

# مباركي فترة ثالثة.. لماذا؟

جلال السيد



اهداءات ٢٠٠٢

أسرة الدكتور/ ماهر مهران

القاهرة

# مبارك فترة ثلاثة .. لماذا؟

الإشراف الفني . حنفى المحلاوى  
خطوط عبدالله المراغى

---

الغلاف بريشة : عمرو فهمى  
غلاف الصفحة الأخيرة : أحمد علوى



## تقديم

الرئيسُ حسنى مبارك ..  
عوّدتْ شَعْبَكَ أَنْ تُنْجِزَ مَا تَعْدُ ..  
ولقد أنجزتْنا مَا وَعَدْتْنَا ..  
فَمَا وَعَدْتَ بِغَيْرِ مَقْدُورٍ ..  
وما تأخّرتْ عَمَّا تَقْدِرُ ..



وَقَفْتَ دَائِمًا دِفَاعًا عَنْ أَرْضِ مِصْرَ ..  
وإِرَادَةِ مِصْرَ ..  
وَقَفْتَ دِفَاعًا عَنْ إِرَادَةِ التَّحْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ ..  
وعن حَقِّ الْجُمَاهِيرِ الْعَرِيضَةِ فِي حَيَاةٍ أَفْضَلَ ..  
وَسَيِّظِلُ لَكَ أَنْكَ صَاحِبَ الْفَضْلِ ..  
فِيمَا نَعْتَزُّ بِهِ الْيَوْمَ مِنْ مُمَارَسَةِ دِيمِقْرَاطِيَّةٍ ..  
وَفِيمَا وَصَلْنَا إِلَيْهِ مِنْ تَنْمِيَةٍ وَاصْلَاحٍ اقْتِصَادِيٍّ ..



بَذَلْتَ أَقْصَى الطَّاقَاتِ لِحُلِّ مُشْكَلاتٍ مُتْرَاكِمَةٍ ..  
فَكَانَتْ دَعْوَتُكَ .. الْمُوَاجَهَةَ وَالْحُلَّ ..  
وَبِالْمُوَاجَهَةِ أَصْبَحَ الْمُسْتَحِيلُ مُمَكِّنًا ..  
وَكَانَ شِعَارُكَ دَائِمًا رَفَعَ مُسْتَوَى الْجُمَاهِيرِ ..  
الْجُمَاهِيرِ الَّتِي خَرَجَتْ مِنْهَا ..  
وَمَا خَرَجَتْ يَوْمًا عَلَيْهَا ..  
الْجُمَاهِيرُ الَّتِي انْحَزَتْ إِلَيْهَا ..

وَمَا غَفَلْتَ يَوْمًا عَنْهَا ..  
الْجَمَاهِيرُ الَّتِي تَعْلَمُ الْجَهْدَ الَّذِي بَذَلْتَهُ  
دَاخِلِيًّا وَعَرَبِيًّا وَدَوْلِيًّا ..



وَالْيَوْمَ جَاءَ الْوَقْتُ لِتَقِفَ الْجَمَاهِيرُ مَعَكَ ..  
كَمَا وَقَفَتْ مَعَهَا ..  
الْجَمَاهِيرُ الَّتِي سَكَنَ حُبُّكَ قُلُوبَهَا ..  
وَجَرَى اسْمُكَ عَلَى لِسَانِهَا ..  
وَقَالَتْ لَكَ نَعَمَ دَائِمًا ..  
لِوَجْهِ اللَّهِ وَالْوَطَنِ ..  
الْجَمَاهِيرُ الَّتِي قَدِمْتَ لَهَا الْكَثِيرَ ..  
وَتَنْتَظِرُ مِنْكَ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ ..  
الْجَمَاهِيرُ الْمِصْرِيَّةُ الَّتِي هِيَ بِكَ أَحَقُّ ..



لَقَدْ جِئْتُمْ بِإِرَادَةِ الْجَمَاهِيرِ ..  
الَّتِي وَضَعَتْكُمْ مَوْضِعَ الْمَسْئُولِيَّةِ ..  
لأنها واثقةٌ كُلُّ الْوَقْتِ ..  
بأنكم على مُسْتَوَى الْمَسْئُولِيَّةِ ..  
فَمَعَكُمْ سَنَزُرُ الْآمَنَ وَنَحْصِدُ الرِّخَاءَ ..  
فَعَلَى بَرَكَاتِهِ .. تَرْشِيحُكُمْ ..  
لِفَتْرَةٍ وَلايَةٍ ثَالِثَةٍ ..

**جلال السيد**



من  
هو

## حسنى مبارك ؟

ولد محمد حسنى فى الرابع من مايو سنة ١٩٢٨ ، والده هو السيد السيد ابراهيم مبارك من قرية كفر المصيلحة مركز شبين الكوم . وتفخر هذه القرية بانعدام الامية بين أبنائها ، فلا يوجد امى واحد .

عمل والده موظفا فى محكمة طنطا قبل انشاء محكمة شبين الكوم ، واقام فى قويسنا بعض الوقت حتى عام ١٩٣٦ ثم انتقل الى اشمون ومن بعدها الى بندر شبين الكوم ، واحيل الى المعاش فى يونيو سنة ١٩٦٠ بعد ان عمل مفتشا بوزارة العدل ، وتوفى فى نفس سنة الاحالة الى المعاش .

وعاش حسنى مع اربعة من الاخوة : ثلاثة من البنين وبنت واحدة .

تلقى حسنى مبارك تعليمه الابتدائى بمدرسة القرية الابتدائية ، وكان عليه ان يلتحق بالمدرسة الثانوية بمدينة شبين الكوم على بعد كيلو ونصف من قريته ، وكان عليه ان يسير هذه المسافة كل يوم شأن الكثيرين من ابناء القرى الذين يتعلمون بمدارس المدن القريبة من قراهم .

يقول الذين عرفوه فى سنوات نشأته الاولى انه كان طفلا جادا يهتم بعمله ويعتمد على نفسه ، يقول عبدالمجيد عطية مدرس اللغة العربية الذى درس له فى مدرسة المساعى الثانوية بشبين الكوم انه كان يمتاز على باقى زملائه فى الفصل بأداء عمله فى هدوء ، وانه كان يميل الى ممارسة الرياضة البدنية . ويقول بعض زملائه انه كان معروفا بالالتزام الشديد ، وكان متفوقا فى اللغة العربية والتاريخ ومارس رياضة الهوكى والاسكواش والبنج بنج ، وكان رئيسا لفريق الهوكى بالمدرسة الثانوية .

كان والده - رحمه الله - يريده ان يدرس التربية فى كلية المعلمين ليتخرج مدرسا غير ان حسنى مبارك كان يريد شيئا اخر ، كان يريد ان يتخرج ضابطا بالقوات المسلحة . وقد اصر على ذلك ، فما كان من والده الا ان احترام فيه هذا الاصرار .

يقول الذين عرفوه فى مرحلة التعليم الثانوى انه كان شديد الاهتمام بالاحداث التى تعيشها البلاد ، وانه كان عضوا باللجنة السياسية بالمدرسة . وكان يعتز بالمبادئ ويتمسك

بها . وكان يتصف بالمثابرة ، وكان يجيد الاستماع الى الكبار من العائلة ، كما كان يؤدي الصلاة في ميقاتها .

التحق الشاب حسنى مبارك بالكلية الحربية كما أراد في نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وتخرج فيها في فبراير سنة ١٩٤٩ برتبة الملازم . وكان قد تقدم للالتحاق بالكلية الجوية اثناء ادائه لامتحانات التخرج في الكلية الحربية ، ومربح بنجاح باختبارات اللياقة البدنية والطبية وقبل بهذه الكلية ، وتخرج فيها في مارس سنة ١٩٥٠ طيارا مقاتلا .

يقول احد زملاء الطيار حسنى مبارك : بالنسبة لاختياره لدخول الكلية الحربية ، هناك عدة اسباب منها ان تلك الكلية في هذه الفترة لم يكن يقبل عليها سوى المتحمسين وطنيا . . وكان الالتحاق بالكلية الحربية مدخله الطبيعي لدخول الكلية الجوية ، حيث ظلت تقبل المتفوقين في الحربية فقط .

ويقول زميل آخر لازم حسنى مبارك لفترة طويلة في حياته العملية منذ تخرج معه في الطيران في مارس سنة ١٩٥٠ : كان ( حسنى مبارك ) مثالا للضبط والربط ، وكان يتميز بقدرته على الالمام بالمسائل الادارية لدرجة انه اختير في بداياته الاولى مساعدا لأركان حرب الكلية . ثم بعد ذلك تم ترشيحه لاسراب المقاتلات في حلوان ثم انتقل الى القاذفات .

ويضيف نفس المصدر ان الطيار حسنى مبارك كان يقوم الى جانب التدريب بالكلية الجوية بوظيفة أركان حرب الكلية ، وان ساعات طيرانه كانت تفوق بكثير ساعات طيران المدرسين الآخرين بالكلية رغم اعبائه الادارية . وكان اول من يستيقظ من نومه مبكرا ، وكان عاشقا لعمله باذلا جهده حتى الحد الاقصى ، وكان السرب الذى يقوده من اكثر اسراب الطيران انتظاما .

يقول تقريره السرى عن المدة ما بين اول يوليو عام ١٩٥٨ حتى نهاية يوليو ١٩٥٩ « انه يقوم بواجبه على اكمل وجه كأركان الحرب للكلية الجوية ، وكقائد سرب في الوقت نفسه وله دراية بالاعمال الادارية ، وقدرته على الاشراف كبيرة جدا ، ويمتاز بالضبط والربط ، وهو ضابط ممتاز من جميع الوجوه ، واثق له مستقبل باهرا ، اما الذى كتب هذا التقرير فهو قائد الكلية الجوية لواء مذكور ابوالعز ، وصدق عليه رئيس اركان القوات الجوية المصرية في ذلك الوقت .

سافر الطيار حسنى مبارك الى الاتحاد السوفيتى في بعثة أولى للتدريب على القاذفات من طراز اليوشن ٢٨ . وتولى قيادة قاعدة غرب القاهرة عقب عودته من هذه البعثة العلمية وكانت البعثة الثانية لدراسة القاذفات الثقيلة بالاتحاد السوفيتى ، كما حصل في البعثة الثالثة على دراسات عليا في الطيران في اكااديمية فرونز السوفيتية ، تولى منصب مدير الكلية الجوية في نوفمبر ١٩٦٧ ، وعين رئيسا لأركان حرب القوات الجوية في ٢٣ يونيو ١٩٦٩ ، وعين قائدا للقوات الجوية في ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٢ وفي ٢٩ مايو ١٩٧٢ صدر

قرار بتعيين اللواء حسنى مبارك نائبا لوزير الحرية بالاضافة الى عمله قائدا عاما للقوات الجوية . وترقى الى رتبة الفريق فى فبراير ١٩٧٤ .

تميز حسنى مبارك فى حياته العملية العسكرية بالالتزام الدقيق بالمواعيد ، حتى ان رجال سلاحه اعتادوا ان يضبطوا عقارب ساعاتهم عند موعد حضوره الى مقر قيادته . واتصف بالحزم كما اتصف بارتفاع الأداء القتالى . ومن جهة اخرى ، اتسم الطيار حسنى مبارك ببعد انساني . فهو صديق ممتاز لرجال السلاح ، يفتح قلبه لكل طيار فى سلاحه ، يحاول ان يحل معهم مشاكلهم . وكان يحرص على القراءة ويحب الاطلاع فى التاريخ ويحرص على المحافظة على لياقته البدنية .

انه الطيار المصرى الوحيد الذى كان يطير بالطائرة « التوبولوف » أثناء حرب اليمن مرتين فى اليوم ٦ ساعات ذهابا ومثلها فى العودة ثم يبدأ الطلعة الثانية .

وهو الرجل الذى أسندت اليه القيادة العليا قيادة الكلية الجوية فى نوفمبر عام ١٩٦٧ فى إطار الجهد الشامل لاعادة بناء قواتنا المسلحة ، وظل يخدم بها حتى يونيو ١٩٦٩ . . . . . فأعد القاعدة الاساسية لجيل طيارى مصر الذين عبروا الهزيمة وحققوا الاداء الفعال فى الاختيار الحقيقى : معركة استرداد الكرامة فى اكتوبر ١٩٧٣ .

وهو الرجل الذى عهدت اليه مسئولية رئاسة أركان القوات الجوية ، وقيادة القوات الجوية فى ظروف حرب الاستنزاف ثم الاستعداد لحرب اكتوبر ، وبذلك كان أحد القادة الذين أنجزوا المهمة ، أكبر مهمة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، مهمة حرب اكتوبر ١٩٧٣ . كان مستوى أداء الرجال الذين قادهم حسنى مبارك رفيعا . قام أحد الألوية الجوية بعدد ٢٥٠٠ طلعة جوية خلال اسبوع ، وقام لواء آخر بعدد ٣٤٠٠ طلعة فى اقل من اسبوعين ، وقام لواء ثالث بخمسة آلاف طلعة خلال ١٧ يوما هى أيام حرب أكتوبر . وكانت الطائرات تقلع من دشمة قبل مرور ١٥٠ ثانية او ١٣٠ ثانية من تلقى الاوامر بعد تشغيل الطائرة وفتح باب الدشمة وسيرها على الممر الأول فالمر الرئيسى إلى أن تنطلق .

ووصف حسنى مبارك هذا وفسره بقوله :

« ان حرب اكتوبر ليست فقط البطولات التى تحققت ، وليست المعارك الجوية الضارية التى دارت فوق سيناء أو غرب القناة فحسب ، بل هى برامج الاعداد بكل احجامها ، والتخطيط بكل أشكاله المتعددة والمتجددة دوما ، والتدريب الجيد والتنسيق مع الأسلحة الرئيسية الاخرى لقواتنا المسلحة ، ثم التجهيز والتنفيذ والأداء فى النهاية . . . يمكن ان يتحول كل هذا الجهد الى رقم صفر اذا لم يكن الطيار يفوق بقدراته البشرية كل امكانيات الطائرة بأجهزتها الاليكترونية المعقدة وفنونها التكنولوجية المتقدمة . . »

وفى هذا قال الرئيس الراحل انور السادات : « ان عيني لم تقع على غيره عام ١٩٧٢ ليتولى قيادة قواتنا الجوية ويقودها الى النصر وأشرف الثأر من ١٩٦٧ »

## نائب الرئيس :

اختير - في ١٦ إبريل عام ١٩٧٥ ليكون نائبا لرئيس الجمهورية ، وقال في هذا الاختيار : « لقد اخترته نائبا لي ليس لكونه طيارا أو قائدا للقوات الجوية أو أحد قادة أكتوبر وكل هذه الاعتبارات لم تغب عن بالي ، ولكني اخترته قبل هذه الاعتبارات لانه يمثل جوهر الانسان في وطننا ، وهو المقاتل المصرى بأصالته وقدراته وخبرته . وفي كل حياته كان يواجه الموت بل يقتحم الموت ليحمي لنا الحياة ، وباختصار لانه يمثل جيل أكتوبر الذى أريد له ان يتقدم نحو مواقع القيادة العليا للدولة ، وحتى يصبح هذا الجيل ممثلا ومعبرا عن روح وبينة ومناخ السادس من أكتوبر ، يوم تخطت قواتنا المسلحة باسم الشعب والامة كل عوائق وأسوار المستحيل »

واختير نائبا لرئيس الحزب الوطنى الديمقراطى في ١٥ أغسطس عام ١٩٧٨ ، ثم اختير رئيسا للمجلس الدائم للحزب الوطنى في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٧٩ .

وتعتبر السنوات الست التى قضاها نائبا لرئيس الحزب الوطنى بمثابة سنوات الاعداد في ميادين السياسة الداخلية الخارجية ، حيث تحمل المسئولية في العمل الوطنى والحزبى وقام بزيارات عديدة لمعظم دول العالم التى تربط مصر بها علاقات سياسية ، بل وزار البلد الواحد في حالات عديدة عدة مرات .

وكما كانت معظم درجات الصعود السابقة على سلم المسئولية بغير طلب منه وسمى ، كان القدر يعده ليكون رئيسا للجمهورية بعد حادث المنصة الذى إغتيل فيه الرئيس، الراحل انور السادات .

تولى حسنى مبارك الرئاسة بعد استفتاء شعبى أسفرت نتيجته عن ٩٨,٤٦٪ من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم ، وهى نسبة عالية تعكس حرص الجميع على المرور بسلامة من أزمة اغتيال الرئيس السادات ، وثقة الجميع في القائد الجديد الذى كان أحد رموز معركة التحرير العربية في أكتوبر ١٩٧٣ وأكثرهم تعبيرا عن القدرة على التعامل مع أعقد تكنولوجيا الحرب في العصر الحديث من خلال قيادته ل سلاح الطيران ، والتفاف النخبة حوله لعبور الظروف الصعبة التى كانت تمر بها البلاد كالتفاف الجماهير سواء بسواء .

نقل الرئيس الجديد مبادئه الى ميدان السياسة ، فأصبحت ملامح اسلوبه الجديد في قيادة العمل الوطنى : الجدية والطهارة والاستقامة وتطابق الفعل مع القول وروح الفريق المقاتل الذى يتساوى أعضاؤه في الحقوق والواجبات والالتزام بالقواعد والقانون بلا محسوبية او تمييز ، وتواصل الأداء بلا انقطاع والتحرك وفق تخطيط قائم على معرفة بالحقيقة ودراسة الموقف . انها مبادئ المهنة المتخصصة مع القيم الأخلاقية الرفيعة التى ستكون ملامح الأسلوب الجديد لرابع رئيس لجمهورية مصر العربية .

## الديمقراطية والعمل السياسى فى فكر مبارك

يذكر لمحمد على هذا المصلح القادم من بعيد أنه سخر  
الشعب لبناء دولة قوية وفتح الطريق أمام مصر الحديثة مصر  
المعاصرة .

وسيدكر التاريخ أن عهد الرئيس حسنى مبارك هو عصر  
النهضة فى مصر وسوف يذكر لمبارك أنه ترك بصماته واضحة  
على كل شبر من أرض مصر . لقد اقتحمت مصر بأقدامه  
عوائق النمو والتقدم ، وتابعت بجهده مراحل النمو  
والتقدم . . وإيماناً منه بحق الأجيال القادمة ما قصر جهده  
على مادنت قطوفه وقصرت أيامه . . وما تعجل  
وما أجل . . فمع مبارك استردت مصر دورها التاريخى . .  
استردت دورها العربى والاسلامى واستردت دورها  
الافريقى والعالمى . وثبت فى عهد مبارك أن المصرى مقاتل  
عنيد ومفاوض سديد فأكرمه الله مرتين . . الأولى يوم أن



### الفصل الأول



حرر مبارك سيناء كاملة وتحققت لمصر نتائج العبور الذي بدأه قائدا للنسور وجاء وعد الثانية يوم أن أعاد إلينا طابا مصرية لقد انشغل مبارك منذ ولايته الأولى بأمال الشعب وحقوق الأمة انشغل بالانتاج ، والحرية ، والعدل الاجتماعي . وانشغل بالتضامن العربي والحق الفلسطيني ، والسلام العادل .

وإذا كان كثير من زعماء العالم رشحوا مبارك ليكون رجل عام ١٩٩٢ . . وبهذا ظلموا تاريخ الرجل فهو رجل كل الأعوام ففى كل عام منذ ولايته الأولى كانت مصر تواجه بالصعاب والمشاكل ، وكان الرجل يعبر بمصر هذه المشاكل ، كما عبر بها من الهزيمة إلى النصر . . لقد واجه مبارك مشكلة الارهاب منذ اللحظة الأولى لتوليته الحكم بعد أن اغتالت رصاصات الغدر الرئيس الراحل أنور السادات . . فتصدى للمشكلة حتى لا يحقق الارهاب أهدافه الشريرة على أرضنا الطيبة . . وبدلا من الاتجاه إلى العنف والاجراءات الاستثنائية كعلاج لهذه المشكلة أعلن الرئيس مبارك منذ توليه المسئولية التزامه بالديموقراطية طريقا وحيدا للعمل السياسى الوطنى وترسيخ حقوق الانسان فى الوجدان المصرى . . وانطلقت الصحافة القومية والصحافة الحزبية متمتعة بكل الحرية فى التعبير بلا أدنى رقابة أو قيود وتوهجت الكلمة وانتشر ضياؤها فأصبحت كل الآراء والأفكار معروضة أمام الشعب وأصبح الكاتب سيد قلمه .

سوف يظل الباحثون عاكفون على دراسة عصر مبارك كمصر فريد ومدرسة متميزة فى مفاهيمها وأسلوبها فى صنع الحياة الجديدة على أرض مصر . . وفى هذه الأوراق نحاول أن نقدم بعضا من فكر الرئيس حسنى مبارك فى الديموقراطية والعمل السياسى ، والحزب وسيادة القانون ، والاصلاح الاقتصادى ، عسى أن ينير الطريق نحو مزيد من البحث لهذا الفكر الرائد العظيم .



## ●● الأسلوب الديمقراطي

الرئيس مبارك يرى دوره الوطنى فى إطار عمل دائم ومستمر للمؤسسات الدستورية ، ولكل وطنى مخلص ، فى تناغم وتعاون من أجل مصر وشعبها ، ذلك العمل الوطنى الجماعى هو جوهر فكر الديمقراطية .

ومن هذا المنطلق يقول الرئيس مبارك فى بداية مدة رئاسته الأولى :

« لقد كنت وسأظل دائما فى طليعة المتحمسين للديمقراطية . المؤمنين بأن الأسلوب الديمقراطى هو خير ضمان لحماية المسيرة ، وأفضل منهاج لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد وحق الجماعة ، فضلا عن أنه الأسلوب الذى يصون كرامة المواطن ، ويضمن التوصل إلى القرار السليم فى كل المواقف .

ومن هنا كان إصرارى على اتباع أسلوب الحوار مع الجميع على أساس أننا متساوون فى الالتزام بالصالح العام ، وأننى عازف تماما عن تركيز السلطة ، غير راغب فى الاستئثار باصدار القرار ، لأن البلد بلدنا جميعا ، والمسئولية مشتركة بيننا بصرف النظر عن مواقعنا ، فلا بد أن نتعاون فى الوصول إلى الهدف المتعارف عليه ، دون تحزب أو تعصب<sup>(١)</sup> .

ومن هنا تحتل فكرة « الشرعية الديمقراطية » موقعا متميزا فى الفكر السياسى للرئيس مبارك ، تتجلى فى اهتمام بارز برؤية تكامل العمل السياسى الديمقراطى واتساعه وتشعبه واعتماده على مسئولية وطنية جماعية تتسع لكل رأى وفكر واجتهاد .

يقول الرئيس مبارك :

« لكى تزدهر الشرعية فلا بد أن تستند إلى المؤسسات التى أقامها الشعب ، لأن الديمقراطية لا تتحقق بحكم الفرد المطلق ، ولا تستقر بحكم الصفوة المميزة ، بل إنها تولد وتنمو وترعرع فى ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية ، بحيث يكون لكل فرد موقعه ودوره فى توجيه أجهزة الحكم وتحديد مسار السياسة العامة ، فلا ينفرد أحد بالرأى مهما علا قدره وبلغ فضله لأن العظمة لله وحده ، كما أن قضايا المجتمع المعاصر أصبحت من التعقيد والتشعب بحيث يتعين أن يتصدى لها المجتمع كله بعلمائه وخبرائه والمتخصصين فى شتى الفروع من أبنائه ، ومن هنا كان حرصى على استشارة المؤسسات والخبراء قبل إصدار القرار ، والاعتداد برأى أى مواطن شريف لا يصدر عن الهوى ، ولا ينطلق من الغرض ، لأن القيادة فى عصرنا هذا ؛ لم تعد وحيا يوحى أو إلهاما يهبط من السماء ، وإنما هى مسئولية وطنية ورسالة لها ضوابطها وأحكامها ، وهى أمانة قومية ، يشترك فى تحملها جميع أفراد الشعب بحكم انتمائهم للوطن المقدس ، ولأنهم لترابه

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، فى ٢٦ إبريل ١٩٨٢ .

وتراثه ومقدساته ، بغض النظر عن الخلافات المذهبية والفكرية ، لأن الخلود للوطن والوطن للجميع ، وفي هذا الإطار يأتي حرصى على استمرار الحوار باعتباره قاعدة وركيزة للعمل الوطنى ، لأن الحوار هو الوسيلة المثلى للتعبير عن تعدد الآراء وتنوع الاجتهادات ، ولأن شعبنا يرفض الإذعان للرأى الواحد ويأبى أن تحتكر فئة قليلة - مهما أوتيت من التجربة والحكمة - مفاتيح الفكر وأبواب العمل السياسى ، ويعتبر ممارسة الحقوق العامة فرض عين لا فرض كفاية ، ومن ثم يتعين على كل مواطن أن يؤديه ويتمسك به مهما لقي فى سبيله من عناء وعنت»<sup>(١)</sup> .

تلك المشاركة السياسية الواسعة لابد أن تكفلها سيادة القانون :

« ليس هناك أحد فوق القانون ، ولا يمكن أن نسمح لأى شخص ، مهما يكن موقعه أو مركزه ، أن يتلاعب بالقواعد والأحكام التى فرضها المجتمع لتنظيم شئونه ، وتلك ركيزة أساسية من ركائز الحكم لا تهاون فيها ولا محابة ولا تسامح»<sup>(٢)</sup> .

« لن يتزعزع إيماننا أبدا بأن سيادة القانون هى الأمان ، وأن استقلال القضاء هو حصن الجميع ، حاكمين ومحكومين»<sup>(٣)</sup> .

وأخيرا يدعو الرئيس مبارك لتطوير مفهوم الديمقراطية فى اطار رؤية أوسع للمصالح الوطنى والبناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى :

« إن النظرة المعاصرة للمنهج الديمقراطى التى بلورها بعض المفكرين والساسة فى القارة الأوروبية إثر الأحداث المثيرة التى شهدتها أوروبا خلال السنوات الأخيرة أصبحت تربط بين عناصر ثلاثة تأكدت ضرورتها لضمان مسيرة التقدم فى هذه المجتمعات ، هذه العناصر هى :

أولا - تطبيق الديمقراطية .

ثانيا - تحقيق التنمية بمعناها الشامل .

ثالثا - حماية الأمن الوطنى .

جاءت هذه النظرية الجديدة للمنهج الديمقراطى محصلة لتطورات غير مسبقة غيرت كثيرا من المفاهيم التى ظلت تؤخذ كمسلّمات غير قابلة للنقاش لا يمكن الاقتراب منها أو المساس بها . أصبح المزج بين عناصر الديمقراطية السياسية ومتطلبات العدل الاجتماعى غير

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤/٥/١٩٨٣ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

(٣) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر

كاف لضمان مسيرة تقدم هذه المجتمعات ، ما لم يصبح كل ذلك مرتبطا بالحفاظ على الأمن الوطنى . لأن الإخلال بأى من هذه العناصر الثلاثة ، أو بالتوازن الدقيق الذى يجب أن يقوم بينها كفيل بتهديد المصالح القومية العليا ، وتخريب النسيج الاجتماعى للوطن . ولعلنا نحن شعوب العالم الثالث نكون أحوج من غيرنا إلى الاهتمام بهذه القضايا بحيث نصوغ رؤية جديدة تتفق مع ظروفنا واحتياجاتنا وتتجانس مفاهيمها مع الاتجاهات الحديثة فى الفكر العالمى المعاصر ، لأننا نعيش بالفعل هذه المشكلات الثلاث ، ولأنه لم يعد فى وسع أحد أن يحيا فى جزيرة منعزلة مقطوعة الصلة بما يدور فى العالم من أحداث وتطورات»<sup>(١)</sup> .

## ●● الديمقراطية .. عقيدة والتزام

أعلن الرئيس مبارك منذ اللحظة الأولى لتوليهِ المسئولية عن التزامه بالديمقراطية طريقا وحيدا للعمل السياسى الوطنى ، يمارس بأقصى سعة للمصدر النقد والرأى الآخر ، وفى الوقت ذاته فى إطار الحرص على المصلحة الوطنية العليا .

إن رؤية الرئيس مبارك للديمقراطية رؤية عميقة غنية ، لا تستقى محدداتها وأهدافها من النظريات الجامدة ، وإنما هى تستنشق عير حركة الواقع الحى المتجدد ، تتطلع إلى الأهداف الوطنية .. تستلهم نبض الجماهير وتطلعاتها ، وتدرك جسامة التحديات التى تواجه الوطن فى الحاضر والمستقبل .

يقول الرئيس مبارك :

«علينا أن نواجه قدرا كبيرا من اهتمامنا لتعميق البناء الديمقراطى وترسيخ حقوق الإنسان فى الوجدان المصرى ، ويتطلب هذا - فى المقام الأول - حرص كل مواطن على المشاركة فى الشؤون العامة ، فلا ديمقراطية بغير مشاركة جادة صادقة ، يثبت فيها كل مواطن قدرته على الالتزام بقيم وتقاليد معينة ، للتوفيق بين حريته وحرية الآخرين ، وبين حقوقه وواجباته .

وقد أثبتت أحداث التاريخ المعاصر ، أن الديمقراطية الاجتماعية لا تغنى عن الديمقراطية السياسية ، بل إنها لا تزدهر ولا تؤق ثمارها بغير الديمقراطية السياسية ، كما أثبتت أن المجتمع السليم القادر على مواجهة تحديات العصر ، هو المجتمع الذى لا تحتكره قلة محدودة ، ولا يتميز فيه المواطن إلا بقدر عطائه وأدائه»<sup>(٢)</sup> .

وهو يرى الديمقراطية طريقا واحدا لبناء الواقع المصرى الجديد :  
«إن الإحياء الحقيقى لروح ١٥ مايو هو العمل المتصل من أجل تعميق الديمقراطية فى

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

واقعنا السياسى والاجتماعى وترسيخ مفاهيمها فى وجدان الجماهير لأن الخطوات التى تخطوها الشعوب على طريق التطور والنمو لا تجد لها مكانا فى صحف التاريخ إلا إذا انصهرت فى الوعى الشعبى العام وترسخت فى واقع الحياة اليومية للأفراد والجماعات ، فعندئذ فقط تصبح ثمارها جزءا من التراث الوطنى نبنى عليه ونضيف إليه ، وننتقل به إلى مشارف الفجر الجديد»<sup>(١)</sup> .

« الديمقراطية هى فى جوهرها إيمان بالأهداف القومية التى ارتضتها أغلبية الشعب ونزول على رغبة الجماهير الحاشدة ، لأن الأمة لا تجتمع على ضلال ولا تتوافق إرادتها إلا على الحق والخير ، وهى التى وكلتنا جميعا لتحقيق صالح الوطن ، هى أسلوب عمل ومنهج أداء يراعى الظروف الاجتماعية لكل بلد ، ويتيح للشعب أفضل الطرق لتحقيق آماله المشروعة ، ويصون مسيرة الوطن ويعصمها من المخاطر والأنواء»<sup>(٢)</sup> .

والديمقراطية فى فكر الرئيس مبارك هى مشاركة حقيقية للشعب فى ممارسة السلطة تواجبها مسئولية فى العمل الوطنى .

« إن حكم الشعب لا يتحقق بالهتاف وإطلاق الشعارات ، وإنما يتحقق بالمشاركة الفعلية فى تحمل المسئولية ، والتصدى الجماعى الواعى للمشاكل والتحديات ، والمساواة فى الحقوق العامة ، والاشتراك الحقيقى فى ممارسة السلطة ، لأن المسئولية تنتفى إذا لم تتوافر للمواطن - أيا كان موقعه السياسى والاجتماعى - حرية الحركة ، والقدرة على المشاركة فى الحكم بالرأى والفكر والعمل»<sup>(٣)</sup> .

ومن هنا يحرص الرئيس مبارك على ضمان ممارسة الشعب لحقه فى المشاركة فى الحكم وفى اختيار ممثليه فى المؤسسات الدستورية :

« إن المجتمع القوى المسلح بالحرية والديمقراطية هو المجتمع الصحيح الفاضل الذى يحمى الحق ضد كل عدوان ، ويزدهر بأداء الواجب والشعور بالمسئولية وأول الحقوق التى كان علينا جميعا أن نحميها ونرعها ، وأن نهىء المناخ اللازم لكى يؤديها المواطن بثقة واطمئنان ، هو حقه فى المشاركة فى الحكم ، وممارسة الاختيار الحر لمن يمثلونه فى المؤسسات الدستورية والمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف القومية العليا»<sup>(٤)</sup> .

« إن الشعب هو الذى يقرر ويختار ، إن أصوات الملايين الحرة هى التى تحدد الغالبية

( ١ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ مايو ١٩٨٣ .

( ٢ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

( ٣ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ مايو ١٩٨٢ .

( ٤ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونيو ١٩٨٤ .

والأقلية ، وعلينا أن نتقبل قرار الشعب واختياره إذا كنا حقا مؤمنين بالديمقراطية ، جديرين برفع شعارها ، وعلينا أن نحترم إرادة الملايين ، إذا كنا نريد حقا أن نبني الديمقراطية»<sup>(١)</sup> .  
يقول ذلك ، مؤكدا إيمانه العميق بالشعب المصرى وقدرته على ممارسة الديمقراطية بوعى واقتدار :

« إن شعبنا صاحب الرصيد الحضارى الهائل ، والتجربة النضالية الحافلة ، قادر على تطوير البناء الديمقراطى بصورة مستمرة ، حتى يرتفع البناء ، وقد أثبت شعبنا بكل فئاته وقطاعاته ، أصالة واعية وعمق التزامه بالمصالح العليا للوطن»<sup>(٢)</sup> .

## ●● العملية الانتخابية

ويعنى الرئيس مبارك عناية خاصة بالعملية الانتخابية ، باعتبارها أول مظهر من مظاهر الديمقراطية ومشاركة الشعب فى صنع القرار . فتتطلق كلمته تحذر بأعلى صوت :  
« إن إرادة الشعب هى منبع كل السلطات . وأى انحراف بهذه الإرادة أو عبث بتعبيرها الحر ، هو انحراف عن الديمقراطية ، وهو تشويه للبناء الديمقراطى ، الذى اخترناه منهجا لحياتنا ، ونبراسا للمقبل من الأجيال التى تنمو فى النور والحرية ، لكى تعلى البناء بسواعد واثقة ، وفكر منطلق ، وانتماء صادق إلى كل مقومات الوطن .

ولذلك ، كان حرصى بالغاً على أن تتوافر كل أجواء الحرية والحيدة ، سواء خلال المعركة الانتخابية ، أو عند الادلاء بالأصوات ، أو فى فرز الأصوات .

وقد أعلنت مرارا ، أن كل المرشحين هم من أبناء مصر ، سواء كانوا من حزب الأغلبية أو من أحزاب الأقلية أو المستقلين ، ولا تفضيل لمرشح على آخر إلا بالثقة التى تمنحها الجماهير . والسعى إلى ثقة الجماهير هو عمل إيجابى تفرضه علينا المسئولية الوطنية»<sup>(٣)</sup> .

وفى ظل هذا المناخ الديمقراطى يحث الرئيس كل مصرى على المشاركة فى الانتخاب ، مستجيشا الضمير الوطنى ، ومبديا روحا عالية ترحب بالصوت المعارض كما ترحب بالصوت المؤيد ، مادام قد اختار المشاركة الايجابية فى صنع مستقبل مصر السياسى :

« اننى أوجه تحية حارة صادقة من هذا المنبر المقدس إلى آلايين من أبناء مصر الذين حرصوا على ممارسة حقهم الانتخابى فى حرية وشرف ، أوجه التحية الخالصة لكل فرد منهم سواء هؤلاء الذين أعطوا صوتهم للحزب الوطنى الديمقراطى ، أو من صوتوا للأحزاب الأخرى ، لقد أدوا واجبهم على النحو الذى أملاه ضميرهم ، والمرشحون جميعا وإن

( ١ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

( ٢ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

( ٣ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

اختلفوا في ارتباطاتهم الفكرية يتفقون في انتماهم الأسمى للكيان الوطنى وولائهم لتراب مصر . وكنت أتمنى أن يتمسك بنوطى جميعا بأداء هذه الفريضة الواجبة حتى تكون المشاركة جماعية لا يتخلف عن ركبها أحد . وحتى تستقر الممارسة الديمقراطية فى أعماق التجربة المصرية ولتصبح حقا منيعا لا مساس ولا تفريط فيه ، ذلك لأن الديمقراطية هى منهاج حياة وأسلوب عمل للجماهير الغفيرة فى سعيها الدائب لتحقيق مجتمع أفضل .

« ويقينى أن كثيرا من المواطنين قد شعروا بالندم لتقاعسهم عن الادلاء بأصواتهم بعد أن أصبح واضحا أمامهم جميعا أن الصوت الواحد يمكن أن يرجح كفة الميزان ، ومن ثم تكون له قيمته المؤثرة فى تحديد مسار السياسة العامة وتوجيه الأمور فلم يعد مقبولا أن يتخلف أحد عن أداء هذا الواجب لأنه بذلك يهدر حقه بنفسه ، بل ويسئ إلى حق الآخرين فى التمتع بحياة ديمقراطية سليمة محاطة بالضمانات خالية من الشوائب والسلبيات ، وأعتقد أن على جميع الأحزاب السياسية والمؤسسات المهتمة بالشئون العامة أن تتعاون لتصحيح هذا الوضع ، كما أن على أجهزة الدولة أن تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بتيسير أداء هذه الفريضة الوطنية مستقبلا » (١) .

ويعبر الرئيس مبارك فى كل ذلك عن قناعة عميقة بحق كل مواطن فى المشاركة فى الحكم ، كحق أصيل نابع من صميم الانتماء الوطنى :

« الديمقراطية ليست هبة من الحاكم ، بل هى التعبير الصحيح عن إرادة الجماهير ، وهى النعمة السليمة لنبض الملايين .

والجماهير - بسلاح الإيمان وإرادة التصدى ، وتمسكها بمصالحها ومكاسبها - هى حامية الديمقراطية ، وهى صانعة الاستقرار .

الجماهير هى كتائب النهضة ، أقدم لها شكرى ، وأطرح أمامها التزامى فى هذا اليوم التاريخى ، الذى نبدأ به مرحلة جديدة فى إعادة بناء مصر .

مصر الصحوة الكبرى ..

مصر النهضة بعد الصحوة .. » (٢) .

« لاشئ ينال من إيماننا بالديمقراطية ، وتمسكنا بالحرية ، وحرصنا على حق جميع المواطنين فى المشاركة الكاملة ، لأن الوطن للجميع ، والمسئولية جسيمة ، والعمل كبير ، ومصر فى حاجة ماسة إلى جهود كافة أبنائها الأبرار ، بصرف النظر عن مواقعهم ،

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونية ١٩٨٤ .

(٢) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

واختلاف انتهاءاتهم الفكرية والعقائدية ، لأننا جميعا نشترك في الانتماء الأعظم لمصر الخالدة ، كما أننا جميعا نشترك في الولاء الأسمى .. لله والوطن والحق»<sup>(١)</sup> .

## ●● الرأي الآخر

وترتفع سعة صدر الرئيس مبارك وترحيبه بالديمقراطية إلى قمة عالية من شمول الرؤية لصلاحية النظام السياسى الديمقراطى :

« لا يجوز أن يكون الاختلاف فى رأى ، أو التباين فى الاتجاه ، ظاهرة تثير القلق أو تدعو إلى الضيق ، وأنا أقول للجميع من موقعى الذى اختارنى له الشعب : إننا شركاء قدر ، ورفاق طريق . ومصرنا الغالية تحتاج إلى جهد كل واحد من أبنائها ، إذا خلصت نيته ، وصدقت عزيمته .

ونحن - أيها الأخوة والأخوات - ندرك بكل اليقين أن القدرة الحقيقية لأى نظام سياسى لا تقاس بعدد ما يفتحه من سجون ، أو من يزعج بهم فى المعتقلات ، ولكن القوة الحقيقية لأى نظام تكون بقدر ما يتبحه من حريات ويكفل من ضمانات للأفراد تحت مظلة القانون ، لذلك فإننى أرى وبحق أن ما تنشره صحف المعارضة أحيانا ، هو شهادة لنا وليست علينا ، بل هو وسام نضعه على صدر نظامنا السياسى ، ونريد له أن يبقى فى موضعه تماما»<sup>(٢)</sup> .

« أود أن أشير إلى أننا لا نضيق بالنقد البناء أو المعالجة الهادفة للأمور ، فنحن جميعا شركاء فى الوطن لا يحتكر الاخلاص له فرد بذاته ، ولا تدعى الولاء له جماعات بعينها .

فالوطن - كما قلت مسبقا - للجميع ، حكومة ومعارضة ، قيادات وجماهير»<sup>(٣)</sup> .

ويلخص الرئيس مبارك انجاز عهده فى المجال الديمقراطى .. قائلا :

« إن مصر الدولة والحكم والمؤسسات الدستورية ومواقع الاعلام ، لاتعمل فى الظلام ، وقد درجنا على سياسة تقوم على ديمقراطية حقيقية ، تتيح لكل مواطن أن يشارك - وفق أحكام الدستور- فى مسئوليات الحكم وإصدار القرار ، ولم نحاول يوما أن نزيّف جوهر الديمقراطية تسترا وراء مظهر خادع ، وجوهر الديمقراطية هو الاحترام الحقيقى لحرية التعبير ، وفتح القنوات الشرعية أمام المواطنين كافة ، وإرساء التقاليد الصحيحة لحياة سياسية تقوم على تعدد الأحزاب وتنوع الآراء وتفاعلها فى حوار قومى خلاق»<sup>(٤)</sup> .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ مايو ١٩٨٢ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

(٤) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٨ مارس ١٩٨٦ .

ومن هنا ، يقرر الرئيس مبارك بوضوح وحسم :

« لا رجعة في الديمقراطية ، ولا ردة عن الحرية ، ولا انتكاس للانطلاقة الوطنية ولا عودة إلى الوراثة ، بل تطلعا جسورا إلى المستقبل ، بكل ما يحمله من أمل ورجاء »<sup>(١)</sup> .

نعم . . لا رجعة عن الديمقراطية أيا كانت التحديات ، هكذا يقرر الرئيس مبارك منذ اللحظة الأولى لتوليه الأمانة ، وعلى الرغم من الظروف العصيبة التي تولى فيها الحكم ، وارتفاع الأصوات التي نادى بانتهاج سبيل القرار الاستثنائي لانقاذ البلاد من الفتنة .

يقرر الرئيس مبارك ببساطة ووضوح :

« سبيلنا إلى العمل الجماعي الهادف في جميع المجالات ، هو الحوار الحر ، الذي ينطلق من الديمقراطية السليمة التي هي أكبر ضمان للحماية كل جهد قومي ، وإذا كانت بعض العناصر الضالة المضللة قد حاولت استغلال المناخ الديمقراطي لتخريب كياناتنا الاجتماعية كله ، فإن هذا لا يزعزع إيماننا بأن العلاج لمشاكل الديمقراطية هو مزيد من الديمقراطية ، وإن وعى الشعب المصرى العريق كفيل بتمكينه من وأد الفتنة في مهدها ، والتعامل مع مدبريها ورءوسها بكل حزم وضراوة ، فلا تهاون مع القتل الذي يستباحون الحرمات ، ويستحلون الدماء ، ويعيثون في الأرض فسادا ، ولا تراخي في الحفاظ على أمن الوطن وسلامة المواطنين في كل موقع .

ويجمل الرئيس رؤيته في موازنة دقيقة بين مزايا الديمقراطية وشوائبها من ممارسات خاطئة ويحدد طريق علاج هذه الشوائب :

« يجب تعميق مفهوم الديمقراطية ، وترسيخ الالتزام بها في وجدان كل مواطن ، وتخليصها من الشوائب التي تلحق بها نتيجة الممارسات الخاطئة ، ويجب أن يكون واضحا أن لنا جميعا مصلحة في تثبيت دعائم الديمقراطية السليمة ، لأنها الطريق المستقيم للتقدم الاجتماعي ، وهي الضمان الأكيد لحق الأفراد في المشاركة في تحمل أمانة المسؤولية ، ورغم التجاوزات التي نأسف لظهورها على المسرح السياسي في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل النضال الوطني ، فإن هذا لا يصبح أن يدفعنا إلى أن نضيق بالديمقراطية ، أو نكفر بالتنوع ، والتعدد في الآراء ، بل يكفي أن نبصر بعواقب الأمور ، ونوجه أنظار جميع المواطنين - الذين هم شركاء في المسيرة والمسئولية - إلى خطورة العجز عن إدراك مغبة الانسياق وراء النزعات الحزبية والأهواء الشخصية »<sup>(٢)</sup> .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٥ مايو ١٩٨٢ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ٣ أكتوبر ١٩٨٢ .



## ●● الديمقراطية وسيادة القانون

إن الديمقراطية في فكر الرئيس مبارك ليست أسلوباً في الحكم فحسب ، وإنما هي تحمل مضمونها هاماً له شقان : الاستقرار وسيادة القانون ، ومن هنا فهي ضمان لسلامة مسيرة العمل الوطني ، وتحقيق التقدم وإنجاز الأهداف الوطنية .

« إن الحكم الديمقراطي هو أداتنا إلى حماية الاستقرار والازدهار ، فالاستقرار هو الذي يصون كل إنجاز حققه الشعب بالتضحية المستمرة ، والعمل الدائب ، والعزيمة الصلبة ، ومن هنا يصبح الحفاظ على هذا الاستقرار وحمايته من خطر الإرهاب والتآمر فريضة وطنية على كل مصرى غيور على بلاده ومجتمعه ومصالحه .

إن المواطن الذي يحميه القانون في الدولة الديمقراطية يكرس نفسه لحماية القانون من أعداء القانون والديمقراطية ، ولا فرق في ذلك - في الديمقراطيات العريقة - بين حزب وحزب ، وبين مؤيد ومعارض ، وبين حاكم ومحكوم<sup>(١)</sup> .

« الديمقراطية هي أولاً وقبل كل شيء أداة انضباط ، وليست فرصة للفوضى والتسيب ، وهي البناء لا التفويض ، وهي التجميع لا التفريق ، وهي صيانة القانون لا المساس بالقيم والعبث بالقانون .

الديمقراطية يمارسها الفرد في حياته اليومية ، ويمارسها الشعب ممثلاً في سلطاته الدستورية ، ويحكم مسئولية هذه السلطات مبدأ دستوري هام ، وضعته الديمقراطية لتحقيق التوازن والتعاون والاستقرار ، وهو مبدأ الفصل بين السلطات ، بحيث لا تتجاوز سلطة مجالها المرسوم إلى مجال سلطة أخرى .

والدستور ، هو قانون القوانين ، وهو الحكم والفيصل في تحديد اختصاصات سلطات الشعب . والنهضة الدستورية ، هي في صيانة هذا الجوهر الذي يحمي أداء النظام الديمقراطي . ومن هنا ، فإن علينا في هذه المرحلة ، أن نعلم الأداء السليم لسلطات الدولة ، التي هي سلطات الشعب<sup>(٢)</sup> .

« إن العبرة هي بالوقوف إلى جانب الشرعية والخضوع لأحكام الدستور ، فقد اخترنا طريق الشرعية الدستورية ، بعد أن ضربت الثورة جذورها في أعماق التربة المصرية وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الوعي الجماعي للشعب ، ولم يعد من المقبول أن تظل السلطة مستندة إلى الشرعية الثورية التي تقل فيها الضوابط وتختلط المعايير . ونحن نتحدث عن الشرعية الدستورية فأنتم رجالها وحمايتها ، والشعب صاحبها ، والله راعيها وحافظها<sup>(٣)</sup> .

(١) الفصل التشريعي الخامس ، دور الانعقاد العادي الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، في ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

(٢) الفصل التشريعي ، دور الانعقاد العادي ، الجلسة التاسعة والعشرون ، في ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٤ مايو ١٩٨٣ .

« إن الديمقراطية مسألة أساسية مازالت تنصدر أولويات العمل الوطني باعتبارها قضية تتصل بطبيعة النظام السياسى وتحديد هويته فالمشاركة السياسية وكفالة الحريات للمواطن أمور ضرورية لا تخضع إلا لضوابط المصلحة العامة والحدود التى رسمها المجتمع ، انطلاقاً من المعتقدات والقيم الأساسية التى تراضينا عليها وقبلنا الالتزام بها من خلال المؤسسات الدستورية والقنوات الشرعية»<sup>(١)</sup> .

« إن أمضى الأسلحة فى مواجهة التحديات التى عقدنا العزم على مواجهتها هو إيماننا بأن الحرية هى الالتزام بحرية الآخرين ، وبأن الديمقراطية هى الاحترام للشرائع والقوانين .

وإذا حادت الحرية عن هذا الالتزام ، وإذا انحرفت الديمقراطية عن هذا الاحترام ، فهذا هو التسبب الذى يطالبنا أمر الشعب بأن نقاومه بالإجراء الحاسم ، وأن نقومه بالقرار الصارم . وإننى أعلن من هذا المنبر ، منبر خدام الشعب ، أعلن لكل اللاعبين بالنار ، العابثين بحياة هذا الشعب وحرية ، أن نار الشعب هى الأقوى ، وأن سيادة القانون تعنى فى المقام الأول احترام القانون . أعلن لكل من يفكر فى العبث بمقادير هذا الشعب وحقه فى الأمن والأمان ، أن قرار الشعب لن يرحم ، أعلن لكل من انحرفت به الأطماع والأهواء إلى منزلق الجريمة والغدر أن واحدا منهم لن يفلت من ردى قاطع وحساب عسير .

« الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ »<sup>(٢)</sup> .

## ●● استقلال السلطة القضائية

ومن هذا المنطلق ، وعن إيمان كامل بالديمقراطية ، يؤكد الرئيس مبارك على استقلال السلطة القضائية واحترام أحكامها :

« القضاء فى مصر هو المفخرة عبر التاريخ ، وهو الأمين على سلامة تطبيق القوانين وإقرار العدل ، والمنصة العالية يجب أن تبقى عالية أبداً ، بالتحصين المستمر لاستقلال القاضى ، وتأمين القضاء من أى شبهة تدخل أو ضغط أو إغراء أيا كان مصدره ، ثم ضمان واجب لتنفيذ الأحكام النهائية .

وفى هذا النطاق يتحقق الفصل الكامل بين السلطة القضائية وبين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، فى ظل التزام المنصة العالية بحدود سلطتها .

إن القضاء هو الصورة المثلى فى الالتزام بنص القانون وسيادته ، وفى إقرار عدالة معصوبة العينين ، يستوى أمامها الكبير والصغير»<sup>(٣)</sup> .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

(٢) الفصل التشريعى الثالث ، الاجتماع غير العادى الثانى ، الجلسة الخامسة ، فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .

(٣) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر

والواقع أن الديمقراطية في فكر الرئيس مبارك تكاد تتماثل في جوهرها ومبناها مع العدالة والقانون ، فهي في رؤيته توازن كامل بين الحقوق والواجبات وبين الفرد والمجتمع .

« إن الكسب الحقيقي هو أن نؤمن بأن حياة الديمقراطية ، هي حياة الشرعية وسيادة القانون واحترام الحرمات .

الحياة الديمقراطية ، هي في التوازن السليم ، بين حق المواطن على مجتمعه ، وواجبه نحو المجتمع .

إن كل حق يقابله واجب ، وكل جور على حرية الآخرين ، هو ضرب لحرية المجتمع كله .

وسبيل استخلاص الحق وأداء الواجب ، هو القنوات الشرعية ، التي ترحب بكل المواطنين ، بلا تفرقة أو تمييز .

إن أى إخلال بهذه المبادئ التي تشكل الركيزة الأساسية للديمقراطية والحرية ، هو إهدار للديمقراطية ، وضرب فظيع للحرية . ولا مساومة في ذلك . وأكون صريحا ، مع أى خارج على الشرعية والقانون ، مهما تستر في غيه وراء شعارات ظاهرها خير ، يخفى في باطنها أخطر الشرور . لا تهاون ، لا تساهل ، لا مهادنة ، ولا تعامل إلا بالتصدي الحاسم السريع . هذا ما يطالب به الشعب .

وهذا ما نرجو أن يكون رائد لمجلس الشعب في عمله ، حاميا للديمقراطية والحرية من أى إثم أو عدوان يجور على الكرامة الوطنية»<sup>(١)</sup> .

## ●● الديمقراطية في العمل الحزبي

يولى الرئيس مبارك اهتماما خاصا للحياة الحزبية المصرية ، إيمانا منه بدورها المحورى في العمل الديمقراطى ، ويدعو الأحزاب إلى المشاركة الجادة في العمل الوطنى ، ويضئ لها معالم الطريق ، ويرحب بزيادة فعاليتها ونشاطها وانتشارها الجماهيرى .

يقول الرئيس مبارك :

« لقد توصل التطور الديمقراطى إلى نظام الأحزاب والانتخاب الحر في ظل سيادة القانون وضماناته ، غير أننا يجب أن ندرك دائما ، أن النظام الحزبى ليس مجرد أسماء ولافتات وشعارات بل إنه تجميع لشرائح إجتماعية على أساس وحدة الفكر ، وتقارب المصالح ، وتشابه الرؤية للنهج المناسب للنهوض بالمجتمع وحتى تنهض الديمقراطية ، لابد أن تنهض الأحزاب ، ولا نهضة حزبية بغير مبادئ وأفكار ، وبغير التزام صارم بمصلحة المجموع

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ٢٣ ابريل ١٩٨٧ .

والمصالح العليا للوطن ، وتقدير واع لأن الحزب هو مدرسة للعمل السياسى الرشيد ، وساحة لإعداد أجيال متعاقبة من الشباب المتمرس على هذا العمل بفهم واقناع ، بعيدا عن المتاجرة بالمبادئ والمواقف»<sup>(١)</sup> .

ويؤكد على أهمية الحياة الحزبية فى اثراء العمل الوطنى :

« إن قيام نظامنا السياسى على تعدد الأحزاب ، لا يعنى بطبيعة الحال تعدد الآراء والأفكار فقط ولكنه يعنى فى المقام الأول أن يكون هذا التعدد سبيلا إلى إضاءة الطريق وتجنب الأخطاء وهداية مستمرة إلى الحلول المثلى والصراط المستقيم»<sup>(٢)</sup> .

ويبحث الأحزاب المصرية على ممارسة دورها الوطنى :

« إن من حق الجميع - مؤيدين كانوا أو معارضين - بل لعل أقول إن من واجبهم ، أن يطرحوا ما يعن لهم من قضايا ، ويعرضوا ما شاءوا من المشاكل ، ويتسابقوا فى تقديم ما يرون من اقتراحات لحلها ، فتلك هى الوظيفة الأساسية للديمقراطية .

إن المشاكل التى نواجهها تواجه هذا الجيل والأجيال المقبلة ، وتواجه كل الأعمار والطوائف فى القرية والمدينة ، ومسئولية الأحزاب جميعا هى أن تبادر بطرح وجهات نظرها ، وأن تهجد عقولها وخبراتها فى التعرف على الأسباب والحلول ، وإذا كان الحزب الحاكم هو فى موقع السلطة التنفيذية داخل نظام الحكم ، فإن الأحزاب المعارضة هى فى موقع المشاركة فى صنع القرار .

ولا تقبل الديمقراطية أبدا أن تتخذ الأحزاب خارج الحكم موقف المتفرج على ما يجرى ، أو المستثمر لأزمة اقتصادية تمر بها البلاد ، أو المستغل لمعاناة الجماهير ، وكان القائمين على الحكم خصوم ثار أو جمع من الأعداء ...

ليس منا من لا يريد الوصول إلى مجتمع يتغلب على العقبات ويحقق الإنجاز ، ويمهد الطريق إلى حياة أفضل لكل مواطن ، وأرجو أن يكون هذا هو سبيل كل التجمعات المذهبية ، واللقاءات الحزبية ، فلا أظن أن الظروف العامة تسمح بغير هذا النهج ، ولست أومن بأن الديمقراطية يمكن أن تتطور وتزدهر بغير هذا السلوك»<sup>(٣)</sup> .

ويدعو أحزاب المعارضة إلى مواصلة جهودها وسط الجماهير بغير يأس أو كلل :

« إذا لم يفز حزب بما يحلم به من المقاعد فى ظل هذه الممارسة الديمقراطية كما يحدث فى جميع الدول الديمقراطية فى العالم ؛ فليس أمامه سوى أن يستمر فى إقناع الشعب - صاحب

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

الكلمة الأولى والأخيرة - بأنه يعبر فعلا عن همومه وآماله وأمانيه ، وأن يفعل ذلك بالكلمة الطيبة والوسيلة المشروعة ، والقُدوة الحسنة ، وبكل تقدير للمسئولية . لأن المصالح العليا للوطن ، تأتي أن يكون العمل العام ساحة للإثارة والمزايدة بالباطل ، ولأن الأمم لا تتقدم إلا إذا قدم أبناؤها عملهم خالصا لوجه الله والوطن ، لا يبتغون إلا الخير والنفع ، فلا أنانية ولا انتهازية»<sup>(١)</sup> .

## ●● الديمقراطية الحزبية

ويصل حرص الرئيس مبارك على الديمقراطية الحزبية إلى حد الأحزاب على ممارسة الديمقراطية في نظامها الداخلي :

« إنني أطالب الأحزاب التي تتصدى للمشاركة في بناء الديمقراطية أن تبدأ بتطبيق المفهوم الديمقراطي من داخلها بحيث تنبع القرارات كلها من القاعدة . وتتلاشى سيطرة قلة من الأفراد على شئون أى حزب . وتتلور السياسة العامة للحزب كمحصلة لتفاعل الآراء . وتعدد الاجتهادات والنقاش الحر»<sup>(٢)</sup> .

ويشجع الرئيس مبارك أحزاب المعارضة على التزام الموضوعية في التعبير ، مؤكدا على انها شريكة في المسئولية ، وان التزامها بالموضوعية جدير بأن يضع آراءها موضع الاعتبار والتقدير لدى القيادة السياسية العليا :

« لقد أسعدنى وأنا أتابع كثيرا من المناقشات تحت هذه القبة ، أن أستمع إلى كثير من الآراء الناضجة السديدة ، التي صدرت من الغالبية والأقلية معا ، عند مناقشة بعض القضايا العامة ، فهذا هو ما يجب أن يكون . فأنتم هنا تمثلون كل مصر ، ولابد أن تكون كل الآراء صادرة من أجل أبناء مصر ، ولابد أن نلتف جميعا حول أهدافنا القومية ، فليس الحكم مغنيا أو موقعا لتمييز فئة على فئة ، بل إن مسئولية الحكم هي تكليف من الشعب ، وليس في الكفاح خارج الحكم انتقاص من مكانة أحد أو قدره أو وطنيته ، بل هو عمل يشرف صاحبه ويضعه على قدم المساواة مع من يتولون المناصب الرسمية ، فلا فضل لمواطن على آخر إلا بالعمل الصالح والقُدوة الحسنة ، والمسئولية مشتركة لأن المصير مشترك»<sup>(٣)</sup> .

بما في ذلك ما ينشر في صحف المعارضة :

« إنني أصارحكم بأن هناك تحولا إلى الإيجابية في كثير من سطور الصحف الحزبية ، وبعض هذه الصحف تطالعنا الآن بآراء موضوعية هي باستمرار موضع الاعتبار والدراسة»<sup>(٤)</sup> .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ٢٤ يونيو ١٩٨٤ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٤) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

إن الحزبية ، مثل جميع أدوات العمل الديمقراطي ، يجب أن تظل ودية لانجازات الشعب ومصالحه ومتطلباته . . فلا تنقلب الممارسة الحزبية إلى مزايده أو تشكيك أو أى صورة من صور تعطيل العمل الوطنى الجاد .  
ويضع الرئيس مبارك الحدود الواضحة بين الممارسة الحزبية السليمة ، والممارسة المشوهة أو المغرضة :

« إن صوت المعارضة الذى نعطيه قدره من الاهتمام وحقه فى المناقشة يجب أن يكون إضافة إيجابية لرصيد العمل السياسى فى هذه المرحلة بحيث يكون قادرا على الاضافة والعطاء المتجدد ، وتقديم المشورة البناءة ، ولا تتجه المعارضة والنقد إلى تسفيه كل ما هو قائم ، والانتقاص من الانجازات ، وتصيد الأخطاء وحدها ، وتشويه الحقيقة . فأحزاب المعارضة مدعوة إلى ممارسة دور أكثر فعالية ، فيه صدق مع النفس بقدر ما فيه إخلاص لقضايا الوطن ، لأننا جميعا نعمل تحت مظلة واحدة هى الوطنية المصرية القائمة على الانتفاء القومى »<sup>(١)</sup> .

ويؤكد خصوصا على ضرورة تجنب الأهداف الوطنية والقومية العليا رذاذ النزاع الحزبى والمزايدات :

« لست أشك ولا أشكك فى إيمان المشتغلين بالعمل السياسى والتزامهم على اختلاف مذاهبهم ومبادئهم وما إليه يدعون ، لذلك فإننى أكرر ندائى إلى الجميع أن يطرحوا جانبا أثواب الحزبية والتحزب ، أن يطرحوا جانبا أثواب الحزبية والتحزب فى جهاد السعى إلى تحقيق الأهداف القومية التى لا يختلف عليها اثنان أو بتعبير أكثر دقة التى يجب ألا يختلف عليها أحد »<sup>(٢)</sup> .

وخاصة فى أوقات الأزمات :

« إن أول متطلبات الديمقراطية هى أن تدرك الفئات النشطة سياسيا - وفى مقدمتها الأحزاب - أن هناك قضايا معينة يجب أن تبقى بمنأى عن المزايدة الرخيصة والاتجار بالمواقف ، نظرا لأنها تمس مصالح الوطن العليا ، ويتضاعف هذا الالتزام بطبيعة الحال فى أوقات الأزمات والكوارث الوطنية »<sup>(٣)</sup> .

## ●● لا تهاون مع الارهاب

وإذا كان الرئيس مبارك يتصدى بالكلمة والنصح والتوجيه إلى تجاوزات الكلمة والرأى ، فإنه من منطلق الحرص على الديمقراطية ، وأمن الوطن ومستقبله واستقراره ، يؤكد بكل الوضوح على أنه لا تهاون مع الارهاب ودعائه :

( ١ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

( ٢ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٠ مارس ١٩٨٩ .

( ٣ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

« لن يعوق مسيرتنا زور المخبرين دعاة الهدم الذين يؤرقهم استقرار الوطن وسلامه ، يحاولون بالارهاب أن يقطعوا الطريق على مسيرته الديمقراطية ، يفسدون عقول بعض شبابنا بأفكار سوداء زائفة تخاصم الحياة ، وتخاصم الحضارة ، وتخاصم التقدم ، ولا يتورعون عن ارتكاب أبشع الجرائم رغم الأسماء الكاذبة التي يحملونها . هؤلاء نقول لن نتسامح في ردع الإرهاب بقوة القانون ويقتطع الأمن ، ووعى شعب عريق عظيم يرفض إرهابا دخيلا على ساحة الوطن وتاريخه .

لن نغفر هؤلاء الذين يحاولون المساس باستقرار الوطن وأمنه أعداء النهار الذين يريدون لمصر الفرقة والفوضى والتخلف والظلام»<sup>(١)</sup> .

« يجب أن يطمئن كل المواطنين الشرفاء إلى أن الدولة تتصدى بكل حزم لأي محاولة لإرهاب الشعب أو المساس بأمنه وتهديد حريته وحياته ، لأن أمن الشعب هو أسمى واجباتنا ، كما أن هيئة الدولة هي عنصر لازم للحفاظ على كيان الوطن»<sup>(٢)</sup> .

ويتوجه الرئيس إلى كل وطني مخلص منبها ومحذرا من أخطار الارهاب :

« لقد نشطت الحياة السياسية بصورة ، لم تشهدها مصر منذ نصف قرن على الأقل ، لكن بعض القوى الغريبة عن العمل الديمقراطي ، تحاول أن تستغل مناخ التسامح والحرية لكي تتسلل تحت عباءة العمل الحزبي ، وتمارس التحريض على العنف علانية ، وتنشر دعاوى الفرقة والفتنة ، وتروج لأفكار مدمرة تدعو إلى إهدار واحد من أهم مصادر دخلنا القومي ، وهو السياحة ، التي تقفز معدلاتها الآن بصورة تبشر بالخير ، لأنها تحقق إضافة ذات وزن ضخم إلى مجموع الدخل القومي .

وتفتح المزيد من فرص الكسب والعمل الحلال أمام مئات الألوف من أبناء هذا الوطن .

لقد أتاحت الديمقراطية هؤلاء فرصة الوجود والتحرك ، مستغلين مناخ الحرية والتسامح ، كى يبثوا سمومهم من خلال منابر حزبية سيطروا عليها بأساليب تعرفونها جميعا ، ووظفوها سندا يدعم جماعات العنف ويبرر جرائمها النكراء وخنجرها يطعن مصالح الوطن في الصميم ، حين يشككون في سيادة مصر على جزء من ترابها الوطني ، لأسباب لا تمت إلى الموضوعية والوطنية بصلة ، وأنتم أدري بالمارب والأهواء التي قادتهم إلى هذا المسلك المعيب .

ما كان لمثل هؤلاء أن يتحركوا أو حتى يجدوا فرصة للهمس في ظلم حكم شمولي ، لا يفسح المجال لأي رأى يعارض أو يناقش ، وما كان لأتباعهم في جماعات العنف

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) الفصل التشريعي ، دور الانعقاد العادي ، الجلسة التاسعة والعشرون ، في ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

والإرهاب ، أن يتجاسروا على أن يخذشوا أمن مصر في ظل حكم فردى ، يأخذهم زرافات ووحداناً إلى المعتقلات لكنها الديمقراطية ، وكم من الجرائم ترتكب باسم الديمقراطية .

إننى لا ألوّم الديمقراطية . . إننى لا ألوّم الديمقراطية وإن كان كثير من المواطنين يرونها - الديمقراطية - سبباً مباشراً لتلك الظواهر السلبية المؤسفة ؛ وأقول دائماً إن العيب يكمن في هؤلاء الذين يتشدقون بالديمقراطية ويتمسحون بأهدائها ، وهم أبعد ما يكونون عنها فكراً والتزاماً وممارسة ، بل إنهم خصوم للديمقراطية»<sup>(١)</sup> .

لقد واجه الرئيس مبارك مشكلة الإرهاب منذ اللحظة الأولى لتوليهِ الحكم ، بعد أن اغتالت رصاصات الغدر الرئيس الراحل أنور السادات ، وسعت عناصر الظلام لاشعال نار الفتنة في عدد من المدن . ومنذ اللحظة الأولى ، فضح الرئيس مبارك حقيقة الإرهاب ، ووضع الخطوط العريضة لمواجهة :

« لقد اقتحمت حياتنا في الآونة الأخيرة ظاهرة الإرهاب الدموى . إرهاب أراد أن يدمر كل بناء .

إرهاب همجى دبر وخطط في الظلام لكى يهدم كل شئ ويقوض كل شئ ويفرض حكم الظلم والظلام .

إرهاب طائش جهول ، تقوده جماعات متخلفة ، استباحت الدم والجريمة ، لتسفك الأرواح البريئة ، وتهدر كل قيمة شريفة ، وتجهض كل تقدم حضارى .

إرهاب حاقق شرير ، أراد أن يحول مصر الحب والحياة ، إلى مستنقع للدماء والاشلاء وإلى مرتع لحكم المشائق والسفاحين الغوغاء .

وغنى عن البيان أن الإرهاب ليس وجهاً للتطرف الدينى ، فالتطرف أو التوغل في الدين بغير رفق قد يعكس سعياً للالتزام بالدين وتعميقه ، أو يدافع عن قيم دينية معينة بحماس في القول أو تزمّت في السلوك العام .

هذا إرهاب إجرامى ، هدفه الواضح للكافة هو تدمير المجتمع ، وتحطيم مقوماته ، وزعزعة الاستقرار ، وإعاقة التقدم ، وتقويض البناء الديمقراطى والاقتصادى .

هذا إرهاب إجرامى ، لا ينتمى إلى ترابنا الوطنى ، أو إلى تراثنا القومى ، ولكنه يستمد وجوده وبقاءه من قوى خارجية ، تحولت إلى شبكة دولية ، تعيث في الأرض فساداً وتوفر لأدواتها المال والسلاح والتدريب على الجريمة .

ولن ينجح هذا الإرهاب الدموى في تحقيق أهدافه الشريرة على أرضنا الطيبة وفي مجتمعنا المؤمن ، فنحن شعب مؤمن برسالات الأديان ، وقد نشأت أجيالنا المتعاقبة في مختلف

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .



مراحل نموها على التزام بالقيم الدينية ، وأداء الفرائض الواجبة ، كما أننا عشنا ونعيش بإيمان لا يتزعزع بأن الدين رحمة وتراحم ، ومودة وترباط ، ويسر وسماحة ، ولن نفتر دعوتنا إلى التزام بفضائل الدين ، والتنشئة الصالحة في البيت ودور العلم بتعاليم الله سبحانه وتعالى ، وما تبثه هذ التعاليم من نقاء روحى ، هو خير زاد فى رحلة الحياة لأبنائنا وشبابنا»<sup>(١)</sup> .

ويدعو الرئيس مبارك كل مواطن للتصدى لهذه العصابات الأثمة :

« ما لم يتصد كل مواطن لهذا السلوك ، وما لم تقف مصر كلها وقفة رجل واحد ، تدفع الإرهاب وترفضه ، وتوصد كل الأبواب أمام جرائمه ، فسوف تكون النتيجة وبالا على الأمة كلها .

إننى أكرر على مسامع الأمة كلها ما قلته من فوق هذا المنبر فى نوفمبر الماضى ١٩٩١ من أنه لن يكون هناك استثمار أو سياحة أو تنمية أو فرص عمل جديدة ، إذا نحن سمحنا للعنف والإرهاب أن يمد جذوره المسمومة فى تربة الوطن .

ولن تكون هناك ديمقراطية أو حياة حزبية وأكرر لن تكون هناك ديمقراطية أو حياة حزبية أو حرية للرأى وللصحافة ، إذا نحن تراخينا اليوم فى التصدى لهذه الظواهر قبل أن تستفحل مثلما استفحلت فى دول أخرى تعرضت لمضاعفات خطيرة ، نتيجة تأخر الوعى بخطورة انتشار العنف ، والتسامح مع دعائه ومروجيه .

## ●● الممارسة البرلمانية

من بين كافة مؤسسات العمل الوطنى الديمقراطى ، يعنى الرئيس مبارك عناية خاصة بالسلطة التشريعية . . مجلسى الشعب والشورى .

فالمجلس فى فكر الرئيس السياسى هو منارة الديمقراطية ، المسئول الأول عن تقديم القدوة فى العمل الوطنى ، والتطبيق السليم للديمقراطية الملتزمة بالصالح العام فى اطار سيادة القانون ، والتعبير عن هذه المفاهيم السياسية الرائدة فى العمل الوطنى فى كل عمل وإنجاز ، من تشريع ورقابة على أعمال الحكومة .

يتخاطب الرئيس المجلس ، فيقول :

« إن على أكتافكم أثقالا من المسئوليات الضخمة ، وهى تقتضى منكم أن تتسلحوا جميعا بإرادة العمل والانجاز والمسئولية الأولى فى رأى التى تستظل كل المسئوليات هى أن تدعموا ثقة الجماهير فى هذه المؤسسة الدستورية وجدية عملها وجلال رسالتها ، وتدعيم الثقة هو أن

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

تكونوا عند حسن ظن الجماهير في السلوك قبل القرار في إنكار الذات وتقديم القدوة الصالحة . في حماية الحق والتحريض على الواجب ، في التثبث بحقوق الإنسان ، والالتزام بمقومات المجتمع ، في طهارة الأقوال معبرة عن طهارة الأفعال ، في الحفاظ على أخلاقيات الحوار وتقاليده النقاش المسئول ، في إثراء الرأي بالرأى الآخر بالموضوعية والتجرد بلا تحزب أو مكابرة أو افتراض مسبق لسوء النوايا ، إن « لا » التي تصدر عن تحزب وانغلاق تستوى مع « نعم » التي تصدر عن مجازاة بغير اقتناع<sup>(١)</sup> .

#### ويضع على كتف المجلس مهمة حماية الديمقراطية :

« إننى أتوجه بكلمتى إليكم مثل الشعب ، في كل صفوفكم المؤيدة والمعارضة التى أحمل لها أعظم الاحترام والتقدير ، أن تعملوا على أن تؤدى المؤسسات الديمقراطية واجباها الأسمى ، في هذه المرحلة التى يتهدها جرح غير مسئول ، وتحركها نوازع افتعال معارك وهمية ، وانغماس في اقتتال لا محل له ولا مضمون ، وكل ذلك يمزق ثوبنا الديمقراطى ، ويرميه بالبقع السوداء »<sup>(٢)</sup> .

والرئيس مبارك يشجع كل نقد بناء تحت قبة المجلس ، حتى لو أقر من بين صفوف الأغلبية ، فالصالح العام فوق كل اعتبار :

« ليس هناك من ينكر أن المؤسسات الدستورية تؤدى واجباها في التشريع والرقابة في وضع النهار ؛ وتذاع مناقشاتها على الشعب ، وإذا راجعنا أعمال مجلس الشعب في دوراته الأخيرة المتعاقبة ، لرأينا الدليل الحاسم على اتاحة الفرصة الكاملة للرأى الآخر ، حتى أنه حظى بالنصيب الأكبر في معظم المناقشات . وهذه ظاهرة طيبة نشجعها ، وعلى الجميع أن يتعاونوا - بالقصد السليم والنوايا الحسنة - على استمرارها .

وكم لاحظنا أن حزب الغالبية ، يختلف حتى مع حكومة الغالبية في بعض الشئون الهامة ، ولا يتردد في إبداء الرأى ، لأن الهدف هو - أولا وأخيرا - صالح الشعب .

ومن أجل ذلك ، فإننى أرجو أن تكون كل الاتجاهات حريصة على هذا الكيان الديمقراطى ، دائبة العمل على تنميته وحمايته ، لأن الديمقراطية تظل للجميع وترعى الجميع ، ولن تكون ديمقراطية إذا كانت لفريق دون فريق »<sup>(٣)</sup> .

« أرجو أيها الأخوة والأخوات أن تستهلوا عملكم في هذه الدورة بإيمان كامل بأن مجلسكم هو مجلس كل المصريين ، إن الأغلبية والمعارضة ، هما أغلبية ومعارضة كل المصريين ، وكلنا من أجل مصر نختلف ولا نتصارع ، وكلنا في حب مصر نتنافس

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

ولا نتقاتل . نتحاور ولا نتهاتر ، نتطلع إلى التقدم والتطوير ، ولا ندور حول أنفسنا في حلقات مفرغة ، فجدير بنا أن نتجه إلى أداء رسالتنا بقلوب صافية وروح جديدة لا تعرف التحزب أو التعصب ولا تعكس مرارة الخلاف والتناحر ، بل تقوم على حركة الفريق الواحد رغم اختلاف المواقع في تكتل وطني شريف جسور ينطلق ولا يتعثر ، يتقدم ولا يتقهقر ، كلنا مصريون ، كلنا وطيون بصرف النظر عن انتفاءاتنا الفكرية وعقائدنا السياسية سواء أكانت أحزابنا تحت هذه القبة أم خارجها ، فإن كل موقع نؤدى فيه واجبنا هو موقع على أرض مصر وبين أبناء مصر»<sup>(١)</sup> .

« عليكم إفساح المجال دائما - تحت قبة المجلس - للرأى والرأى الآخر ، فلا حجر على كلمة ، ولا إرهاب لفكر ، بل تنافسا وتفاعلا بين الآراء ، وصولا إلى الحقيقة ، وسعيا إلى المصلحة القومية العليا ، دون تعصب أو تجاوز ، وعلى أساس التسليم المتبادل بحق المعارضة في التعبير الحر ، وحق الأغلبية في أداء واجبها وتنفيذ برامجها في حل مشاكل الشعب وتخفيف معاناته»<sup>(٢)</sup> .

« على الأقلية أن تحترم رأى الأغلبية ، كما أن على الأغلبية ألا تتجاهل رأى الأقلية»<sup>(٣)</sup> .  
« ولست أشك في أن الأغلبية سوف تفسح صدرها لتقبل آراء الأقلية بعقل مفتوح .  
ونأمل أن تقدم المعارضة عطاءها الوطنى بأسلوب موضوعى ، بالدراسة والحجة والإقناع .  
وأرجو من الجميع - أغلبية وأقلية - انقاذا مستمرا للوقت الضائع ، والجهد المفقود ،  
فيلا ينجز ولا يفيد .

إن نجاحنا جميعا يكمن في مدى إدراكنا الواعى أنه لا موضع اليوم للمناورة السياسية أمام أهداف قومية كبرى ، تطالبنا بقبول الاجتهادات المختلفة والرؤى المتنوعة وصولا إلى الرؤية الصحيحة ، وتلح علينا أن نعطي القدوة الصالحة ، وأن نهتدى بالمثل العليا في أداء المسئولية ، بروح المشاركة ، وصدق الانتفاء ، وحماسة الأداء»<sup>(٤)</sup> .

وقد كان مجلس الشعب عند حسن ظن الرئيس في أدائه الديمقراطي الوطنى :  
« لقد دار النقاش في إطار رؤية واقعية لمشاكل مصر واحتياجاتها ، ملتزما بالممارسة الديمقراطية الرشيدة التى أتاحت لكل صاحب رأى أن يعبر عن رأيه دون قيد أو حجر ، ومكنت كل الأصوات النزيهة من أن ترتفع تحت قبة المجلس دون رقيب أو حسيب ، لا فرق بين مؤيد ومعارض لأننا جميعا وطيون مصريون قد تتنوع اجتهاداتنا ، وقد تختلف آراؤنا ، لكنها في النهاية تستهدف صالح الوطن ورفعته»<sup>(٥)</sup> .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ٣ أكتوبر ١٩٨٢ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ٨ نوفمبر ١٩٨١ .

(٤) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٥) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .



## التنمية والإصلاح الاقتصادى فى فكر مبارك

لسوف يذكر التاريخ دائما عبر السنين والقرون عهد مبارك ويصفه بأنه « عهد الإصلاح الاقتصادى الشامل » . . وسوف يذكر مبارك من بين كبار رجال الدولة الذين تركوا بصماتهم واضحة على كل شبر من أرض مصر ، بالعمل الدءوب المتواصل ، بالتأنى فى الدراسة والحسم فى الانجاز ، وبالصبر والجَلَد وعلو الهمة .

ذلك العهد الذى نشهد فيه - ونشارك - مصرنا الحبيبة وقد أصبحت خلية نحل لا تكف عن العمل الشاق المتفانى من أجل انتشال البلاد من هوة أزمة اقتصادية ساحقة ، صنعتها سنوات طويلة ماضية وكتب على جيل مبارك أن يعانيتها ، ويواجهها ويبتازها بنجاح أذهل العالم كله . .

لقد وضع الرئيس مبارك خطط الإصلاح الاقتصادى منذ اللحظات الأولى لتولية ، على غير مثال سابق فى أى بلد من بلدان العالم الواسع . . مسترشدا بالحس الوطنى ، والعلم ، متمسكا بالارادة والعزم . وواجهت خطة الإصلاح عقبات متوقعة وغير متوقعة ، واشترك الشعب كله فى مواجهة ذلك التحدى غير المسبوق ، بشجاعة وصبر .

ان كل دراسة لسياسة مبارك فى الإصلاح الاقتصادى لابد أن تلقى فى البداية نظرة على العقبات والانجازات ، على الأخطار والانتصارات . . وأن تلم باللحظات المريرة ونشوة الظفر والخلاص ، كما تعكسها كلمات الرئيس مبارك ، الذى يستعيد دائما هذه اللحظات . .



### الفصل الثانى

وعن كيفية البدء في الإصلاح والتحرر الاقتصادي ، يقول الرئيس مبارك :

« ولقد بدأنا السير نحو هذا الهدف عمليا في عام ١٩٨٢ ، قبل أن يصبح الحديث عن التحرر الاقتصادي شائعا في كل مكان في العالم ، وصادفتنا عقبات عديدة ، أهمها تلك التي كانت خارجة عن إرادتنا ، وتمثلت في الارتفاع الباهظ لقيمة السلع التي نستوردها إلى مصر ، يستوى في هذه السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة وتلك الكاملة الصنع ، وكان طبيعيا أن يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة تكلفة السلع والخدمات ، بل إلى التأخير في إتمام بعض المشروعات التي تدخل تلك السلع في إقامتها ، وذلك بسبب عدم توافر العملة الأجنبية اللازمة لشرائها بعد تضخم أسعارها»<sup>(١)</sup> .

ويشير إلى معالم الانجاز الكبير :

« بدأت عملية البناء على نطاق واسع ، وهو ما اقتضى تنفيذ خطة طموح لمشروعات البنية الأساسية ، الضرورية لأي تطور صناعي أو زراعي ، ورفع مستوى الخدمات الجماهير الشعب . ثم اتجهنا إلى التوسع في ميادين الانتاج ، وأنشأنا المدن الجديدة التي تحقق المجتمع المتكامل ، واتجهنا بالانفتاح إلى الانتاج . ويسرنا كل سبل التصدير ، وأصبح شعار « صنع في مصر » حقيقة انتشرت في العديد من بقاع العالم ، وحققت وسائل النقل والاتصالات أرقى المستويات بشهادة الجميع»<sup>(٢)</sup> .

ويستعيد الرئيس مبارك لحظات البداية :

« كانت البداية الحتمية - رغم صعوبتها ، وطول المدة اللازمة لتنفيذها - هي ضرورة التجديد الشامل لقاعدة البناء الاقتصادي المتمثلة في شبكات المرافق والطرق ، والمواصلات ، والموانئ والمطارات ، ومحطات الكهرباء وخطوط المياه ، لأنه كان مستحيلا أن نطبع في تنمية حقيقية تقوم على بنية أساسية متهاكلة تفتقد كل الظروف اللازمة لعمليات الانتاج .

حققنا في زمن قياسي إنجازا ضخما لعله أعظم إنجازات مصر في تاريخها الحديث وليس يخاف عليكم هذا الانجاز الذي شمل كافة القطاعات التي تتصل بالانتاج والتوزيع والخدمات . لقد أصبحت الطفرة التي حدثت في المرافق واقعا تعيشه الجماهير في حياتها اليومية تأخذ قضية مسلمة على نحو كاد ينسينا الأوضاع المهترئة التي كانت قائمة قبل الإصلاح»<sup>(٣)</sup> .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

« من المفيد أن نلقى نظرة خاطفة على الماضي القريب ، لكي نتذكر ما لايجوز أن ننساه . وباختصار ، لقد كانت المصانع تعاني من الآلات المستهلكة وقلة الخامات ، وكانت وسائل الاتصال التليفوني والبرقي هزيلة متآكلة ، فلا اتصال بين جار وجار ، أو بين مدينة وأخرى ، بل كاد الاتصال بين مصر والعالم الخارجى يكون معدوما على الاطلاق ، وكانت الطرق ووسائل النقل فى أوضاع يرثى لها .

كانت القاهرة والمدن الكبرى مهددة بأخطار الأوبئة بسبب الانهيار التام فى كل مرافق الصرف الصحى ومياه الشرب .

كانت الطاقة الكهربائية تعاني ، ولم توجد بقعة فى مصر سلمت من التهديد بالانقطاع المستمر فى التيار الكهربى .

وكانت الخدمات التى تقدم للجماهير هى موضع المعاناة الأولى للجماهير .

ولا أريد أن أطيل ، فإن أحدا لا يمكن أن ينسى هذه المآسى التى كنا نعيشها صباح مساء ، ونشارك جميعا فى الاحساس بوطأتها والشعور بفداحتها .

ثم بدأنا عملا عظيما ، وأقول إنه عمل عظيم بكل المقاييس . وباعتراف كل الهيئات الدولية التى تتابع مسارنا الاقتصادى .

وصرفنا المليارات من العملة المحلية والعملات الأجنبية ، وتحولت البلاد من أقصاها إلى أقصاها إلى خلايا عمل دائم ومستمر ، حتى تمكنا من وضع الأساس السليم والقاعدة الراسخة لآى انطلاق نحو الإصلاح .

نعم . كانت هذه صحوة كبرى ، واتجهنا إلى طريق النهضة . ولست بحاجة إلى أن أردد على مسامعكم الانجازات الهائلة التى حققناها وحققها الشعب ، لست فى حاجة أن أسردها لكم بالأرقام التى لا تقبل تشكيكا أو جدلا ، فقد أصبحت هذه الانجازات حقائق ثابتة ، يلمسها كل مواطن فى حياته اليومية ، ويجنى ثمارها ، لدرجة أن البعض أصبحوا عاجزين عن تصور ما كانت عليه الأمور قبل هذا الإصلاح الشامل»<sup>(١)</sup> .

ذلك فقط فى مجال البنية الأساسية . أما القاعدة الانتاجية ، بشقيها المادى والبشرى :

« كما تعرفون جميعا ، فإن الصورة الاقتصادية منذ ست سنوات ، كانت قائمة داكنة إلى حد بعيد لا يتصوره العقل ، وكان من اللازم أن يبدأ أى جهد إصلاحى بتحديد دقيق للواقع الذى نتعامل معه ، وفحص للبناء الذى نلتزم بتطويره ، وحصر للموارد المتاحة للاستخدام .

وواجهنا موقفا حرجا ، يصعب فيه التحرك ، مع ضعف الموارد ، وتزايد فى الاعباء ، وفيما يلى الملامح الأساسية لهذا الموقف :

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

\* انفجار سكانى رهيب ، تطلب توفير فرص عمل سنوية إضافية ، و سلع أساسية للاستهلاك وتعزيز خدمات التعليم والعلاج ، ثم الوحدات السكنية .

\* مشكلة الخريجين الجدد ، والأشخاص الذين يبلغون سن العمل كل عام ، ويتطلعون إلى الدخل الذى يفي بمتطلبات الحياة الأساسية .

\* تأكل فى الأرض الزراعية التى هى مصدر الغذاء ، مع تدهور فى خصائص التربة ، وصاحب هذا ارتفاع فى متوسطات الاستهلاك الفردى للسلع الأساسية ، يفوق أى حدود تاريخية وعالمية .

\* كما أن المقومات الأساسية للتصنيع واستصلاح الأراضى لم تكن كافية ، سواء فى إنتاج الطاقة ، أو مياه الشرب ، أو شبكات الصرف الصحى ، أو شبكة الاتصالات الداخلية والخارجية .

\* ثم تكسب فى الموانى ، وقصور فى وسائل النقل البرى والبحرى والجوى .

أما قواعد الانتاج الصناعى العام ، فقد كانت بالية مستهلكة ، ولم يتم تجديدها منذ أمد طويل ، مع نقص فى طاقات التشييد والبناء ، واختناقات فى أراضى البناء ، وتأخير فى تنفيذ المشروعات بسبب نقص الموارد ، وتردد المستثمرين - حتى المصريين منهم - بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة ، وعدم استقرار سوق النقد الأجنبى ، والتعقيد البيروقراطى الخائق ، وندرة الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات<sup>(١)</sup> .

بعد ست سنوات فقط من توليه ، تغيرت الصورة تغيرا كبيرا :

« لكننا - بالجهود الشعبية والرسمية وبمشاركة الجميع فى البناء - استطعنا أن نحقق ما يلى ، وسوف أقصر على رءوس الموضوعات فقط :

١ - لأول مرة فى القرن العشرين ، زاد اجمالى مساحة الأرض الزراعية ، فأصبحت ٦,٣ مليون فدان ، بعد أن واجهنا بحزم أعمال التجريف والتبوير التى استمرت ٣٠ عاما دون توقف .

- زاد الانتاج الزراعى فى بعض المحاصيل ، كما ارتفعت إنتاجية الفدان فى محاصيل أخرى أساسية .

- أصبحنا مصدرين لأنواع جديدة من الخضر والفاكهة للأسواق العربية والأوروبية ، وتضاعفت فى السنة الأخيرة أرقام الصادرات من هذه المنتجات .

- استطعنا أن نقدم إلى المستهلك المصرى منتجات مصرية جديدة مصنعة فى مصر ،

(١) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر



وصل عددها إلى ١٢٧٠ سلعة في خمس سنوات ، أى بمعدل سلعة جديدة كل يوم وتشهد بذلك الأسواق التى تزخر بالمنتجات الغذائية والمنسوجات والملبوسات والأجهزة المنزلية ومواد البناء التى لم تنتج فى مصر من قبل .

٢- تمكنا من زيادة عدد المصانع الكبيرة والصغيرة التى بدأت الإنتاج فعلا من ٤١٠٥ مصانع فى عام ١٩٨١ إلى ١٠٠٦٤ مصنعا فى عام ١٩٨٧ ، أى أننا ضاعفنا فى خمس سنوات عدد المصانع التى أنشئت فى مصر منذ بدء الصناعة على أرض مصر فى عهد محمد على .

- زادت كميات الإنتاج الصناعى من السلع الأساسية خلال خمس سنوات بمعدلات تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ فى المائة .

- زادت الصادرات السنوية للقطاع العام الصناعى إلى أكثر من الضعف ، وينتظر أن تصل إلى ثلاثة أمثال خلال هذا العام .

- تم تجديد ٣٠٠ مصنع من مصانع القطاع العام التى يبلغ عددها ٣٥٤ مصنعا ، أى أنه تم فى خمس سنوات ، تجديد ٨٥ فى المائة من المصانع القديمة ، التى ظلت دون تجديد منذ إنشائها ، علما بأن بعضها أنشئ فى عام ١٩٠٦ .

- بدأت مرحلة التجربة فى تصنيع المعدات والمركبات ، مثل محطات تنقية المياه ، والصرف الصحى ، والسفن وعربات السكك الحديدية والجرارات ، تمهيدا للدخول فى مرحلة جديدة من مراحل التصنيع المصرى ، وهى بناء المصانع المتكاملة بأيدٍ مصرية .

٣- ضاعفنا طاقة الفنادق القادرة على استقبال السياح ، وأنشأنا فى خمس سنوات عددا من الفنادق الجديدة والقرى السياحية والفنادق العائمة يقرب من نصف ما تم إنشاؤه منذ نهاية القرن الماضى ، مما مكننا من أن نستقبل فى الشهور الستة الأخيرة عددا من السائحين يعادل ما تم استقبله خلال السنة الماضية بأكملها .

- أضفنا ثلاثة مطارات دولية ، تستقبل الطائرات من جميع بلدان العالم ، إلى جانب تحديث وتوسيع مطار القاهرة ، وزادت طاقة الاستيعاب إلى ٣٨ مليون راكب سنويا ، ويمثل هذا ثلاثة أمثال الطاقة التى كانت موجودة منذ أن عرفت مصر الطائرات .

٤- زاد الإنتاج السنوى للمنتجات البترولية بمقدار ١٢ مليون طن ، وهى كمية تعادل ٤٠ فى المائة من إجمالى الرقم الذى تحقق منذ اكتشاف البترول وحتى عام ١٩٨١ .

٥- استطعنا أن نعيد بناء جميع المرافق الأساسية اللازمة للتوسع الزراعى والصناعى والسياحى والتوسع فى تقديم الخدمات للمواطنين وبيان ذلك :

- إقامة محطات وشبكات للكهرباء ، تقترب من ثلاثة أمثال ما كان قائما عام ١٩٨١ ، وتعادل تسعين مثلاً ما كان موجودا عام ١٩٥٢ .

- انتهى تماما ، التكدس في الموانئ المصرية ، منذ إنشاء ثلاثة موانئ حديثة ، علما بأن ما أنشئ من موانئ في مصر حتى عام ١٩٨١ ، لم يكن يتجاوز أربعة موانئ ، وقد جهزت هذه الموانئ القديمة ، بحيث أصبحت قادرة على استقبال عشرة أمثال ما كانت تستقبله منذ خمس سنوات .

- زادت أطوال الطرق الموجودة لخدمة نقل الركاب والبضائع ، وأنشئ ما يقرب من ١٦ ألف كيلومتر من الطرق ، بمعدل ٤٣ كيلومترا يوميا .

- أضيف ٩٠٠ ألف خط إلى شبكة التليفونات ، أى ما يعادل مرة ونصف ما أنشئ منذ عرفت مصر التليفونات ، وأصبح المستثمر والمواطن قادرا على الاتصال من موقع عمله مباشرة بأى مكان فى العالم .

- قاربنا على الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الأسمنت ، فأضفنا طاقة تقترب من أربعة أمثال ما كان قائما ، فبعد أن كان إنتاجنا السنوى لا يتجاوز ٣,٧ مليون طن عام ١٩٨١ ، وصل الإنتاج إلى ١٣ مليون طن عام ١٩٨٧ .

- وصل إنتاج حديد التسليح إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كان قائما ، إذ بلغ مليون طن ، بعد أن كان ٣٥٦,٠٠٠ طن عام ١٩٨١ ، ونأمل بعد انتهاء المرحلة الثانية من مشروع حديد الدخيلة أن تقترب من الاكتفاء الذاتى الكامل .

- أقمنا خارج الوادى ، وبعيدا عن الأرض الزراعية ١٨ مدينة جديدة ، تشكل أول مجموعة من المدن يتم إنشاؤها خارج الوادى منذ عهد الفراعنة .

- أقمنا مليون وحدة سكنية ، وهو ما يتجاوز ما تم إنشاؤه فى ٢٥ عاما .  
- تم استكمال بناء وتشغيل ١٥ مستشفى كبيرا ، وبدأ العمل بها بعد أن كان بناؤها متوقفا منذ عشرات السنين .

- أقيمت أكبر وأحدث قاعدة للاتصال الاعلامى التليفزيونى والإذاعى فى الشرق الأوسط ، تغطى جميع محافظات مصر لأول مرة .

٦ - استطعنا أن نصل بعدد المؤمن عليهم ، ويتمتعون بحق المعاش إلى ١٢,٢ مليون ، أى ما يقرب من ربع عدد السكان .

٧ - استطاعت مصر من خلال الالتزام بتوفير فرص التعليم للجميع : أن تصل بعدد المتعلمين إلى ٢٥,٥ مليون نسمة ، وبذلك أصبحت مصر تضم أكبر عدد من المتعلمين فى المنطقة العربية والقارة الافريقية ، ويميز هذه الثروة البشرية ، أن من بينهم ٧ ملايين اكتسبوا مهارات فنية يمكن تطويرها لاستيعاب التطورات التكنولوجية اللازمة للمرحلة القادمة»<sup>(١)</sup> .

(١) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر

## وبصفة اجمالية :

« إنجھنا إلى القطاع العام ، تجديدا لمصانعه ، وترشيديا لإدارته ، فكانت الجودة مع زيادة الإنتاج ، وتناقص عدد الشركات الخاسرة .

وبدأت عجلة التصدير في الدوران السريع ، وأزلنا كثيرا من المعوقات . كما بدأ انطلاق القطاع الخاص بتشجيع كامل من الحكومة ، وظهرت صناعات جديدة ، وازدهرت صناعات قائمة ، واستكمل إنشاء المدن الصناعية ، وتوهج شعار « صنع في مصر » حتى أصبح مفخرة لكل مصرى في صناعات الملابس ، والأثاث ، والأجهزة الكهربائية ، والصناعات الغذائية ، وغيرها ، بل إننا دخلنا مرحلة صناعة أدوات التصنيع ، وهى أعلى مراحل التقدم الصناعى .

وجرى كل هذا ونحن نواجه مشكلة الديون العاتية ، التى تقصم ظهر معظم دول العالم الثالث ، فكانت الإجراءات الحاسمة التى اتخذناها ضمن خطة شاملة وبرنامج علمى مدروس بدقة وأناة للإصلاح الاقتصادى ، لوقف هذا النزيف للموارد ، وتم تقييد الالتجاء إلى القروض .

وإذا انتقلنا إلى مجال الإنتاج الزراعى ، لوجدنا أنه رغم تناقص مساحة الأرض المزروعة في فترات سابقة بسبب التوسع العمرانى وتجريف الأرض الزراعية ، فقد تمكنا من إيقاف هذا النزيف ، وتحقيق زيادة ملموسة في الانتاج الزراعى في عدد من المحاصيل الهامة ، وأصبحنا نصدر فائضها إلى الأسواق الخارجية ، كما أننا بصدد تنفيذ برنامج علمى لزيادة الانتاج من المحاصيل الأخرى ، التى شهدت انخفاضا بسبب تغيير التركيب المحصولى ، رغم أن انتاجية الفدان الواحد من هذه المحاصيل قد ارتفعت ، وإلى جانب هذا فإننا نسير بخطى حثيثة دائبة في اتجاه زيادة المساحة المزروعة وتحويل الصحراء إلى أرض خضراء مباركة ، تحمل إلينا الخير ، وتوفر لنا الأمان»<sup>(١)</sup> .

وتواصلت المسيرة أحد عشر عاما ، ليتاح للرئيس مبارك أن يهنئ الشعب بالقطوف الأولى من ثمار الغرس الطويل الشاق العنيف . . وأن يشير بثقة ووضوح إلى تحول شامل وكامل في المناخ الاقتصادى وروح العمل والإنتاج :

« بوعى تام ، لا أتردد أن أعلن من فوق هذا المنبر أن الإصلاح الشامل الذى بدأناه منذ أكثر من عشر سنوات وخطونا فيه خطوات واسعة في الأعوام الأخيرة ، قد حقق لنا ثمارا ملموسة تعزز الأمل في نفوسنا ، وتفتح أمامنا آفاقا أوسع للتقدم والنمو ، وتقودنا إلى مرحلة انطلاق جديدة ، تتكاتف فيها كل قوى المجتمع من أجل إحداث تقدم جديد ملموس ، لا بد أن يحس كل مواطن بآثاره الحميدة وثماره الطيبة .

(١) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، في ١٢ أكتوبر

تزايدت الاستثمارات الكلية في مصر ، لترفع معدل النمو - لأول مرة منذ سنوات - ترفع معدل النمو إلى ما فوق نسبة التزايد السكاني ، وأصبح القطاع الخاص شريكا أساسيا في التنمية ، فارتفع نصيبه في الاستثمارات من ١٨ في المائة عام ٨١ إلى ٤٢ في المائة خلال السنوات العشر الماضية ، وإلى ما يقرب إلى ٥٠ في المائة مع بداية خطتنا الثالثة ، وأنفق القطاع الخاص على مشروعاته الاستثمارية خلال السنوات العشر الأخيرة ٧١ ألف مليون جنيه ، وأصبح يساهم بمقدار ٦٠ في المائة من الناتج المحلي .

حدث هذا ، لأننا أعطينا هذا القطاع الفرصة المتكافئة للعمل والنشاط ، في إطار سياسات واضحة مستقرة ، لا تخضع للتقلبات المفاجئة ، ولأننا أنهينا كل صور التفرقة بينه وبين قطاع الأعمال في الاستثمار ، وفي الإنتاج ، وفي التجارة الخارجية ، ولأننا أيضا بسطنا الاجراءات ، وواجهنا المشاكل التي تعترضه بكل حزم وجدية ، ولأننا قبل ذلك كله ، أسقطنا عنه روااسب شكوك قديمة لكي يستعيد ثقته في نفسه ، وفي نظرة الدولة والمواطنين إليه .

أسفرت سياستنا النقدية ، عن نتائج إيجابية عديدة ، فاستقر سعر صرف الجنيه ، وزادت المدخرات الوطنية ، وتحول جانب كبير من المدخرات بالنقد الأجنبي إلى العملة الوطنية ، واختفت السوق السوداء ، وزاد المعروض من النقد الأجنبي من خلال الجهاز المصرفي ، ليغطي تمويل احتياجات القطاعين العام والخاص .

وتحول الوضع في ميزان المدفوعات من عجز بلغ ٦٣٤ مليون دولار عام ٨٩/٩٠ ، إلى فائض قدره حوالي مليار وأربعمائة مليون دولار عام ٩٠/٩١ ، وارتفع مع هذا العام ليصل إلى ما يقرب من خمسة آلاف مليون دولار ، نتيجة زيادة التحويلات النقدية للعاملين في الخارج ، وعودة رأس المال المصري الذي كان قد تسرب خارج بلاده .

وانخفضت معدلات التضخم بصورة مستمرة ، تؤكد قدرتنا المتزايدة على السيطرة عليه ، فبعد أن كان معدل التضخم ٢١,٣ في المائة عام ٨٩ ، نجد أنه انخفض إلى ١٦,٨ عام ٩٠ ، ثم إلى ما يقرب من ١٠ في المائة خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام المالي ٩٣/٩٢ .

انخفض عجز الموازنة العامة في العام الماضي ليصل إلى ٧,١ في المائة من الناتج القومي بعد أن كانت هذه النسبة ٢٤,٧ في المائة عام ٨٧/٨٨ .

كذلك أسفرت سياسات تحرير الحاصلات الزراعية عن نتائج طيبة ، تمثلت في التصديق المستمر للفقوة الغذائية الضخمة التي كانت تتزايد عاما بعد عام ، وفي ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح والذرة واللحوم .

وفي مجال الصناعة استطعنا أن نحقق الاكتفاء الذاتي بل نصدر فائضا يزيد عن احتياجات الاستهلاك المحلي في صناعات عديدة .

كذلك حدثت طفرة ماثلة في قطاع السياحة ، فارتفع عدد السياح من مليون ونصف مليون سائح في عام ٨٦/٨٧ ، إلى ثلاثة ملايين سائح دخلوا مصر هذا العام ، وأنفقوا بها ما يقرب من مليارى دولار ، وأصبح حجم النشاط السياحى يشهد زيادة ملموسة كل يوم . .

تلك أرقام تثبت أن روحا جديدة بدأت تسرى في المجتمع تحفزه على العمل والإنتاج والكسب الحلال ، وتحفزه على الجودة والإتقان في منافسة شريفة تحتكم لقوانين السوق .

لقد دارت العجلة بعد أن أزلنا عنها قيودا وأثقالا أعاقت مسيرتها ، دارت بجهد المجتمع كله القطاع الخاص وقطاع الأعمال ، الملاك والمستأجرين ، العمال وأصحاب العمل ، القادرين وغير القادرين ، دارت عجلة التقدم وستدور بتكاتف جهود كل هؤلاء ، لأن للجميع نصيبا مشروعاً في عائد إنتاجها<sup>(١)</sup> .

إن تلك الاشارات القليلة إلى بعض جوانب الطفرة الاقتصادية في عهد مبارك ، لتثير - وسوف تثير دائما - دهشة رجل الاقتصاد . . وتحثه على دراسة الرؤية السياسية العميقة التي حكمت تلك السياسة غير المسبوقة في نجاحها ، والتي تتخذها اليوم كل دول العالم الراغبة في الانتقال الى التحرر الاقتصادى مثلاً رائداً ومناراً ومرشداً .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .



## مرتكزات سياسة الإصلاح الاقتصادي

اثنا عشر عاما من الكفاح الجاد المتواصل من أجل بناء صورة جديدة للحياة في مصرنا الحبيبة .. تغيرت فيها معالم العاصمة .. المدن .. القرى والكفور والعزب .. دبّت الحركة في أوصال مصر من أقصاها إلى أقصاها .. بنيت المصانع .. استصلحت الأراضي البور .. انتعشت حركة المال والتجارة .. انتقل اقتصاد مصر من عهد إلى عهد .. بالعرق والدم والدأب .

اليوم تنهياً مصر كلها لدخول القرن الواحد والعشرين ، ببنية جديدة ، وصروح صناعية ، وتكنولوجيا متطورة ، وشبكة هائلة من البنوك والمصارف ، وسوق مالية للأسهم والسندات ، وقبل ذلك وبعده ، روح جديدة وثابة تعرف هدفها وتتجه إليه بعزم وتصميم .

وسوف يظل الباحثون معنا ومن بعدنا ، عاكفون على دراسة عصر مبارك ، كمدرسة متميزة في مفاهيمها واسلوبها في صنع « السياسة الاقتصادية » في مرحلة من أخرج مراحل الانتقال التي يمكن أن تشهدها دولة في التاريخ .. تكاثفت فيها معالم الأزمة المتفجرة مع ظروف عربية ودولية لم تكن مواتية في كثير من اللحظات ، ومخططات للتخريب تفلح أحيانا في النيل من الانجازات ، وتحاول أن تشيع الفرقة والانقسام .



### الفصل الثالث

وإذا كانت سياسة الرئيس مبارك الاقتصادية قد نجحت في تخطي العقبات ،  
 باقتصاد مصر من عنق الزجاجة ، فإن هذا الانجاز الرائع قد استند في حقيقة الأمر  
 متوازن رشيد ، قادر على الدراسة المتأنية ، وقادر على الحسم والتقرير . . رائد في  
 توازنات فعالة منتجة بين اختيارات صعبة ، واعتبارات اقتصادية واجتماعية  
 متعارضة ومتشابكة ، مستلهم روح اللحظة ، مدرك أبعاد الموقف ، متم لترات  
 المصرى ، شاعر بروحه ومؤمن به . . ينتمى إلى الفقراء دون أن يظلم الأغنياء ،  
 بينهما في مصلحة واحدة ومصير مشترك . . يخطط لاقتصاد السوق ، يفتح الأبواب  
 يرخى قبضة الدولة التى تتوقف عليها حياة الملايين . . يناشد كل مصرى أن  
 ويشارك ويعمل ، دون أن ينسى دور الدولة في توفير مقومات الانطلاق وحمل

إن المعنى الجوهرى والهدف الأخير لسياسة الاصلاح الاقتصادى في فكر الرئيس .  
 هو تحقيق الرخاء عن طريق زيادة الانتاج كما وكيفا :

« علينا الالتزام بقضية الإنتاج باعتبارها حجر الزاوية في حركتنا وعملنا فهى المفتاح  
 جميع مشاكلنا وإصلاح مسارنا الاقتصادى ونقطة البدء في إعادة بناء مصر .

وعندما نتكلم عن الإنتاج فنحن نتحدث عن زيادته الكمية ورفع مستواه ونوعياته  
 نتمكن من رفع مستوى المعيشة لكافة أبناء مصر وزيادة قدرة المنتجات المصرية على  
 السلع الأجنبية في الداخل والخارج»<sup>(١)</sup> .

« فجوهر سياسة التحرر الاقتصادى هو توفير المناخ الملائم لتوفير ما يلزم المواطن  
 السلع والخدمات بسعر مناسب بقدر الإمكان ، وتمكين المجتمع من استخدام أكبر قدر  
 الطاقة المتجددة من قوة العمل ، ولا يهم هنا هوية المنتج الذى يقوم بتوفير هذه  
 والخدمات ، وما إذا كان ينتمى للقطاع العام أو ينتمى إلى القطاع الخاص»<sup>(٢)</sup>  
 إن هذه المعانى الكبيرة تحتاج إلى سياسة محددة تصحح الخلل الاقتصادى  
 بانطلاق حركة الأفراد نحو الإنتاج والابتكار بغير عوائق أو قيود ، وتوجيه عملية الإ  
 بما يحقق صالح الوطن والمواطنين .

وقد حرص الرئيس مبارك على وضع النقاط واضحة فوق الحروف بصدد محد  
 ومرتكزات هذه السياسة ، على نحو يحقق هذه الأهداف على النحو الأمثل في ظل الظر  
 المحلية والاقليمية والدولية . .

وأول هذه المرتكزات هى « الانفتاح الإنتاجى » . . يقول الرئيس مبارك منذ  
 الأولى لولايته :

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ٢٤ يونيو ١٩٨٤ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .



« أود أن أعلن للملا ، أن سياسة الانفتاح الاقتصادى باقية وسأعمل على تدعيمها وتعزيزها ، بحيث يكون الانفتاح إنتاجيا ، يحقق الشعب من ورائه الخير الكثير سواء من حيث الوفرة والجودة فى الإنتاج أو فيما يتعلق بزيادة فرص العمل للمواطنين الشرفاء وزيادة قدرتنا على استيعاب أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، ويقتضى كل هذا فى المقام الأول فتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات العامة والخاصة واجتذاب رأس المال العربى والأجنبى للاسهام فى جهود التنمية الشاملة حسب أولويات الخطة المصرية ، لأن الهدف أولا وأخيرا هو تحقيق الرخاء والأمان لشعب مصر العظيم »<sup>(١)</sup> .

« إن قضية الانفتاح قد حسمت لصالح الإنتاج الوطنى ، وأسفر الحوار الذى دار حولها طوال السنوات الماضية عن أن مبدأ الانفتاح سليم وحيوى لدعم الاقتصاد المصرى ، وتحقيق مصلحة جماهير الشعب ، وقد كانت الفترة التى انقضت منذ بدأ ادخال هذه السياسة فى مصر بعد تحقيق النصر فى أكتوبر عام ١٩٧٣ كافية للتوصل إلى الضوابط اللازمة لها ، لضمان استخدامها للمصلحة العامة والحيولة دون اساءة استعمالها لتحقيق الأغراض الاستغلالية التى تتنافى مع الهدف من اتباعها كوسيلة لتشجيع النمو الاقتصادى خير المجموع »<sup>(٢)</sup> .

ويشرح مقومات هذه السياسة من صناعة تصديرية وأخرى تحل محل الواردات :

« أحب أن أؤكد أنه لا رجعة عن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، لأنها تمثل - فى تقديرنا - الطريق الأمثل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وتمكين الجماهير من جنى ثمار السلام والاستقرار ، وكما ذكرت فى خطابى أمامكم فى الرابع عشر من الشهر الماضى ، فإنه يجب أن يكون الانفتاح إنتاجيا . ومعنى هذا أن المشروعات التى نوافق على قيامها فى إطار سياسة الانفتاح يجب أن تتجه إلى إنتاج الاحتياجات الأساسية للفئات الكادحة التى تمثل السواد الأعظم لهذا الشعب وقاعدته العريضة ، وليس السلع الكمالية التى يقتصر استخدامها على مجتمع القلة القادرة ، أو تكون متجهة إلى إنتاج سلع تصديرية وبذلك تسهم فى زيادة الموارد ورفع جودة المنتجات ونقل الخبرة العالية إلى العامل المصرى . ومن جهة أخرى فليس من المتصور أن تظل مصر مستوردة لعدد كبير من السلع التى نستطيع أن ننتجها محليا بكفاءة عالية وتكلفة اقتصادية مقبولة بسبب تمتعنا بإزائها بمزايا نسبية مؤكدة »<sup>(٣)</sup> .

ويشرح الرئيس مبارك ما ترتب على الأخذ بهذه السياسة من تحول فى اتجاه الاستثمار والانفاق :

- ( ١ ) الفصل التشريعى الثالث ، دور الانعقاد غير العادى الثانى ، الجلسة الخامسة ، فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .
- ( ٢ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٣ أكتوبر ١٩٨٢ .
- ( ٣ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٨ نوفمبر ١٩٨١ .

« لقد اخترت عام ١٩٨٢ ليكون سنة البدء في تطبيق هذه السياسة لأن هذا التاريخ يتوافق مع إعادة النظر التي أجريناها في مسيرة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت عام ١٩٧٤ ، وانتهينا بعد دراسات ومناقشات مستفيضة شارك فيها ممثلو الشعب مشاركة فعالة ، انتهينا إلى وجود تحويل الانفتاح إلى انفتاح إنتاجي ، ولم يكن من الممكن تحقيق هذا التحول بمجرد تعديل التشريعات واللوائح أو رفع الشعارات الجديدة ، وإنما تطلب الأمر تحقيق طفرة هائلة في البنية الأساسية ، التي يستحيل أن يتزايد الإنتاج ويتوسع بدونها أبداً ، سواء في مجال توفير الكهرباء والطرق وطاقة النقل البري والسكك الحديدية والمواصلات والإسكان والمرافق وغيرها من الخدمات وبلغ إجمالي ما أنفق على هذه البنية الأساسية ما يقرب من ٦٠ مليار جنيه<sup>(١)</sup> .

وترتبط سياسة الانفتاح الإنتاجي ، عبر اصلاح البنية الأساسية ، بفتح أوسع الأبواب أمام الاستثمار الخاص للأسهام في دفع عجلة التنمية :

« إذا تحدثت عن القطاع الخاص الذي هو ركن أساسي في عجلة الإنتاج فاني لست في حاجة إلى أن أكرر أنه آمن تماماً من اجراءات استثنائية وهذا أمر مقطوع به ولا ردة فيه ولا تراجع عنه .

بل إنني أطالب الحكومة وأطلب من ممثلي الشعب ، ومن كل الهيئات المعنية التشجيع الكامل لهذا القطاع في رحاب سياسة اقتصادية واضحة المعالم محددة الأهداف تضمن له الانطلاق السريع والتوسع في المجالات التي تحقق مصلحة أساسية للشعب<sup>(٢)</sup> .

« إنني أدعو مجلسكم الموقر وكافة الأجهزة الرسمية وشركات القطاع العام والخاص إلى ابداء مزيد من الاهتمام بتيسير الاستثمار في مصر وإزالة العقبات البيروقراطية من طريقه ، وتوفير مناخ من المرونة والثقة المتبادلة بين المستثمر والمؤسسات المختصة في الدولة ، على أساس أن المصلحة مشتركة ، والهدف واحد<sup>(٣)</sup> .

إن الدولة لن تتهاون أمام أي عقبات تعوق نشاط المستثمر :

« تقرر إلغاء جميع العقبات أمام المصدرين فكل من يصدر يجب أن تفتح أمامه جميع الأبواب وتزال من طريقه العقبات ، غير أن بعض الدوائر الرسمية تستغرق وقتاً طويلاً للتجاوب مع هذه السياسة وتنفيذها ، ولذلك فإنني أطلب الحكومة - وبكل حزم - بعدم التهاون مع هذه الجهات ، وإجبارها على الإسراع بتنفيذ هذا الخط الأساسي من خطوط الإصلاح الاقتصادي ، وتقديم كافة التسهيلات للمصدرين المصريين .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

وأتوجه بحدیثی إلى هؤلاء المصدرین ، فأقول لهم : لا عقیبة أمام التصدير ، فأنتم تؤدون رسالة قومية تحمّد اقتصاد البلاد ، وإذا تكشف لهم أى تعقید أو تباطؤ فی إنهاء معاملاتهم فإن علیهم أن يتصلوا مباشرة بالمسؤولین فی الحكومة إلى أعلى المستويات «<sup>(١)</sup> .

یقرر الرئيس مبارك بوضوح :

« لست بحاجة لأن أكرر التزام الدولة بتوفير مزيد من التشجيع للمستثمرین المصریین والعرب والأجانب ، ويجب أن يدرك الجهاز الحكومي - بكل فروعہ ومؤسساته - أنه فی خدمة المستثمر ، لأن الأخير یسهم فی زیادة الانتاج والصادرات ، ویتيح فرصا جديدة للعمل أمام شباب مصر ، ویجلب أحدث الأساليب التكنولوجية فی الصناعة والزراعة والخدمات «<sup>(٢)</sup> .

ویحذر الرئيس مبارك من أى مساس بنشاط المستثمر الشریف وسمعته ومكانته :

« إننی أتحدث عن حماية المستثمر المصری الجاد النظيف الذی یعمل برأس مال مصری أو مشترك وأماننا نماذج بالمئات لمن وضعوا أموالهم فی مشروعات إنتاجية تفخر بها مصر .

إننا فی هذا المجال لا نقبل حلولاً جزئية ، ولا نرضى بحلول ترتجف من حملات التشهير بالانفتاح ، هذه أموال مصریة أصحابها مصریون یفضلون الانطلاق على أرض بلادهم ، بدلا من أن تجذبهم التسهيلات والاغراءات خارج أرض الوطن .

إننا نريد من یحتفظون بأموالهم خارج مصر أن یدخلوا بها سالمین آمنین . .

إننا نريد من أزعجهم عدم استقرار السياسات الاقتصادية وتضارب القرارات ، نريد لهم الاطمئنان الكامل ، لا بالكلمات ولكن بالتنفيذ المقنع الذی یبعث على الثقة والأمان .

إننی أعلم علم یقین أن الأموال التي تسربت إلى الخارج لن تهود إلا إذا شعرت بالفعل لا بالقول ، بالقرار لا بالشعار ، بالأمن الحقیقی والاستقرار فی السياسة الاقتصادية بعيدا عن التضارب والمفاجآت «<sup>(٣)</sup> .

وقد أتت هذه السياسة الثابتة الحازمة بنتائج فاقت كل التوقعات ، ومازالت تعد بالمزيد :

« الحق أن القطاع الخاص برغم أنه لم یعاود المساهمة فی النشاط الانتاجی إلا قبل سنوات محدودة إلا أن الجهود التي بذلها تدعّر إلى التفاؤل .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسی الشعب والشورى ، فی ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسی الشعب والشورى ، فی ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسی الشعب والشورى ، فی ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

أقام المئات من المصانع الصغيرة والكبيرة في المدن الجديدة ، وفي كل أنحاء مصر ، بعضها يستخدم أرقى وسائل التكنولوجيا وينتج سلعا عديدة تلبى الكثير من احتياجات السوق المصرية وتجد طريقها إلى التصدير في الأسواق العالمية .

وشارك بالجزء الأكبر في عمليات استصلاح الأراضي الصحراوية ، وأسهم بنصيب كبير في تحقيق نهضة سياحية رفعت موارد النقد الأجنبي .

وأثبت أنه بدأ مسؤوليته الاجتماعية وواجبة في النهوض بالمجتمع في المواقع التي يمارس نشاطه فيها وفي شتى أنحاء البلاد .

ومع ذلك فإن علينا أن نعترف بأننا لم نتمكن بعد من استثمار كل قدراته وطاقاته ، ولم نزل هناك قيود وعوائق ومسئولية الدولة أن تخفف هذه القيود لأن القطاع الخاص شريك أصيل في عملية التنمية يقابلها مسئولية القطاع الخاص الذي ينبغي أن يؤدي حق الدولة في الضرائب بوازع داخلية تلقائي ، وإحساس مسئول تجاه دوره في تنمية موارد الدولة حتى تستطيع النهوض بمسئولياتها في تحسين خدمات التعليم والصحة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة ومهولة<sup>(١)</sup> .

وبالمقابل - فإن القطاع الخاص الذي رسخت أقدامه في ظل سياسة الرئيس مبارك ، مدعو للمشاركة في حل مشكلات الشعب كله ، والقيام بواجبه في التصدي لأعباء الإصلاح الاجتماعي :

« نحن نريد الأمن والاطمئنان لكل مواطن غنى وفقير ، وشرائع الله تدعونا إلى الترابط والتكافل والتراحم ، فإذا كانت مصر في حاجة إلى ثلاثين ألف مدرسة ، وإذا كانت المستشفيات الكبيرة والصغيرة في حاجة إلى الأجهزة العلمية الجديدة وتوفير الدواء المجاني ، وإذا كان تدبير سداد الديون الخارجية يتتقصص من طاقات وإنتاج وخدمات واسعة المدى ، فإنني أناديكم وباسم الشعب أن تهبوا بإرادتكم وبالإسهام التطوعي في كل ما يبني مصر ويحقق روابط الحب بين كل الفئات ويؤمن الصحة الكبرى لقد ضرب آباؤنا وأجدادنا الأبرار المثل والقُدوة في حل المشاكل بالجهود الذاتية ، بل إن منهم من امتدت مبادراته - في هذا الشأن - إلى خارج أرض الوطن لتشمل دولا عربية شقيقة وجدوها جديرة بالعون والمساعدة وما أحوجنا اليوم إلى استلهم هذه الروح الوطنية الجارفة ونحن نخوض المعارك الضارية في سبيل الحفاظ على سلامة مصر ورخاء شعبها المكافح<sup>(٢)</sup> .

ويؤكد الرئيس مبارك على مبدأ جوهرى ، هو المساواة بين القطاعين العام والخاص ودورهما المشترك لتحقيق النمو والتقدم :

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

« أرجو أن يكون قد استقر لدينا جميعا أنه لا تعارض على الإطلاق بين القطاع العام والقطاع الخاص بل إنهما توأم متكامل .

القطاع العام والقطاع الخاص توأم متكامل يعملان في خدمة الاقتصاد الوطنى ويقومان على سواعد أبناء مصر وعقولهم ، ومن ثم فإن علينا أن نوفر لهما كل عناصر التشجيع والتدعيم فى إطار التزامنا بقضية التصنيع وزيادة الانتاج»<sup>(١)</sup> .

ذلك أن المهمة ضخمة :

« أمامنا رسالة قومية كبرى فى رفع الانتاج الصناعى ، وزيادة الانتاجية ، وتشجيع الصناعة الوطنية ، ورفع جودة منتجاتها ، وبناء قاعدة صلبة للتكنولوجيا المتقدمة ، يشترك فى إقامتها القطاع العام ، الذى هو ركيزة التنمية والتطوير فى مصر ، والقطاع الخاص الوطنى المنتج ، الذى يؤمن بأن له دورا أساسيا فى البناء وصنع التقدم ويدرك أن عليه التزاما قوميا أسمى ، يتجاوز المصالح المادية والنزعات الفردية ، فكان حقا على الدولة أن تهيم له كل فرص الإسهام والمشاركة فى بناء مصر الجديدة»<sup>(٢)</sup> .

لقد استقر مبدأ المساواة بين القطاعين :

« إن أى حديث الآن عن التفرقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، قد أصبح حديثا فارغا لا معنى له وأحسب أنه قد استقر فى يقين الرأى العام الانطباع الصحيح بأن مال كل من القطاعين هو مال الشعب .

تعزيز قدرة القطاع الصناعى العام والخاص على زيادة الانتاج ، ورفع جودة المنتجات باستيعاب أحدث الأساليب التكنولوجية ، والصمود أمام المنافسة فى الأسواق الأجنبية . لست بحاجة إلى تكرار حرص الدولة على رعاية جميع الأنشطة الانتاجية فى مصر ، دون تفرقة بين مشروعات يقيمها القطاع العام ، وأخرى يضطلع بها القطاع الخاص ، فكل مشروع يقام على أرض مصر ومن أجل عمالها وفنييها والمستهلكين فيها ، يحظى بنفس القدر من الرعاية والحماية من الحكومة والشعب ، وتتوافر له جميع الضمانات التى تتيح له أن يعمل وينتج ويعمر ، ويفتح مجالات جديدة للعمل والخبرة ، تسهم فى بناء هذا الوطن وزيادة قدرته على المنافسة بكفاءة وفعالية»<sup>(٣)</sup> .

« منذ بدأنا برنامج التحرر الاقتصادى خرجنا من دائرة الانحياز إلى قطاع على حساب قطاع آخر ، وتبيننا خطأ واضحا ، لا لبس فيه ، قوامه أن كلا من القطاعين يعتبر - بموارده

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ مايو ١٩٨٢ .

(٣) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأولى ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر

واستخداماته - ثروة للمجتمع المصرى كله ، فليتقدم كل منها دون قيد أو وصاية نحو تحقيق غاياته المشروعة ، ولتتح له الفرصة كاملة لتحقيق ما شاء من الانجازات ، وبذلك يصبح القطاعان توأما متساويا فى الحقوق والواجبات ، جديرا بحماية أجهزة الدولة ورعايتها ، على أساس المنافسة المشروعة بين شتى المنتجين لصالح جماهير الشعب»<sup>(١)</sup> .

وبالتوازي مع تشجيع القطاع الخاص ، تقوم سياسة الرئيس مبارك على تحرير القطاع العام مما يكبله من قيود وعوائق بيروقراطية متراكمة ، ومراعاة اعتبارات غير اقتصادية فى تشغيله أصبحت نتائجها تعوقه من الاستثمار والنمو :

« لقد تحملت المشروعات العامة مجموعة من الأعباء القديمة أهمها تثبيت الأسعار بالرغم من زيادة تكاليف الانتاج واستيعاب فائض العمالة من الخريجين ، وخضعت وحدات القطاع العام لقوانين وقرارات وزارية تقيد حرية الادارة وتحد من استخدام القدرات والمواهب وتساوى بين المجد والكسول ، وكان من أهداف البرنامج الذى وضع للتطوير ، الحد من الخسائر التى تتحقق فى شركات القطاع العام ، لأن استمرار هذه الخسائر لابد أن يترتب عليه هبوط مستوى الانتاج والحد من المزايا التى يحصل عليها العاملون ، وعدم تمكين القطاعين العام - ككل - من القيام بدوره الأساسى فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد طلبت من الحكومة أن تبدأ على الفور فى اتخاذ الاجراءات التالية لتعزيز القطاع العام وتطوير نظم العمل والادارة فيه :

أولا - عدم إصدار أى قرارات تضع قيودا على إدارة مشروعات القطاع العام .

ثانيا - إعطاء الادارة حرية استخدام الطاقات الموجودة ، وترشيد نظام الحوافز فيه .

ثالثا - تسليم المشروعات الخاسرة إلى قيادات تتميز بالكفاءة والجسارة والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية»<sup>(٢)</sup> .

أيضا ..

« لاشك أن هناك مواجهة لموضوع الشركات الخاسرة فى القطاع العام ، وقد أصبح عدد هذه الشركات فى تناقص مستمر ، ولكننا - فى ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة - فى سباق صعب مع الزمن ، ولذلك فإننى أطالب الحكومة أيضا بأن تتقدم إلى مجلسكم الموقر ، بخطة متكاملة ، بحيث تعمل جميع شركات القطاع العام بالأسلوب الاقتصادي السليم

(١) .الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) .الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

وبغير خسارة بل لابد من تحقيق ربح حقيقى يتيح لهذه الشركات أن تتوسع وتطور نظام الانتاج فيها»<sup>(١)</sup>.

«علينا تحرير القطاع العام وتطويره بتغيير الهيكل الانتاجى لوحداته ، ومنحها حرية الادارة مع الالتزام بأهداف انتاجية محددة ، وادخال اصلاحات مالية على نظم العمل فى شركاته . . وعلى هذا فإن القضية ليست قضية بيع القطاع العام أو تغيير ملكيته ، وإنما هى قضية تعزيزه ورفع كفاءته ، بحيث ينتج أكثر ، ويحقق ربحاً أعلى ، ويقدم خدماته لقاعدة أوسع من المواطنين وبهذا المعنى يكون تحرير القطاع العام ضرورة مصرية خالصة لصالح الاقتصاد الوطنى بالنظر إلى حجم أصوله واستثماراته والمهمة التى يضطلع بها فى إدارة الاقتصاد القومى»<sup>(٢)</sup>.

وقد أسفرت هذه الجهود عن قانون قطاع الأعمال العام .

«أعدنا برنامجاً متكاملاً للإصلاح الاقتصادى ، يعتمد أولاً على تحقيق إدارة أفضل للاستثمارات العامة ، باعطاء الحرية الكاملة للإدارة فى جميع شركات قطاع الأعمال ، حتى تنطلق دون قيود من أجل زيادة الانتاج كما وكيفا ، وتحويل الخسائر إلى أرباح ، وتحقيق فوائض تمكنها من تجديد نفسها بنفسها ، وزيادة دخل العاملين فيها»<sup>(٣)</sup>.

إن القطاعين العام والخاص لهما دورهما فى عملية التحرر الاقتصادى ، ويجب على المجتمع حمايتهما من التهجم غير المسئول :

«دعونا من أساليب التشهير بالقطاع العام أو القطاع الخاص والتشكيك فى قدرة أبناء مصر على العمل والعرق بروح الانتفاء والتحدى ، ودعونا من كلمات تتحدث عن خسائر القطاع العام ولا تقدم الحلول الايجابية ، ودعونا من شعارات تتهم القطاع الخاص بالانتهازية والاستغلال لمجرد تشويه صورته وتبسيط همته أو إيهامه بأن دوره مشبوه وغير مطلوب ، ودعونا من الهجوم على كل مستثمر مصرى وملاحقته كأنه قاطع طريق أو خارج على القانون»<sup>(٤)</sup>.

«علينا أن نواجه تحدى تطوير قوة العمل المصرية ، كى ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والانضباط والاتقان ، وتتمكن من التعامل مع أحدث الأساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة .

هذا هو التحدى الخطير ، الذى يتطلب تغييراً وتطويراً شاملاً فى الشكل والجوهر لكل

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

(٤) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

مؤسسات التعليم والتدريب في مصر ، ابتداء من التعليم الأساسي إلى الجامعة ، كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الإنتاج ومراكز البحث العلمي ، وتعزيزا مستمرا لقدرتنا على استيعاب التكنولوجيا في مختلف جوانب حياتنا»<sup>(١)</sup> .

« علينا تطوير نظام التعليم في مصر بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع المصري ويتمشى في نفس الوقت مع أحدث النظم العصرية ويقتضى هذا توجيه قدر كبير من الاهتمام لاعداد المدرس وتكوين الطالب ذهنيا وأخلاقيا وتعزيز امكانيات المدرسة وتطويرها لخدمة المجتمع كما أن هذا الملل الكبير يقتضى المفاضلة بين أنواع التعليم المختلفة ، وتحديد المجالات التي يتعين التركيز عليها لمساندة جهود التنمية والتعمير وبالذات ميدان التعليم الفني والصناعي الذي يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في الانطلاقة الصناعية الجديدة ، التي هي شرط لا غنى عنه لبناء مصر الغد»<sup>(٢)</sup> .

لاشك أنكم تشاركوني الرأي في أن إعادة النظر الشامل في سياسة التعليم - في مختلف مراحله - هي من أهم الأولويات التي يجب أن نوجه إليها الاهتمام .

وإذا كانت وثبات التكنولوجيا في العالم المتطور تدعو إلى أن تتواءم برامج التعليم في مصر مع ما يجري على الساحة العالمية ، فإن ذلك يقتضى إعداد المعلم ، واختيار المقررات الصحيحة ، وتهيئة دور العلم لتلقى هذا الجديد المتطور وبأسرع ما يمكن .

غير أن عملية تطوير التعليم في فكر الرئيس مبارك تعنى عملية بناء أمة ، ليس من ناحية المهارة والعلم فحسب ، ولكن من ناحية الأخلاق والفكر والسلوك :

« إن التعليم فلسفة وسياسة ، وهو المتغير المؤثر في مستقبل هذا الشعب أكثر من كل ما عده ، فالمدرسة تلعب دورا رئيسيا في تكوين المواطن منذ صباه ، وتكوين مفاهيمه عن الكون والحياة ، وبلورة قيمه ومبادئه وتوجيه سلوكه في المجتمع ، ليصبح عنصرا نافعا لبلده وأمته والعملية التربوية بعناصرها ونتائجها بالغة الأهمية في رسم طريق الأجيال القادمة ، حاسمة في تحديد مستقبل هذا الوطن ، لذلك فإن الاهتمام بالتعليم كطريق للإصلاح هو عملية أساسية للتأثير عند المنبع حيث تكون النتائج محققة والعائد مضمونا .

إن بلدنا الذي يتحمل قدرا هائلا من الاستشثار البشري في قطاع التعليم يجب أن يتخذ طريقا واضحا محددًا في التخطيط التربوي والتعليمي ، ونحن نسير في هذا المجال حاليا بما يكفل الاستخدام الأمثل للطاقة البشرية - وأعتقد أن هناك تحولا ملحوظا إلى الاتجاه الفني أكثر- وبضمن التوظيف العلمي لها في خدمة المجتمع ومواجهة مشكلات العصر وتحديات

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ٢٤ يونيو ١٩٨٤ .



التنمية ، وخصوصا أن أبناء مصر يملكون من القدرات والخبرات ما يثير الاعتزاز والفخر وهو أمر انتزع اعجاب العالم دائما حين برزت في عدد من الدول المتقدمة أسماء مصرية تمثل أرقى كفاءات العصر في مجالاتها المختلفة ، وذلك يعنى أن مصر هى إحدى الدول القليلة في العالم النامى القادرة على حشد أعداد هائلة من العقول المتميزة والكوادر القادرة على صياغة المستقبل وصنع التقدم»<sup>(١)</sup> .

وإذا كانت عملية التعليم كفيلا بتنمية الثروة البشرية وملاءمتها مع جهد الاصلاح الاقتصادى ، فإن زيادة السكان تعوق جهود الاصلاح إلى حد تهديده بالفشل :

« لا بد هنا أن نتوقف معا أمام مشكلة الانفجار السكانى التى تهدد بأوخم العواقب لأن معدلات النمو السكانى لازالت مرتفعة إلى حد كبير ، إذ أن مجموع السكان يتزايد بمقدار مليون وثلاث مائة ألف نسمة سنويا ، ومعنى هذا وأكرر ومعنى هذا أنه مهما حدث من تقدم فى الأداء الاقتصادى ، فسوف يكون مقضيا عليه بالانتكاس والفشل بعد سنوات معدودة إذا استمر هذا التزايد السكانى الرهيب بالمعدلات الحالية»<sup>(٢)</sup> .

ومن جانب آخر ، يتطلب الاصلاح الاقتصادى ترشيدها فى الاستهلاك الخاص والعام ، ويطالب الرئيس مبارك الحكومة أن تكون قدوة فى هذا المضمار :

« أماننا ترشيد الاستهلاك ، بعد أن أثبتت الدراسات أنه ارتفع من ٢,٨ بليون جنيه فى عام ١٩٧٠ إلى ١٠,٦ بليون جنيه سنة ١٩٨٠ أى فى عشر سنوات ، ورغم أن هذا يرجع جزئيا إلى ارتفاع الأسعار ، إلا أنه يظل صحيحا أن الاستهلاك يتزايد بمعدلات لا تتناسب مع معدل زيادة الإنتاج ، فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى مضاعفة الاستثمار والادخار ، ومحاربة الاسراف وتوجيه طاقاتنا الخلاقة لبناء المستقبل»<sup>(٣)</sup> .

« بادرت الحكومة باتخاذ بعض الاجراءات السريعة لترشيد الانفاق ، منها تخفيض نفقات جميع مكاتبنا فى الخارج بنسبة ٢٥٪ والحد من سفر الوفود إلى الخارج والغاء الأمور المظهرية التى لا تحقق فائدة ولا تدفع ضررا مثل اعلانات التهئة التى توجه لكبار المسؤولين على صفحات الجرائد .

ونحن نعلم بطبيعة الحال أن هذه الجوانب لا تعدو أن تكون رمزية إذا قيس من زاوية حجم التوفير الذى يمكن أن تحققه ولكنها مع ذلك تعتبر مؤشرا هاما ودليلا على شعور الدولة بمسئوليتها فى أن تبدأ من جانبها عملية خفض النفقات وبذلك تعطى القدوة والمثل لكافة المؤسسات قبل أن تطالبها بالتحرك فى هذا الاتجاه ، ولذلك فنحن نسجل أن ما تم تحقيقه

( ١ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

( ٢ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

( ٣ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ مايو ١٩٨٢ .

حتى الآن هو قطرات من أول الغيث الذى نطالب به ونتوقعه من كل أجهزة الدولة والوحدات الإنتاجية ، وكما ذكرنا فى مناسبات عديدة فإن أهم أسباب العجز الذى يعانى منه الاقتصاد هو الفجوة الكبيرة بين ما ننتج وما نستهلك وبين ما نصدر وما نستورد ، ولاشك أننا جميعا نرى أمثلة لسلع نستوردها مع أننا نستطيع بروح الصحوة الكبرى أن نستغنى عن استيرادها ونتجه إلى إنتاجها فى الداخل برأس المال المصرى ويعرق العامل والفلاح المصرى وابداع الفنانين المصريين الذين أثبتوا قدرتهم على اكتشاف الأساليب الحديثة وتطوير التكنولوجيا الحديثة ، بما يتلاءم مع البيئة المصرية» (١) .

إن عملية الإصلاح الاقتصادى هى عملية متكاملة معقدة فى فكر الرئيس مبارك ، ولا تقتصر على الجوانب المادية من آلات ومعدات وتكنولوجيا متطورة واستثمار مباشر .. فهى تتضمن أيضا العنصر البشرى الخلاق المبدع ، القادر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية .. ومن هنا الأهمية الخاصة التى يوليها الرئيس مبارك للتعليم على مدى سنوات ولايته ،

#### وهى مسئولية الأفراد :

« إن التقدم الفعال فى بنائنا الاقتصادى والاجتماعى يصطدم بالزيادة الرهيبة فى عدد السكان التى تهدد كل خطوة إلى الأمام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الدولة مواجهة بأن توفر التعليم والغذاء والكساء والرعاية الصحية حتى سن العمل لـ مليون ٤٠٠ ألف مولود جديد كل عام ، ولدينا كل عام ٤٥٠ ألف مواطن ومواطنة يصلون إلى سن العمل وفرصة العمل المنتج الواحدة تتكلف ١٨ ألف جنيه ، أى أننا فى حاجة لتدبير ما يزيد على ٨ آلاف مليون جنيه كل عام لهذا الغرض وحده وأترك لكم الأمر .

ولذلك فإن هذا الموضوع يستحق اهتمام كل مواطن ومواطنة ، على أرض هذا الوطن الغالى لأن المؤسسات والأجهزة الرسمية لا تستطيع أن تحقق تقدما ملموسا إلا إذا كانت جهودها مدعومة بوعى الأفراد وإحساسهم بالمسئولية عن تقدم المجتمع ورخائه ، والدولة لا تفرض اختيارا معينا على أحد فى هذا الشأن ، لأنها مسألة ترجع إلى ضمير كل مواطن صالح» (٢) .

#### ومسئولية الدولة والخبراء :

« إن المشكلة السكانية هى فى رأى مشكلة المشاكل ، والعائق القوى أمام التنمية ، تبتلع كل الجهود وتمتص معظم الايجابيات ، فالمعدل الرهيب فى الزيادة السكانية يضعنا فى

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

مواجهة تحد كبير يجرمنا من جنى ثمار الانجازات ويلتهم القدر الأكبر من معدلات النمو ، ولقد حان الوقت لنقف وقفة علمية جادة في مواجهة هذه المشكلة ، وأن نحشد كل طاقات العمل الوطنى وراء هذا الهدف ، وخصوصا أن شعوبا نامية - ربما كانت ظروفها أكثر صعوبة وأشد تعقيدا - قد حققت نجاحا ملموسا في هذا المجال . ويمكننا الافادة من خبراتهم وتجاربهم أخذنا في الاعتبار طبيعة الاختلاف في القيم والمعتقدات التي تتحكم في اطار المشكلة وجوهرها ، حيث لا طريق إلى الترشيد والتنظيم إلا بالتوعية والاقتناع ، والأمل في ذلك معقود على ارتفاع المستوى الثقافى للجماهير وادراكها لطبيعة المشكلة وأسلوب مواجهتها ، ولسوف تسعى الدولة جاهدة في الفترة القادمة إلى تكثيف الدراسات حول جوانب هذه المشكلة والبحث في الأساليب الصحيحة لعلاجها ، وسوف يكون المؤتمر السكانى المزمع انعقاده في يناير ١٩٨٤ فرصة يلتقى فيها أهل الخبرة والتخصص في محاولة للبحث في المشكلة السكانية وأسلوب التعامل معها»<sup>(١)</sup> .

## ●● العدالة الاجتماعية

سوف يظل كل بحث في فكر الرئيس مبارك مبتورا إذا لم يركز على الشاغل الرئيسى والهاجس الدائم وهو العدالة الاجتماعية ، والعدالة الاجتماعية عند الرئيس مبارك ليست مفهوما مجردا ، أو قالبا فكريا جامدا ، بل هو شعور جياش دافق بالآلام الشعب وطبقاته الفقيرة بالكفاح البسيط الشريف من أجل لقمة العيش ، بالحق الإنسانى في حياة كريمة لائقة لكل قادر على البذل والعطاء ..

ليس الاصلاح الاقتصادى في فكر الرئيس مبارك مجرد هياكل للتمويل ، وموازنين للتجارة والمدفوعات ، وميزانية سليمة .. تلك كلها وسيلة إلى غاية أكبر وأبعد ، حياة الشعب المصرى ورخائه وكرامته .. فكل مصرى هو عند الرئيس مبارك غاية في حد ذاته ، تستوجب من رئيس الجمهورية كل العناية والاهتمام بحاضره ومستقبله .

بل إن الهدف الأول للاصلاح الاقتصادى لا يخرج عن دعم حياة ذلك المواطن البسيط الكادح :

« كنت ولا أزال أشعر طوال اليوم بهوم المواطن وأتعاطف معه في العبء الثقيل الذى يحمله بصبر وجلد يستعين عليه بالعمل الشاق والاخلاص في أداء الواجب ، والإيمان العميق بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

إننى أشعر بشعور كل رب أسرة مصرية وهو يكافح ليل نهار لتوفير احتياجات أسرته من

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

السلع والخدمات الضرورية ، ويعانى من أى ارتفاع فى أسعار هذه السلع والخدمات ، بصرف النظر عن الضرورات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى تبرر رفع تلك الأسعار .

إننى أشعر بشعور كل أب مصرى ، حين أجد آلاف من الشباب القادر على العمل عاجزين عن العثور على عمل يتيح لكل منهم أن يعبر عن طاقاته الكامنة ، يحقق ذاته ويبنى مستقبله ، وليس أقسى على نفسى من التفكير فيما ينال هذه الفئة من شباب مصر من إحباط فضلا عن حرمان الوطن من هذه الطاقة الشابة ، القادرة على الانجاز والبناء .

وليس بعيدا عن تفكيرى أبدا أن كل بيت مصرى يعانى من مشاكل التعليم فى شتى المراحل وفى كل الخطوات ، ابتداء من القبول فى المراحل الأولى حتى يختم الطالب تعليمه بالتخرج والنزول إلى معترك الحياة .

تلك مشكلات أشعر بها وأدركها جيدا ، وأسعى بكل ما أملك من طاقة وجهد إلى حفز المؤسسات الرسمية والأهلية إلى التصدى لها بالحلول الجذرية ..

ومن هنا أيها الاخوة والأخوات كان اهتمامى البالغ بالاصلاح الاقتصادى وحرصى على وضعه على رأس قائمة الأولويات القومية طوال السنوات الماضية ، لأن الاصلاح

الاقتصادى يعنى الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وطاقاته وزيادة فرص العمل الحقيقية ، وخفض معدلات البطالة ، والارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ، وإحداث تقدم حقيقى لكل فئات هذا المجتمع»<sup>(١)</sup> .

« نحن معنيون فى هذه المرحلة بتكريس الجهد الأكبر للدولة لخدمة السواد الأعظم من المواطنين ومواجهة مشكلات حياتهم وتوصيل الدعم إليهم . ولاشك أن قضية العدالة الاجتماعية تستأثر بقدر كبير من التفكير والاهتمام ، إذ أن مشكلات محدودى الدخل هى شغلنا الشاغل ، وتأتى فى المقام التالى مباشرة لزيادة الانتاج واستكمال أركان الاستقلال السياسى والاقتصادى ، ونحن نعيد النظر دائما فى كل ما من شأنه أن يؤثر فى ميزان العدل الاجتماعى ، ونعتبر هذه القضية فى طليعة القضايا التى يجب طرحها للبحث الهادف والمناقشة الموضوعية»<sup>(٢)</sup> .

إن الرئيس مبارك مهتم بالعدل والسلام والاستقرار ، وهى جميعا ترتبط فى فكره بالعدالة الاجتماعية :

« إننا فى كل جوانب نشاطنا الاقتصادى يجب أن نتيقن من العمل لمصلحة الجماهير

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

الغفيرة لأن الهدف - في النهاية - هو تحقيق مجتمع الطهارة والعدالة لا مجتمع الامتيازات والفوارق الطبقية والظواهر الاستغلالية . ويجب ألا يغيب عن بالنا دائما أن العدل الاجتماعي هو الشرط الأساسي للسلام والاستقرار في المجتمع ، وسوف نعمل على تحقيقه وتعميقه «<sup>(١)</sup> .

والعدالة الاجتماعية مسئولية الدولة ، لأنها لا تتحقق في الواقع إلا عبر النظام الضريبي العادل وتوحيد الانتاج لخدمة الحاجات الأساسية للناس . . إن قضية العدالة الاجتماعية في فكر الرئيس مبارك تحكم كلا من عملية الانتاج وعملية التوزيع في تصور متكامل ونظام القيم والتوازن الاجتماعي :

« بالنسبة لقضية العدالة الاجتماعية : فمن المستحسن - أيها الأخوة والأخوات - أن نصل إلى تصور واضح لأبعادها ومضمونها وكيفية تحقيقها ، بما يتفق مع قيمنا الذاتية ، ونظرتنا إلى الهدف من حياتنا الاجتماعية ، ورؤيتنا للمصلحة القومية فإننا نجد أمامنا في الواقع المصري قضيتين رئيسيتين يجب أن نعالجها في هذا الاطار : القضية الأولى قضية النظام الضريبي ، والثانية قضية أولويات الانتاج ، فبالنسبة للقضية الأولى يجب أن يفى كل مواطن بواجباته التي تم تحديدها على أساس الرضا العام ، وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات ، أما القضية الثانية التي تطرح نفسها في هذا السياق ، فهي أولويات الانتاج أي توجيه الاستثمارات إلى تلك القطاعات الانتاجية التي تخدم مجموعات أكبر من الناس ، وبذلك يتحقق البعد الاجتماعي للسياسة المالية والاقتصادية »<sup>(٢)</sup> .

بعيدا عن الصراعات الطبقية المدمرة :

« إذا كان الهدف هو بناء المجتمع القومي القادر على تخطي العقبات والتغلب على التحديات ، فإن تحقيق العدل الاجتماعي يشكل عصب الحياة بالنسبة لمسئولية الحكم .

إن الميزان الأول لبناء الحكم ، هو الانحياز الكامل لكل ما ييسر الحياة ويؤمنها لمحدودي الدخل ، مع استثمار كل امكانية متاحة في هذا الشأن .

إننا مع الفقراء ، حتى ينتصروا في معركة الحياة الكريمة .

ونحن مع القادرين ، وهم يقدمون عطاء الانتاج وزيادة فرص العمل ، ويؤدون حق المجتمع عليهم .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ٨ نوفمبر ١٩٨١ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ٣ أكتوبر ١٩٨٢ .

وبهذا الفهم ، يمكن أن تتعايش الطبقات بعيدا عن صراعات الفتن والأحقاد»<sup>(١)</sup>.

وهذا ما يفرض واجبات أساسية على أصحاب الدخول العالية تساند خطة الدولة :

« أتوجه باسم الشعب بكلمة صادقة إلى صاحب كل كسب كبير حلال ، إذا كانت الدولة توفر لك اليوم في موكب الصحوة كل مقومات الكسب المشروع لأنك تنتج ولأنك تزيد العمالة ، ولأنك تشارك في بناء صناعات مصر ، ولأنك مصرى قبل كل شيء ، فإننى أقول - وأقول لك - إن المصرية الأصيلة تفرض عليك أن تسهم بإرادتك ومن نبع ضميرك الوطنى والروحى في الحلول الذاتية التى تحقق مصالح الغالبية من أبناء هذا الشعب الذين يعانون من الدخل المحدود والأسعار المرتفعة ، هذا فرض لا يحققه سلطان القانون ولكن يحققه سلطان أكبر هو حب مصر ، والتضحية بكل شيء في سبيلها .

ونحن نرى الأثرياء في كل البلاد المتقدمة يسهمون بالتبرعات الضخمة في بناء المدارس وإنشاء الجامعات ومرافق الخدمات العامة في المستشفيات وغيرها ، وهذا مسلك يشكل صهام أمن اجتماعى هام ومطلوب ويخفف من حدة التفاوت الكبير في الدخول .

ونحن في مصر لا نريد أن نولد الأحقاد والطبقية ، لا نريد أن نمكن الساعين إلى إثارة الصراعات من أن ييثوا الفتنة على أرضنا الطاهرة .

والحكومة وحدها وموارد الدولة المحدودة لن تستطيع الوفاء بكل ما يجب أن يوفره من حياة كريمة لمحدودى الدخل ، ونحن نعطى الأمل والثقة لشبابنا أن ينطلق إلى العمل والبناء بلا ضغائن وأحقاد»<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد الرئيس مبارك بصفة خاصة على التزام الدولة بمصالح العمال في ظل قانون قطاع الأعمال العام :

« يهمنى أن أعيد على مسامعكم ما قلته في مناسبات سابقة ، من أننا لن نسمح بأن يضار عامل واحد من جراء هذه الإجراءات ، التى تستهدف أول ما تستهدف صالح العمال أنفسهم ، لأن نجاح المشروع الاقتصادى يعود بالخير على كل العاملين في هذا المشروع ، وهدفنا هو ضمان نجاح هذه المشروعات وتدعيمها ، وليس تصفيتا أو إغلاق أبوابها»<sup>(٣)</sup>.

( ١ ) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، في ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

( ٢ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

( ٣ ) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

ذلك كله يتيح للرئيس مبارك أن يقول بكل الارتياح النابع من أداء المسئولية والواجب على الوجه الأكمل :

« إن مسيرة الإصلاح الاقتصادى ظلت مستمرة دون انقطاع طوال السنوات الماضية فى الحدود المتاحة وبما لا يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية الذى هو أساس الحكم »<sup>(١)</sup> .  
وفى إطار هذه الرؤية العامة للعدالة الاجتماعية ، ينشغل فكر الرئيس مبارك بقضيتين أساسيتين ، هما ارتفاع الأسعار ، والبطالة ..

والرئيس مبارك يشعر بمعاناة المواطنين من التضخم والتفاوت بين الدخول والأسعار :  
« ثمة مشكلة كبرى ، أعلم أنها حديث كل بيت فى مصر ، وخاصة فى الأسر المحدودة الدخل وهى مشكلة الأجور والأسعار .

ولا يتصور أحد أننا غافلون عن المعاناة القاسية التى يكابدها المواطنون أصحاب المرتبات المحدودة رغم كل ما تقدمه الحكومة من دعم للسلع الأساسية .  
إن هذا الموضوع الذى أضعه فى مقدمة المشكلات هو شغلى الشاغل ، وخاصة أنه لا يحتمل حلولاً جزئية ، إذا وضعنا فى الاعتبار أن الأسعار العالمية ترتفع بمعدلات كبيرة غير متوقعة .

ولا أريد أن أخدع أحداً بآمال متعجلة ، أو وعود براقية ، فالحلول لا بد أن تأتى متوازية وشاملة ، تخطط لها الدولة ، ويشارك فى تنفيذها المجتمع بأسره .  
وجزاء من الحل هو استمرار الدعم لأسعار مجموعة من السلع الأساسية ، وهذا خط ارتضيناه ولا رجوع فيه ، فالدولة العصرية ، والفئات القادرة الواعية ، تدرك مسئوليتها الوطنية والاجتماعية عن حماية محدودى الدخل ، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .  
غير أن الجزء الهام من الحلول يتمثل فى قدرتنا على تحويل المجتمع إلى خلايا متكاملة للإنتاج فمن منا لا ينتج نعد له الوسيلة لكى ينتج ، ومن يسهم بقدر معين فى الإنتاج نعاونه لكى يزيد من إنتاجه »<sup>(٢)</sup> .

ويطالب بصفة خاصة بالتصدي للمشكلة بوسائل عملية واقعية :

« علينا جميعاً التكاتف لمواجهة مشكلة ارتفاع أسعار بعض السلع الضرورية ، بصورة لا تبررها عناصر موضوعية ، وعلى نحو مصطنع ومغالى فيه فى بعض الحالات ، وتلك مشكلة يعانى منها كل بيت مصرى ، وإن كانت وطأتها أشد وأقسى على الفئات ذات الدخل المحدود والأعباء الأسرية الثقيلة .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر

ويظن بعض من يسيطون الأمور أن الحل الناجع لهذه المشكلة هو رفع الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار ، وتلك مقولة باطلة أصلا وموضوعا ، يكذبها الواقع الماثل أمامنا في دول عديدة في مناطق العالم المختلفة ، فليست هناك دولة تمكنت من ربط الأجور بتحركات الأسعار ربطا كاملا مطلقا أبدا ، وكل ما أمكن تحقيقه هو الربط الجزئي بين هذين العنصرين ، تستوى في هذا الدول المتقدمة والغنية والبلدان النامية والدول ذات النظم الاقتصادية المختلفة .

ولذلك ، فلا بد من اتخاذ عدة إجراءات أخرى للحد من هذه الزيادة في الأسعار والتخفيف من وقعها على محدودى الدخل ، وفي مقدمة هذه الإجراءات إنشاء مؤسسات أو جمعيات تضم منتجى السلع الزراعية ، تتولى تسويق المنتج من هذه السلع وتوزيعه بعيدا عن الوسطاء الذين يدفعهم الجشع إلى المغالاة في زيادة الأسعار بصورة لا تتناسب إطلاقا مع زيادة تكلفة الانتاج<sup>(١)</sup> .

ذلك وحده لا يكفي . . فلا بد من مواجهة جذور المشكلة وهى ضعف العرض وارتفاع التكلفة :

« إننى أعتبر أن المهام الأساسية للدولة وللشعب معا التوصل إلى نظام للأسعار يوقف تزايد العبء على الفئات ذات الدخل المحدود لأننى أعلم تماما مقدار معاناتها وأشعر بالآلامها وأنيبها وهى فئات كادحة شريفة سخرة في العطاء والوفاء ، فلا بد أن يكون التزامنا بالدفاع عن مصالحها وصيانة حقوقها هو أساس حركتنا ومحور تفكيرنا على الدوام . ومن تبسيط الأمور أن نكتفى بمطالبة الحكومة بوقف أسعار المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية فتلك الشعارات يسهل إطلاقها ويصعب تحقيقها ، والوضع لا يحتمل التلاعب بعواطف الجماهير والاستهتار بذكااتها الفطرى والاقبال من وعيها القومى ، ويتعين علينا أن نواجه هذه القضية بموضوعية وأمانة فنقول إن نقطة البدء في علاج تلك المشكلة هى التحرك على أربعة محاور في وقت واحد تتطلب تضافر جهود الشعب والحكومة معا .

المحور الأول : تحقيق وفرة في إنتاج السلع الأساسية التى تهم الفئات الكادحة .

المحور الثانى : ترشيد التكلفة .

المحور الثالث : الحفاظ على عنصر المنافسة في السوق وبالذات في مجال التوزيع .

المحور الرابع : القضاء على الفاقد في جميع مراحل الانتاج والتعبئة والنقل والتوزيع<sup>(١)</sup> .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .



فضلا عن جانب الطلب ، الذى يسبب تقلبات عنيفة فى الأسعار :

« فى مسألة ارتفاع الأسعار هناك عدة نقاط ، يجب أن تبحث بروح قومية :

١ - إن تغيير التركيب المحصولى فى الزراعة ، وإطلاق حرية البيع والتداول للمحاصيل الزراعية ، يمكن أن يؤدى إلى توافر هذه المحاصيل ، وإلى الحد من ارتفاع الأسعار .

٢ - إن وضع تخطيط شامل لنقل الحاصلات الزراعية من موقع الانتاج وتوزيعها بحيث لا تكون هنا فجوة بين سعر المنتج فى الحقل وسعره فى الأسواق ، أمر لا بد من اقتحامه والالتزام به .

٣ - إذا كانت الاختناقات فى العملة الصعبة تؤدى فى بعض الأحيان إلى اختفاء سلعة معينة أو عدم توافرها بالقدر الكافى - وهذا جائز - فإن هذا أمر يجب علاجه مهما كان الوضع ، ولا بد من مصارحة الشعب بالأسباب الحقيقية ، فيجب أن تكون ثقتنا كاملة فى وعى هذا الشعب وتقديره للمسئولية .

٤ - لا بد من نظرة جديدة إلى موضوع الخضر والفاكهة ، التى أصبح إنتاجها يكفى الاستهلاك المحلى ويقبل التصدير ، بحيث تتوافر هذه السلع بالأسعار المعقولة .

٥ - إن الإقبال المتزايد على الاستهلاك وصل إلى معدلات ضخمة ، كما أن اللهفة على تخزين السلعة خوفا من عدم توافرها فى المستقبل ، كل ذلك يؤدى إلى المساس بميزانية المواطن .

إننى أضع هذه الحقائق أمامكم وأطالبكم بمواجهة واقعية لموضوع الأسعار ، لا تتجاهل حقائق الأوضاع العالمية ، وفى الوقت نفسه ، ندرس العوامل التى فى أيدينا أن ننداركها ، والتى نستطيع بها الحد من ارتفاع الأسعار فى حدود الامكانيات المتاحة ، وببساطة تامة من المواطنين ، فهم أصحاب المصلحة فى أى إصلاح اقتصادى»<sup>(١)</sup> .

أما مشكلة البطالة فإن الحل الجوهري لها هو نجاح سياسة التحرر الاقتصادى :

« أول ما يستوقفنا هو استكمال مسيرة التحرر الاقتصادى الذى بدأناه منذ سنوات عديدة ، حين ركزنا على تعزيز القاعدة الانتاجية للبلاد ، بهدف زيادة حجم المنتجات المصرية وتحسين نوعيتها ، وخلق فرص عمل جديدة على نطاق واسع ، بما يتيح استيعاب الأعداد المتزايدة من المتقدمين للعمل سنويا ومحاربة البطالة ، التى هى ظاهرة حقيقية تثير قلقى واهتمامى ، لأنها تمس مستقبل الملايين من أبناء مصر البررة ، الذين يتوقون لخدمة

(١) الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

وطنهم والمشاركة الايجابية في مسيرة البناء والتقدم ، ولذلك فإن من واجبنا جميعا أن نبذل أقصى ما نملك من جهد للتوصل إلى حلول جذرية لها في المستقبل المنظور ، ولن يتحقق هذا إلا بتوسيع القاعدة الانتاجية وتشجيع كافة قطاعات الانتاج على تكثيف نشاطها وزيادة حجم العمالة التي توظفها»<sup>(١)</sup> .

**وهي مسئولة المجتمع بأسره :**

« إننا نضع مشكلة البطالة في مقدمة أولوياتنا ، لأننا ندرك أهمية فتح مجال العمل المنتج الشريف أمام الملايين من شباب مصر ، غير أن الدولة لا تستطيع وحدها أن تتصدى لهذه المشكلة بأبعادها المتفاقمة كل عام ، ولا بد أن تتضافر كل الجهود للتخفيف من حدتها ، ولا أريد أن أطرح عليكم أفكارا معادة مكررة ، أو أستطرد في الحديث بالتفصيل عن البدائل المتاحة لمواجهةها ، ولست أشك في أن مجلسكم الموقر - بحكم معيشتة للجماهير وهمومها ومشاكلها - قادر على الإسهام بنصيب كبير في تقديم الأفكار والمقترحات البناءة في هذا الشأن»<sup>(٢)</sup> .

**والقطاع الخاص الذى يتزايد دوره في عملية التنمية :**

« أصبح القطاع الخاص المصرى يقوم بدور كبير في توظيف الشباب والخريجين الجدد ؛ وهو تطور محمود ، كفىل بأن يعود على الاقتصاد الوطنى والاستقرار الاجتماعى بالخير العميم ، فضلا عن أنه يسهم في تكوين صورة إيجابية عن هذا القطاع ورجاله ؛ ومادام القطاع الخاص في مصر في نمو مطرد فإن دوره في حل مشكلة العمالة والانتاج لابد أن يتسع ويزداد .

ولإلى جانب هذا ؛ فهناك حاجة إلى توجيه مزيد من الاهتمام للصناعات الصغيرة وقد رأيتها في المدينة الجديدة : العامرية الجديدة منذ يومين ، فهي المجال الرئيسى لاستيعاب العمالة الجديدة دون تكلفة كبيرة . وخاصة في المناطق الريفية ؛ ولدينا التجارب الناجحة التى مرت بها كثير من الدول الآسيوية في هذا الصدد ، وهى دول حققت طفرة هائلة في مجال الصناعة»<sup>(٣)</sup> .

**ولا عودة إلى الحلول الوهمية عن طريق البطالة المقننة :**

« إن التوسع في الانتاج الزراعى ، يوفر مزيدا من الانتاج ، كما يوفر فرص عمل جديدة

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

للشباب ، ونحن نريد للخريجين من الجامعات والمعاهد التوجه إلى عمل منتج ، يوفر لهم البيت والدخل المناسب ، بدلا من بطالة مقنعة في وظائف الحكومة التي تضخمت إلى درجة مفزعة ليس لها مثيل في دولة في مثل ظروفنا . وبمجال هذا هو الأرض الجديدة»<sup>(١)</sup> .

إن الجهود الجبارة التي بذلت والخطوات التي قطعت على طريق الإصلاح الاقتصادي الشاق الطويل ، تفتح أبواب الأمل واسعة لجنى ثمار سنوات الغرس والعطاء الطويلة :

« إذا كنا قد أنهينا بنجاح خطتين للتنمية ، فإن خطتنا الثالثة قد جعلت واحدا من أهدافها الأساسية ، مواجهة مشكلة البطالة ، وسوف نستثمر في هذه الخطوة ما يقرب من ١٥٤ ألف مليون جنيه ، في مشروعات اقتصادية توفر ٣,٢ مليون فرصة عمل ، فتستوعب الجزء الأكبر من البطالة القائمة وتستوعب أيضا كل الداخلين الجدد في سوق العمل»<sup>(٢)</sup> .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٢ نوفمبر ١٩٩٢ .



## أصول السياسة الخارجية المصرية في فكر مبارك

يعترف العالم كله اليوم بما حقته السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك .. ويدون اعجابهم العميق بما استطاع أن يحققه لشعبه وأمتة في هذه الظروف العصية .. بوضوح في الفكر وصفاء في النوايا وبقدرة معنوية روحية هائلة قادرة على نسيان الاساءة والارتفاع فوق التعصب وثبات في الرؤية الاستراتيجية تتجاوز الأحداث المعارضة دون أن نهمل التعامل معها بالحزم والحسم .

ويقف العالم اليوم ليتعلم من الرئيس مبارك درسا في العمل الدولي استخدم فيه الوسائل الدبلوماسية دون أن يقع في الرؤية الدبلوماسية الضيقة الأفق بل ارتفع إلى استخدامها من منطلقات وطنية وقومية وإنسانية تخطت حواجز الزمن والتحمت بآمال الشعوب .. وفي هذا الجزء رصد وتبويب تلك الأسس التي صاغها الرئيس مبارك مستوحيا تاريخ شعبه وضميره وحضارته ليدخل به من أوسع الأبواب أفاق المستقبل .



### الفصل الرابع

## ●● صرح المبادئ والانجازات

سوف يقف العالم طويلا أمام انجازات السياسة الخارجية المصرية ، التي صنعها فكر الرئيس مبارك في ظل أخرج الظروف وأعتى الأزمات . . ليرى كيف يصنع التاريخ وتذب الحيوية حين تدخل آليات ومفاهيم غير تقليدية في العمل السياسي . . ليرى نموذجاً فريداً لامتزاج المبادئ الثابتة بالتحرك الواعي الدقيق المرن . نجح في تغيير صورة مصر وعلاقاتها في الخارج واقامتها على أسس راسخة ، وبمصداقية تليق بهذا الشعب العريق .

لقد تولى الرئيس مبارك المسئولية الأولى في مصر وسط جو عاصف وأزمة خانقة على مستوى البناء السياسي والاقتصادي ، وأيضاً على مستوى علاقات مصر الخارجية لحظات لا تنسى في صعوبتها . . يستعيدها الرئيس مبارك بعد أن استبدل بها هرماً من الانجازات :

« قبل أن أتولى المسئولية كانت أمامي صورة واضحة المعالم - من واقع قريب من شئون الدولة - لأوضاعنا الداخلية والعربية والخارجية ، ولكن هذه الصورة تطلبت إعادة نظرة شاملة ، كانت الصلات مقطوعة تماماً بمعظم الدول العربية وتتصاعدت الخصومة إلى ما يشبه العداء وبرزت إلى السطح صراعات قاسية مريرة ، ضاعف منها تطور الجدل في بعض الأحيان إلى حدود قضت على أى أمل في عودة إلى صلات طيبة ، تتيح اختلاف الرأي دون الاتهام ، وتسمح باستئناف الحوار في أجواء ثقة ، تتيح الفهم الصحيح لقرارات مصر وما صاحبها من إجراءات وتبعها من خطوات واستجلاء خلفيات هذه القرارات ، بما فيها من مواقف معلنة يساء تفسيرها في أجواء الصراعات . ومواقف غير معلنة ، لا يمكن تبادل الرأي حولها في ظل افتقاد الثقة .

وكانت هذه الأوضاع الشاذة تستثمر من بعض القوى بما تؤجج من التهاب النيران حتى تقطع تماماً كل الخيوط على أمل أن تصبح هذه القوى قادرة عندئذ على فرض القرار على مصر .

ومن جهة أخرى كانت مصر مبعدة عن عالمها الاسلامي في أشكاله الرسمية ولعبت جهود خفية متعددة الأهداف لعبت دورها أيضاً في تعميق هذا التباعد وكان لا يزال أمامنا شوط جديد في تحقيق الانسحاب الثاني والأخير من أرض سيناء . ومشكلة طابا معلقة .

وكانت هناك إدارة أمريكية جديدة يتعين علينا أن نرسى قواعد التعامل معها بما يتفق مع المصلحة المصرية في إقامة علاقات ود وتعاون مع تلك القوى العظمى وكانت علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي تواجه فتوراً واضحاً ؛ إن لم أقل قطيعة مغلقة .

وليس خافياً على أحد أن المعتزك الدولي لا يعرف العواطف ولا أريد أن أقول الأخلاقيات ، وإلا كنا نعيش في عالم مثالي ، والحياة الدولية بكل أسف قائمة على المناورة ،

وانتهاز الفرص واغتنام الكسب كلما سنحت الفرصة ، وهكذا كانت هناك أفعة تخفى أوجه من يسكون لنا بالخناجر في الظلام .

كما كانت هناك تحركات انزلقت بحسن نية إلى ما يعاون - بأسلوب مباشر أو غير مباشر - أصحاب الخناجر واللاعبيين بالشرور في الظلام .

ولعلكم توافقونني على أنه من الصعب على إنسان مهمل كانت هويته ألا يعترف بقساوة هذه الأوضاع ومرارتها ، وخاصة إذا أضفنا إليها الأحوال الاقتصادية والانتاجية والخدمية المتهالكة<sup>(١)</sup> .

هكذا كان الوضع . . وهكذا كان المبدأ الذي قرره الرئيس ، بثقة كاملة في الله والنفس والشعب :

« لم تكن القوات الاسرائيلية قد أكملت انسحابها من سيناء ، وكان الموعد المقرر لهذا هو الرابع والعشرون من ابريل عام ١٩٨٢ .

وكان الموقف العربي يعاني من قطيعة كاملة بين مصر وشقيقتها .

هكذا كان الوضع - أيها الأخوة والأخوات - قى صورته العامة عندما عهد لى الشعب بأمانة المسئولية فى تلك الظروف العصيبة ، وأحسب أنكم جميعا تقديرون مخاطر ذلك الموقف . وما كانت تتطلبه المسئولية من ثقة بالنفس ، وثبات فى التصدى ، وإصرار على تحمل الأعباء بكل أثقالها . وقامت تحركاتنا على أساس من سياسة خارجية رشيدة ، تضع صالح مصر قبل كل شىء وفوق كل اعتبار . وتمدد جسور التعاون مع كافة الدول التى تثبت استعدادها للتعاون مع مصر بصدق وإخلاص . ودون مساس بحريتنا وسيادتنا واستقلال إرادتنا ، أو تدخل فى شئوننا<sup>(٢)</sup> .

إنه مبدأ الوطنية المصرية الذى يليق بقائد الشعب العظيم - يراه الرئيس مبارك بأوسع أفق ، وأغزر رؤية ، ليحتضن هموم مصر والعرب والعالم ، ويتجاوز الحساسيات والشكليات :

« وقد استعنت على هذه المواجهات والتحديات بعون الله وبثقة الشعب الذى وضعنى فى صدارة المواجهة ، وقد كنت مؤمنا فى غمار هذه الأجواء القائمة بأن تحديد معالم الطريق فى استراتيجية ثابتة تتعامل مع الواقع بفكر مستنير ، وتخطيط مدرك لما يدور فى العلن والخفاء ، هو سبيل إعادة البناء ، مع التزام كامل بالمبادئ والاخلاقيات وأكرر : المبادئ والاخلاقيات .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٣٠ مايو ١٩٨٩ .

(٢) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر

١٩٨٧ .

وكان القرار بالنسبة للعلاقات الخارجية : رفض أى مراوغة نهابة للفرص بالنسبة للانسحاب الاسرائيلى الكامل من أرض مصر ، مهما كانت الضغوط ومهما كانت الظروف ولم يعد سرا أننى واجهت ضغوطا عاتية قاسية تصورت أننا فى موقف ضعف ، أو أننا نتلهف على الانسحاب الكامل بأى ثمن .

وكانت كلمة قاطعة حاسمة .

إما تحرير كامل لكل شبر من التراب الوطنى . وإما نضال بفداء الأرواح ، يقوم على أغلى التضحيات واستمعت كل القوى الضاغطة لقرار مصر . لأنها تأكدت أنه قائم على مبدأ غير قابل للمساومة . وعن إصرار لن يهتز أو يلين .

وتحررت كل الأرض . وعادت طابا ، واتجهنا فى الوقت نفسه إلى علاقات حسنة متوازنة مع الاتحاد السوفيتى وتوثقت علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المدى المطلوب ، وجددنا دماء العلاقات مع جميع دول العالم .

وشهدت القارة الافريقية واقعا جديدا فى العلاقات مع مصر ، يتميز بالاجابية وتعاون المصالح ، والالتزام الصحيح بقضايا التحرر ، واتسعت رقعة هذه الروابط الحية إلى أبعد مدى .

ثم كان القرار بالنسبة للعلاقات العربية . قام قرارنا العربى على اقتناع كامل بأن شعب مصر لن يكون إلا جزءا لا يتجزأ من أمته العربية . وأن الأمة العربية ، يستحيل أن تتنكر أبدا لدور مصر الرائد ومسئوليتها التاريخية وتضحياتها الجسيمة ، ويستحيل أيضا أن تتجاهل رابطة المصير التى تجمعها بشعب مصر ، العظيم بترائه ، والغنى بتاريخه وحضارته ، المقبل على أمته دائما بالتضحية والمبادرة .

كما كنت مؤمنا فى أعماقى بأن القيادات العربية سوف تسعى إلى رأب الصدع . وأن القشور زائلة ، وأن الجوهر متلألئ وساطع ، ولذلك كان علينا أن نتعاون جميعا لتهيئة المناخ الذى يصح فيه الصحيح ، وذلك بأن تبرا سياستنا العربية فى كل الأقطار ، من تشنج الفعل ورد الفعل ، أو أسلوب الانفعال والافتعال ، وأن نعمل على إغلاق الأبواب أمام سموم الدس والوقية .

وهكذا كان أول قرار لى - فى الاسبوع الأول لمسئوليتى - يقوم على ثلاث ركائز : الركيزة الأولى : وقف الحملات والمهاترات فى وسائل الاعلام المصرية ، وتحقيقا لهذا ، فقد اجتمعت بقيادات الاعلام فى مصر ، وشرحت لهم وجهة نظرى ورؤيتى لما يحقق المصلحة القومية لمصر والعرب ، وقد استجابوا جميعا إلى القرار بروح قومية رائعة ، وبتقدير صحيح للمسئولية ، بل كان القرار هو ألا نرد ، حتى لو استمرت الاتهامات الظالمة تنهشنا وتشوه صورتنا .



الركيزة الثانية : تنمية الاتصالات المباشرة - بغير عقد أو حساسيات ، وبغير اعتبارات شكلية - حتى يسود الفهم الصحيح لكل قرارات مصر في بناء السلام ، ولكل أدوار مصر ، وفاء بالتزامها التاريخي الذي لا يفرضه عليها أحد ، بل يفرضه القرار المصري عن مبدأ وعقيدة .

وهكذا كان قرارنا سعيا حثيثا إلى تضامن عربي واجب ينقذ الكثير مما تبدد وضاع .  
الركيزة الثالثة : الالتزام المستمر بمسؤوليات مصر تجاه كل قضايا الأمة العربية والتصدي الكامل بكل ما نملك من مقومات ، وبكل ثقل مكانتنا الدولية التي لم تهتز رغم كل الأعاصير دون أدنى تفريط في أي حق عربي .

وكل مواطن على الأرض العربية تابع مواقف مصر الشائخة في اتصالاتنا بالقوى العظمى والكبرى ، وفي مواقفنا أمام المحافل الدولية على جميع المستويات .

إن كل رحلاتي إلى الخارج وكل علاقاتي بزعماء العالم وقادته ، كانت موجهة لتوثيق العلاقات الثنائية ولإقرار الحقوق العربية المشروعة وفي قمتها حقوق الشعب الفلسطيني ، مع مساندة كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة رئيسها ياسر عرفات .

« إن أمر عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وشقيقتها ، لم يكن هو الأمر الذي يرهق فكري ورؤيتي ، فقد كنت على ثقة من أن الزوابع مآلها إلى الزوال ، وأن الرؤية الصحيحة من كل الأطراف ستجلى حتما وتسود » .

## ●● التضامن العربي والقضية الفلسطينية

لقد كانت عودة جامعة الدول العربية إلى مصر علامة بارزة ومؤشرا لا يخطئ على طريقتي النجاحات الكبيرة المدوية التي حققتها سياسة الرئيس مبارك العربية ، وانتقلت بالوطن العربي من صحراء التشردم إلى واحة الأخذ والعطاء والتفكير والمشارك والتعاون من أجل توحيد الصف العربي إزاء جميع قضايا المنطقة المتفجرة ، واطاحة الفرصة لتنمية التفاعل البناء في جميع المجالات بين الشعوب العربية ، بما يحقق بناء جبهة عربية متماسكة قوية . في مواجهة التحديات الهائلة التي شهدتها وتشهدها دائما هذه المنطقة من العالم .

لقد تحقق هذا الانجاز الكبير وعاد العربي إلى مصر في ظل أصعب الظروف وأعنى الأعاصير التي شهدتها المنطقة ، وفي ظل تحولات عالمية جذرية مؤثرة ، استطاع مبارك ، ربان السفينة المصرية والعربية ، أن يمحى عباها ويعصم السفينة من عديد من الأخطار ، ويخرج بها أكثر صلابة ، وبالشعب العربي أكبر أملا في مستقبل عربي مشرق واحد .

لقد انطلقت سياسة الرئيس مبارك من رؤية واضحة صافية ، تستند إلى حقائق الجغرافيا والتاريخ والتراث والواقع المعاصر :

« إن عروبة مصر ليست رداء نرتديه حين نريد ، ويخلعه عنا من يشاء . إن تاريخ المنطقة قديما وحديثا يؤكد أن دور مصر هو دور فرضته المقادير وحقائق التاريخ ، فهمى خط الدفاع الأول عن أمتها ومقدساتها لم تبخل بالتضحيات ، ولم تتردد في الوقوف إلى جانب شقيقاتها مهما كانت الظروف والمخاطر وتحملت دوماً وبغير انقطاع المسؤولية الأولى في المطالبة بالحقوق العربية والدفاع عن القضايا القومية ، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني الذي نشعر بمعاناته ونواصل العمل من أجل استرداد حقوقه .

وأود أن أؤكد أمام حضراتكم هنا أن مصر شعبا وقيادة لم تتخل يوما واحدا عن مسئولياتها العربية ، فمن أجل ذلك خاضت الحروب وقدمت مائة ألف من شهدائها وأبنائها الأبطال . ومن أجل ذلك أيضا اتجهت جهودها السياسية في محاولة يقظة لاسترداد الحقوق وإقرار أسس السلام العادل والدائم لنا ولمن حولنا .

ولقد كان منطلق مصر دائما فيها سعت إليه ، ودافعها فيما اتجهت نحوه المصلحة القومية العليا من خلال رؤية مغلصة للتطورات ، وإدراك واع بالمتغيرات الدولية والإقليمية ، وتمسك بالحقيقة التاريخية والحضارية التي لا مرأى فيها ، وهي أن عروبة مصر قدر ومصير وحياة»<sup>(١)</sup> .

إيمان مبصر بالمشكلات والعواقب ، وقادر في الوقت ذاته على تحمل عواقب جهل الآخرين وعدم رؤيتهم :

« كلنا يعلم أننا نعيش في منطقة ملتهبة بالصراعات الداخلية والخارجية ، وسط تمزق عربي وصل إلى صورة تدعو إلى الرثاء ، رغم أن قوانا العربية تملك كل مقومات التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن الأموال والجهود تبثد في حروب مصطنعة ، ومشاحنات إقليمية ضيقة الأفق واقتتال قبلي يهلك قوى الأمة ، ومع كل ذلك ، فإن مصر تتحمل أعباءها وحدها ، ويقف حولها المتفرجون ، بين شامت وصامت ، وبين محرض ومتامر ، وبين لاه أو متجاهل لسوء المغبة والمصير ، لكيان أمة عربية تفقد كل يوم كثيرا من مقومات وجودها وكيانها بين الأمم .

كل ذلك نعانیه ونتصدى له ، ولكن بعض الضائير الحاقدة - وأقولها بكل أسف - لا يرضيها أننا نقف على أرض ثابتة ، بأقدام ثابتة ، رغم وطأة الصعاب والتحديات»<sup>(٢)</sup> .  
« في هذا المنعطف الحاسم من تاريخنا ، مازال البعض منهمكين في صفائر الأمور ، مصرين على تبديد وحدة الموقف العربي وتهديد أمن أشقائهم وشركائهم ، بدلا من توجيه مواردهم لما يعود على شعوبهم بالنفع ويدراً عنها الأخطار ويؤمنها ضد مخاطر المستقبل . ورغم كل هذا تظل مصر مؤمنة بوحدة الهدف والمصير ، بين كافة الشعوب العربية ، واثقة من وعى الجماهير في كل أنحاء الوطن العربي ، مؤمنة بأنه لن يصح في النهاية إلا

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ٨ مارس ١٩٨٦ .

الصحيح . أما الشعارات والمناورات فهي إلى الزوال وهي مهمة حتما في سجلات تاريخنا القومي ، ساقطة في زوايا النسيان . قلنا ونقول ، بكل الثقة بما نبذله من جهد عملاق وتحرك مؤثر في صنع القرار الدولي ، وبكل الاحترام لغيرنا قلنا ونقول إنه إذا كان العرب أقوياء بمصر ، فإن مصر قوية بالعرب ، ولكن هذا لا يعني أننا نقبل تميع الموقف أو تبديد الوقت للوصول إلى موقف عربي واحد ، فإن ثقتنا في قدرتنا لا حدود لها ، كما أننا لا نهون أبدا من احترامنا للآخرين .

إن خطورة ما تتعرض له الأمة العربية لم تعد تحتل ، وكلمات واضحة ، لسنا مع سياسة المحاور ، ولن نكون ، وليس لنا موقف متعدد الوجوه ولن يكون ، وإذا كان البعض يظن أن المجال مازال مفتوحا للمناورة ، فلسنا بمن يتعاملون بغير الحقائق التي تعبر عنها المواقف معلنة كانت أو مستورة<sup>(١)</sup> .

لقد حرص الرئيس مبارك مرارا على طرح عناصر هذا البرنامج العربي المشترك : إن دور مصر العربي تحدده اعتبارات موضوعية علمية ، وإدراك واع لحركة التاريخ ، ورؤية محددة للأهداف القومية ، ورصيد حضارى ونضالى حافل ، وعناصر قوة سياسية واقتصادية وثقافية ، وقدرة على مواجهة التحديات ، وبذلك فإن هذا الدور لا يتحدد بما يراه هذا الطرف أو ذاك من منظور مصالحه الذاتية وارتباطاته واحتياجاته . وباختصار ، فإن دور مصر في المجال العربي هو الاسهام الفعال في حماية الأمن القومي للأمة العربية ، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية ، وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها .

ويتطلب هذا الدور - في تقديري - توفر العناصر الآتية :  
أولا - التوصل إلى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العليا ، وبالذات لكيفية الحفاظ على الأمن القومي للأمة العربية ومواجهة الأخطار التي تعترض مسيرتها في هذه المرحلة الخطيرة ، ووضع استراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الأخطار . تلزم بها جميع الأقطار العربية بصرف النظر عن الخلافات القائمة بينها .

ثانيا - الحفاظ على استقلال الارادة العربية ، والعمل على توفير الحرية للقرار العربي ، لأنه مادامت هناك مؤثرات خارجية ونفوذ أجنبي يتدخل في صنع القرار ، فلن يأتي هذا القرار عربيا في فحواه وأهدافه وآثاره ، مهما كانت الأقنعة والشعارات التي يخفى وراءها .

ثالثا - التزام كل قطر عربي باحترام المواثيق الأساسية التي قصد بها أن تحكم الحركة العربية الواحدة منذ بدأ التجمع العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفي مقدمة هذه الوثائق : ميثاق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع المشترك العربية .

رابعا - التزام جميع الأقطار العربية بمبدأ الاحترام المتبادل ، وبعدم التدخل في شئون

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

الدول الأخرى ، فلا تستطيع الدول العربية أن تطالب العالم الخارجى بعدم التدخل في شئونها إذا كانت هي أول المخالفين لهذا الالتزام .

خامسا - توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأساس الذي يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة في المنطقة ، ونحن نرى أن هذا التصور يجب أن يكون بعيدا عن العنصرية والتمييز العرقي والطائفي ، رافضا لدعاوى التوسع الاقليمي والهيمنة والسيطرة ونظريات التفوق .

سادسا - العنصر على تعزيز الجبهة العربية ، عن طريق تعميق التضامن بين الأقطار العربية ، وتسوية المنازعات القائمة بينها وديا ودون حاجة إلى اللجوء إلى أساليب القوة والأطراف الأجنبية لتقوم بدور الحكم بين الأطراف أو تناصر طرفا على آخر .

سابعا - الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية في الوطن العربي على امتداده ، ويتطلب هذا في المقام الأول أن نتجنب تبديد الموارد العربية وإهدارها ، وأن نركز جهودنا على العمل على تسخيرها لخدمة أهداف التنمية على المدى الطويل ، وأن نسرع في استيعاب التكنولوجيا الحديثة واتباع أحدث الأساليب العلمية في الانتاج .

ويقتضى هذا أيضا أن تعطى الدول العربية أولوية خاصة للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي فيما بينها ، وتعمل على تحقيق التشابك في المصالح بين المؤسسات التجارية والأفراد الذين ينتمون إليها فبغير هذا يصبح الحديث عن التضامن العربي خاليا من أى مضمون ، في عصر قامت فيه الوحدة الحقيقية بين دول واقعة في مناطق أخرى من العالم على أساس تداخل المصالح الاقتصادية وتيسير التبادل في شتى المجالات .

هذا هو تصورنا للعناصر التي تدخل في تكوين مفهوم الدور العربي . وفي الحدود التي تكون فيها الأقطار العربية الأخرى مستعدة للمشاركة معنا في تحمل هذه المسؤولية على نحو جماعي رشيد ، فإن مصر لن تتردد في الاضطلاع بدورها وأداء رسالتها ، لأن الدور لا يتحدد من جانب واحد ، ولا ينطلق من فراغ ، وإنما هو جزء من حركة نشطة ، تقوم على المصالح المتبادلة ، والسياسات التي تلتقى عند نقاط معينة <sup>(١)</sup> .

## ●● علاقات مصر الدولية والسلام العالمي

إذا كان مبدأ « التضامن العربي » يلخص جوهر الفكر السياسي للرئيس مبارك تجاه الأمة العربية ، فإن شعار « السلام » هو الاطار الذي يجمع ويلوّر مختلف جوانب السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك . فالسلام في فكر الرئيس مبارك ليس مجرد حل لقضايا المنطقة العربية المتفجرة ، وليس مجرد خيار سياسي ، بل هو يرتقى إلى مستوى فلسفة كاملة تؤطر مسار العلاقات الدولية كما ينبغي أن تكون ، وتتيح للبشرية كلها

(١) الفصل التشريعي الخامس ، دور الانعقاد العادي الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، في ١٢ أكتوبر

الفرصة لتنمية التعاون البناء فيما بينها وصياغة مستقبل يليق بالإنسان وما حققه من منجزات في كل مجال .

ان الرئيس مبارك القائد العسكرى المظفر الذى قاد قواته في معارك الشرق والتحرير يرفع راية السلام ويسعى لبسطها على امتداد العالم :

« إن اهتمام مصر بقضايا الأمن والسلام والاستقرار لا يقف عند حدود جغرافية أو سياسية معينة ، لأننا ننتقل في هذا من موقف مبدئى ثابت ، يقوم على اختيار أخلاقى وتصور محدد لرسالة الإنسان على هذا الكوكب ، ولذلك فإننا نساند الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر الدولى »<sup>(١)</sup> .

وهو يستلهم في موقفه تجربة شعب ونضال أمة :

« هذا الشعب العظيم الذى ارتفع وعيه إلى ادراك حقيقى بأننا لم ندخل الحرب من أجل الحرب ، أو من أجل أهداف توسعية وأطماع اقليمية ، ولكننا دخلنا الحرب لكي نحقق هدفا أسمى هو السلام ، السلام من موقع القوة والكرامة ، السلام من موقع الإرادة الوطنية الحرة ، السلام من موقع الإيمان بأن الأرض هى العرض وأن التراب الوطنى هو أمانة في أعناق الرجال على مر الأجيال . .

السلام ، السلام القائم على العدل واحترام السيادة ، وقد عرف العالم من أقصاه إلى أقصاه ومختلف معسكراته المذهبية أننا لم ندخل الحرب إلا بعد أن صم العالم أذانه عن الاستماع إلى دعوتنا المستميتة من أجل السلام ، لقد زعم البعض بعد مأساة عام ١٩٦٧ أننا أصبحنا دولة عاجزة ، وأن علينا أن نتقبل ما يفرضه علينا هذا الوضع ، وهذا ما كنا نراه استسلاما لا سلاما ، ثم عرف العالم أننا قادرون ، ولذلك جاءت دعوتنا إلى السلام بعد حرب أكتوبر لتكون موضع الاحترام والثقة والتقدير من كل الجهات العالمية ، وجاءت دعوتنا إلى السلام - أيضا - تعبيرا عن إرادة شعبية قوية متماسكة ، ممتلئة ثقة بالنفس وإيمانا بالهدف النبيل ، ولم يكن نضالنا من أجل السلام رغم ذلك مفروشا بالورود بل إنه كان نضال تحد وإصرار أمام العقبات والحواجز الرهيبة ، وكان انجاز السلام من أكبر الأحداث في تاريخنا المعاصر »<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان طريق السلام صعبا وشاقا ، فإنه يستحق من العالم كل جهد ممكن ، فالسلام في فكر الرئيس مبارك لازم لتحقيق إنسانية الإنسان ، وحماية حقوقه ، وتقديمه . .

« اختيار السلام يعنى إسهاما حقيقيا في تحقيق رسالة الإنسان في صنع الحياة في كل زمان

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، في ٢٠ مارس ١٩٨٩ .

ومكان . اختيار السلام يعنى أن نساند جهود الخير فى جميع أنحاء العالم لكى نحصى البشرية تراثا وحاضرا وحضارة من كل أنواع الإبادة والتدمير والتخريب .

اختيار السلام يعنى أن نشارك فى بناء عالم جديد يقوم على الترابط والتكافل واحترام الحقوق وأداء الواجبات وتهيئة المناخ النقى لكى يشمر الإنسان بفكره وعمله وملكاته وخبراته فى إثراء المجتمع الإنسانى بحياة متحررة من الخوف والقلق والتهديد .

اختيار السلام هو الإيمان الحقيقى بالاخاء والمساواة على هذا الكوكب الذى تعيش فيه البلائى من كل جنس ولون وإيمانا ينصر الخير ويقهر الشر .

اختيار السلام هو اختيار العقل والروح ، عقل يصنع الحياة ، وروح تخطط الحياة بأسمى المشاعر الإنسانية وأصدقها .

لقد عاش العالم منذ بدء الخليقة فى حروب مدمرة ، وقامت امبراطوريات على التوسع والاستعلاء والتفوق العسكرى وسقطت هذه الامبراطوريات وهى فى قيامها وسقوطها أزهدت الأرواح وأحرقت المجتمعات ، وحولت الحياة الإنسانية إلى مآتم مستمرة وتبدد المجد الزائل ، ولم تبقى إلا الحقيقة الأبدية التى تؤكد أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان لكى يعمل وينشر الخير ويثرى حياته بالقيم والفضائل ومبادئ الأديان .

وإذا كانت الحياة هى صراع الخير والشر ، فإن السلام هو انتصار للخير ، ولذلك فإن السلام معركة مستمرة سلاحها هو القوة الروحية الهائلة ، التى أودعها الله فىنا ، لكى نرعى الضعيف ، وندافع عن حق المقهور ونتحدى البطش والطغيان ، ونعلى القيم التى ميز الله بها الإنسان على سائر المخلوقات .

لقد جربنا الحروب فى هذه المنطقة التى نعيش فيها فى الزمن المعاصر ، فماذا أجدت الحروب ؟ ماذا أجدت الحروب ؟ وماذا أنتج التوسع والعدوان ؟ استنزفت موارد هائلة ، كان يمكن أن تبني المنازل والمدارس والمستشفيات ، لتأوى وتعلم وتعالج .

أزهقت أرواح بريئة ، كان يمكن أن تسعد بحياة أمن ورخاء ، وذرفت الدموع وانتشرت الأحزان ، ولم ترحم رضى الحرب الأطفال والشيوخ والنساء .

حدث هذا ، فى كل أرض شهدت العدوان أو انطلق منها العدوان ، وعرف أصحاب نظريات الأمن بقوة السلاح ، أن السلاح لن يجدى إلا أمنا قلقا ، السلاح لا يجدى إلا أمنا قلقا ، متأهبا دائما لمعارك جديدة قد لا تنتهى أبدا ، ولن تخلف إلا مجتمعا يمزقه الخوف ، وتدميه الشكوك ، وتنهكه حواجز عدم الثقة والأحقاد ، وتطارده الدعوة المستمرة للثأر والانتقام .

إننا نعيش عصر حرية الإنسان ، ولن تكون حرية بغير سلام ، ولن يسعد إنسان حر

إلا في مجتمع سلام ، ولن يقوم مجتمع سلام إلا إذا توحدت إرادتنا ، وتوحدت جهودنا لكي نفرض السلام ، ونحمي السلام .

ليست هذه شعارات تطرح ، ولكنها خطى عمل دائب ومستمر .

إن العالم لم يبرأ حتى اليوم من مضاعفات الحرب العالمية الثانية ، التي نشبت منذ نصف قرن من الزمان ، وهي قد ولدت حروبا محلية ، تشتعل وتنطفئ ، جاوزت المئات ، ولا تزال مشتعلة في بعض المناطق ، وأصبحت صناعات السلاح والدمار ، هي أكبر وأرورج الصناعات في العالم ، وأصبحت تجارة السلاح نذير وبال في كل مكان ، وأدركت القوى العظمى أنها تتحمل مسئولية افناء البشرية في أى حرب مقبلة ، بعد أن أصبحت قوى الدمار رهية عاتية ، قادرة على الفتك بالملايين بل على اباداة الجنس البشرى في دقائق ولحظات ، ومن أجل هذا ، فهي تتقارب اليوم لكي تصنع الحواجز أمام احتمالات طغيان هذا المصير .

وكل ما يجري الآن ، يضاعف من مسئوليات الدول والشعوب الصغيرة ، أن تتقارب وتتكتل دفاعا عن سلامها وعن سلام العالم ، ولن تتخلى مصر عن مسئولياتها في هذا النضال العظيم .

ومن منطلق الالتزام بمسئولية السلام ، كان تمسكنا بمبدأ السلام الشامل والعادل ، الذي يقتلع النزاع من جذوره ، ويتصدى للقضية من كافة جوانبها ، ويصون لكل طرف حقوقه ومصالحه المشروعة .

ومن منطلق الالتزام بمسئولية السلام ، كان وقوفنا إلى جانب الشعوب العربية والافريقية الشقيقة في صراعتها ضد العدوان والقهر والاستغلال .

وماذا كانت نتيجة الحرب والعدوان ؟ ماذا كانت نتيجة الاستمرار في الحرب سوى مزيد من الخراب وتبديد موارد التنمية والبناء ، وازهاق عشرات الألوف من الأرواح ، ثم عودة إلى الحل الطبيعي ، وهو السلام ، بعد كل هذا الخراب والدمار<sup>(١)</sup> .

(١) الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، في ٢٠ مارس ١٩٨٩ .







## **إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية**

● ينص الدستور على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب واحترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطنى .

● لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا إلى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

● يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا يقل سنه عن أربعين سنة ميلادية .

● يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

● ويتم الترشيح فى مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل . ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت

الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه .

● ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره . وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

● مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى .

● تبدأ الاجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل ، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لأى سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .

● يؤدي الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

## مبارك فترة رئاسة ثالثة .. لماذا ؟

بقلم الدكتور:  
أحمد فتحى سرور

رئيس مجلس الشعب



## تمهيد :

إذا استقرأنا التاريخ السياسى لمصر بعد ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، نجد أن النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى قد مر بتغيرات وتحولات ضخمة ، تتجلى فى ثلاث مراحل :

أما المرحلة الأولى : فقد قادها الرئيس جمال عبدالناصر منذ بداية الثورة ويمكن ان نسميها بمرحلة الشرعية الثورية ، وقد تميزت هذه المرحلة بسقوط النظام الملكى واعلان الجمهورية ، والأخذ بالنظام الاشتراكى على المستويين الاقتصادى والاجتماعى ، مع اعتناق فكرة التنظيم السياسى الواحد على اختلاف مسمياته .

اما المرحلة الثانية : فقد قادها الرئيس محمد انور السادات ، وقد بدأت فى اوائل السبعينيات ، ويمكن ان نسميها بمرحلة الشرعية الدستورية والتحول نحو النظام الديمقراطى ، وقد تميزت هذه المرحلة باعلان دستور ١٩٧١ ، واقامة التعددية الحزبية ، والانفتاح الاقتصادى .

وجاءت المرحلة الثالثة : فى بداية الثمانينيات عندما تولى الرئيس محمد حسنى مبارك مقاليد الحكم فى اكتوبر عام ١٩٨١ ، وتتميز هذه المرحلة بتحويلات وتغيرات ضخمة فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قادها الرئيس مبارك بحكمة ومقدرة متميزة .

ولقد كانت الصورة قائمة امام الرئيس الجديد يوم تولى مسئولية الحكم فى اكتوبر سنة ١٩٨١ كان حصاد الأيام الصعبة والأمال الموءودة ، والخطط المبتورة جبلا عالية من الانقراض ومشاعر الاحباط وتيه الانتهاء ، جعلت من واقع الشعب المصرى اسوارا عالية تحجب اى رؤية متفائلة للمستقبل ، وتعمق فى الوجدان المصرى الاحساس بوطأة معاناته وتباعد بين وعيه وعزيمته . . وامله فى استشراف يوم جديد يشرق فيه فجر جديد على واقع جديد .

كان الجهد الوطنى يعانى من بنية اساسية متهالكة ، وقطاع عام عبء على الاقتصاد القومى ، وقطاع خاص رافض المشاركة فى ظل مناخ استثمارى غير موات ، وانتاج سلمى فقد القدرة على المنافسة ، وموازنة تعانى من العجز الزمن ، وعملة وطنية تهوى امام جبروت العملات الصعبة .

وكان الشارع السياسى المصرى تمزقه الخلافات والخصومات ، وبدت مصر داخل عالمها

العربي جزيرة معزولة محاطة بالخصومات بعد ان علقت الدول العربية عضويتها في الجامعة العربية وجميع الأجهزة التابعة لها .

هذه هي الصورة المفجعة التي واجهت الرئيس الجديد محمد حسنى مبارك منذ اول يوم تولى فيه المسئولية .

واليوم تمضى بنا الحياة ، وقد اختلفت صورة مصر الحاضر ، واختلف اداء الحكم واختلف المسار الاقتصادى واختلفت افكار المجتمع وعلاقاته وحدث التغيير الشامل في هيكل المجتمع وبنيتة وعلاقاته الداخلية ومكانته في العالم العربى والاسلامى وعلى خريطة العالم ، ونحيت سياسات وعقائد قديمة حرمت المجتمع من جهود وطنية كان يمكن ان تضاعف طاقاته .

وامتدت يد التغيير والانجاز لتوجه مشاكل مصر المزمنة وترسى اسس البناء الجديد القائم على الدراسة والتخطيط الجيد .

وتهيأت مصر لاقتحام القرن الواحد والعشرين وقد انتظمت المسيرة الوطنية وتعمقت اسس الديمقراطية والحرية كأسلوب حياة ومنهج للتنمية والتقدم وبدأت في مسيرة اصلاح نظامها الاقتصادى على اسس سليمة . وعينت بوضع سياسة لتحقيق العدالة الاجتماعية . واستعادت مصر دورها الريادى داخل عالمها العربى والاسلامى والافريقى وقامت بدور نشط في توجيه اسس قيام المجتمع الدولى الجديد .

وسأكتفى للتدليل على سياسة الرئيس مبارك الناجحة باطلالة سريعة على هذه المحاور الأربعة الهامة وهى الديمقراطية ، واصلاح الاقتصاد المصرى ، والعدالة الاجتماعية ، والسياسة الخارجية . .

## اولا : مبارك . . والديمقراطية

اختار الرئيس مبارك ان يكون لقاؤه مع شعب مصر لأول مرة بعد توليه السلطة من خلال قرارات الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، واخراجهم من السجون الى قصر العروبة حيث التقى بهم في اكبر مصالحة وطنية ، متسلحا بقدر متين من الوحدة الوطنية ، يفتح الطريق مستنيرا واضحا الى آفاق جديدة تعيد للانسان المصرى قدرته على أن يكون طرفا مشاركا في تحديد مصيره .

وكانت هذه الخطوة المؤشر والبشير بقدوم عصر جديد يؤمن بالديمقراطية والحرية وحقوق الانسان وسيادة القانون ، ليشكل هذا المزيج الحر الركيزة الاساسية التى تحرك بها الرئيس على مختلف محاور العمل الوطنى داخليا وخارجيا ، وقد أكد سيادته ذلك امام مجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٥ فى قوله ( لقد اختارت مصر الشرعية الدستورية والبناء الديمقراطى منهاج حياة ) .

ولقد شهدت مصر منذ تولي الرئيس مبارك أخصب وأنضج فترة في نشاط أحزابها السياسية فبعد ان كان عددها لا يتجاوز أربعة أحزاب سنة ١٩٨١ ، بلغ عددها الآن اثني عشر حزبا وتزايد عدد الصحف والمجلات ليصل الى ( ٢٥١ ) صحيفة ومجلة ، انطلقت تمارس سلطتها الحرة وتساهم في تكوين الرأي العام وتعبّر عن مختلف الاتجاهات السياسية حتى أصبحت الكلمة المطبوعة رصيда مضافا للجهود الجماعية في مواجهة المشكلات وزيادة الإيجابيات .

وأكد الرئيس مبارك على أهمية المعارضة وحققها في التعبير الحر ، فقال امام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢ (يجب على الاغلبية من أعضاء المجلس أن تفسح صدرها لتقبل آراء الاقلية وان تقدم المعارضة عطاءها الوطني بأسلوب موضوعي ) ، واكد امام هذا الاجتماع المشترك بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٨٧ بأنه يجب ان تكون العلاقة بين الغالبية والمعارضة نموذجاً للتفاعل الديمقراطي ، وقال امام الاجتماع المشترك للمجلسين بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٢ ( لقد استقبلت كل المعتقلين المعارضين بمقر رئاسة الجمهورية وكان الرمز من ذلك واضحا وهو ان الحكم للجميع وان المعارضة هي جزء لا يتجزأ من نظام الحكم ) .

وقال في ذات الاجتماع المشترك ( لقد سارت سياسة الحكم على طريق ديمقراطي يفتح كل الابواب والنوافذ ولا يفرق بين مؤيد ومعارض ) .

وعنى الرئيس مبارك بمطالبة الاحزاب أن تتصدى للمشاركة في بناء الديمقراطية وأن تبدأ بتطبيق المفهوم الديمقراطي داخلها بحيث تتبع القرارات كلها من القاعدة ( الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٤ ) ، وقال في الاجتماع المشترك بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ بأنه ( يجب ان تتصدى الاحزاب للارهاب بالعمل السياسي المتصل والا تكتفى بالاستنكار والادانة بالقول فقط ) وأكد في ذات الاجتماع بأنه ( لابد ان تنهض الاحزاب بالمبادئ والافكار والالتزام الصارم بمصلحة الجموع والمصالح العليا للوطن ) . وقال في الاجتماع المشترك بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٤ ( ان أولى متطلبات الديمقراطية هي ان تدرك الفئات النشطة سياسيا ، وفي مقدمتها الاحزاب - أن هناك قضايا معينة يجب ان تبقى بمنأى عن المزايدة الرخيصة والاتجار بالمواقف في الازمات والكوارث حرصا على مصالح الوطن العليا ) .

وقد أولى الرئيس مبارك اهتماما بالمؤسسات النيابية وطالبها بتعزيز دورها لحماية حركتنا السياسية ( الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٣ ) وقال ان الشرعية تولد وتنمو وترعرع في ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية ( الاجتماع المشترك بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٤ ) وتحدث امام مجلسي الشعب والشورى خمسا وعشرين مرة في مناسبات مختلفة القى فيها بيانات شرح فيها ابعاد ومحاور العمل الوطني على

الصعيدين الداخلي والخارجي وما حققته مصر على درب الاصلاح الاقتصادى والسياسى .  
 ولم يخل بيان من بيانات السيد الرئيس الا وتكلم عن الديمقراطية وسيادة القانون فهو القائل  
 « لتتفق على ان جوهر الديمقراطية هو الحرية ، الحرية من أجل الشعب وللشعب ، الحرية  
 التى تجعل من الديمقراطية وسيلة فعالة لاتخاذ القرار عن طريق الاغلبية وتوسيع دائرة  
 المشاركة الجماهيرية فى تقرير السياسة العامة وتوجيه الحكم لصالح السواد الأعظم من  
 الشعب واتاحة الفرصة للاقلية لكى تعبر عن رأيها وتسهم فى رسم السياسات واحترام  
 الحريات والحقوق الاساسية للأفراد والجماعات والمساواة امام القانون » .

وقد أكد الرئيس مبارك تطبيق مبدأ سيادة القانون ومبدأ استقلال القضاء ، معبرا  
 عن ذلك بقوله « ان سيادة القانون هى ميثاق الحكم وسند الشرعية ، وان القانون  
 هو خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها ، وهو الوسيلة لتنظيم الحقوق والحريات  
 وليس لتقييدها ، وهو الاداة لحفظ الحقوق وليس لسلبها وهو الضمان لارساء العدالة  
 بكل وجوهها ، وما يقننه من الضوابط الفاصلة بين المباح والمحظور وبين الحق والواجب  
 وبين الاثابة والمؤاخذه ، وان أول ما يعزز سلطان القانون ان يكون تعبيراً عن إرادة الأمة  
 وضميرها وتحميها لاوضاعها وعلاجاً لمشكلاتها »

وقال : ( ان القانون هو المرجع الاول والاخير فى تحديد الحقوق والواجبات للأفراد  
 والجماعات ) ( الاجتماع المشترك بتاريخ ١٠/٣ / ١٩٨٢ ) ، وطالب بالعمل على القضاء على  
 الفساد لسيادة القانون دون استثناء ( الاجتماع المشترك بتاريخ ١٢/١١ / ١٩٨٦ ) ، وقال  
 بأن ( الالتزام لسيادة القانون جزء لا ينفصل عن الالتزام بحماية مقومات هذا البلد ) .

وتأكيداً لسيادة القانون حرص سيادته دوماً على الاحتكام الى القضاء والنزول على احكامه  
 وهنا يقول :

« ان القضاء فى مصر هو صمام الامن والديمقراطية والحرية وهو حصن المواطن المصرى . .  
 وان القضاء هو الصورة المثلى فى الالتزام بنص القانون وسيادته وفى اقرار عدالة معصوبة  
 العينين يستوى امامها الكبير والصغير » .

وهاهو ينزل لحكم القضاء حين صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية  
 القانونين رقمى ١١٤ لسنة ١٩٨٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام قانون مجلسى  
 الشعب ، حيث صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى ٢١ مايو سنة ١٩٨٧ بعدم  
 دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، اذ بادر فأوقف جلسات المجلس وطرح الامر  
 على استفتاء شعبى .

وحرصاً على استقلال القضاء وحصانته باعتبارهما ضمانتين اساسيتين لحماية الحقوق  
 والحريات اصدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بانشاء مجلس القضاء الأعلى ، ثم

اصدر القوانين الخاصة بالهيئات القضائية الاخرى ، القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل قانون مجلس الدولة ، و ١٠ لسنة ١٩٨٦ الخاص بهيئة قضايا الدولة و ١٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن هيئة النيابة الادارية .

وهو القائل : ( العمل على طهارة الحكم والقضاء على الفساد - وذلك باجلاء شأن القضاء لاداء دوره كاملا ) ( الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٦/٣/٨ ) ، وانه ( يجب ضرب محاولة العدوان بالكلمات على قدسية القضاء واستقلاله ) ( الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢ ) .  
كما صيغت حصانة القضاء على رجال النيابة العامة وحصل منصب النائب العام لأول مرة في تاريخنا الحديث .

ورغم كل التجاوزات التي اسفرت عنها الممارسة الديمقراطية ، فقد تسيدت ايجابية جديدة في الحوار تعتمد على النقد البناء وسيلة والصالح العام هدفا وغاية ، ولم يزعج الرئيس اندفاع البعض للنقد مهما كانت قسوته ولا تجاهل الآخرين للانجازات مهما كان ذلك ضروريا لحفز الهم الوطني بل ظل يؤكد أهمية الرأي الآخر والدور الايجابي للمعارضة ، ولم يحاول وأد الاصوات المعارضة بسجنها أو اعتقالها رغم انحراف البعض للحد الذي يجرمه القانون ، ولكنه ظل يصحح المفاهيم ويشير الى الانحراف .

ويحيط المسيرة بسياج قوى يصونها ويعصمها من الهزات ، وجعل من سيادة القانون في مصر واقع ممارسة وعقيدة ، وأساسا لنظام الحكم ، يستند إلى القضاء باستقلاله وقداسته التي لا تمس وضمانات قانونية ودستورية توفر الفرص المتساوية وتذود عن الحريات السياسية والأساسية .

## ثانيا : مبارك . . والاصلاح الاقتصادى المصرى :

ويقدر وضوح توجهات وسياسات وأهداف السيد الرئيس بالنسبة للديمقراطية كان وضوح سياساته وتوجهاته الاقتصادية ، فقد بادر في مرحلة مبكرة جدا من ولايته الأولى فأعلن - في اليوم الثانى لتوليهِ المسئولية - أمام مجلس الشعب التزام مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وبدأ سياسة الاصلاح الاقتصادى المصرى بصورة مخططة منذ سنة ١٩٨٢ فدعا إلى عقد مؤتمر اقتصادى عام ، حضره صفوة الاقتصاديين المصريين لوضع خطة للاصلاح الاقتصادى الشامل تستهدف استئصال أسباب الخلل الهيكلى للجسيم الذى كان يعانى منه الاقتصاد الوطنى . ووضعت الخطتان الخمسيتان الأولى ثم الثانية اللتان حققنا نجاحا شهدت به كل المؤسسات المالية الدولية وكل الدول المتقدمة وأقر مجلس الشعب فى منتصف



عام ١٩٩٢ الخطة الخمسية الثالثة ، الأمر الذى يؤكد مدى ما تتمتع به مصر من استقرار وأمان وسياسة اقتصادية ثابتة واضحة المعالم .

وقاد الرئيس مبارك سياسة الاصلاح الاقتصادى على مرحلتين هما تشييد البنية الأساسية ، ثم تحرير الاقتصاد المصرى .

فقد استقر فى يقين الرئيس ألا تنمية بغير اصلاح اقتصادى ولا اصلاح اقتصادى بغير حل قضيتين أساسيتين هما :

- الأولى اعادة بناء البنية الأساسية اللازمة للنهوض بعملية الانتاج ، وقد تحقق فعلا فى هذا المجال انجاز ضخمة لعل أعظم انجازات مصر فى تاريخها الحديث ، فلقد زاد الانتاج فى سنوات الخطة الخمسية الأولى ( ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ ) بالأسعار الجارية من نحو ٣٥,٢ مليار جنيه إلى نحو ٨١,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ٤٦,٧ مليار جنيه نسبتها السنوية نحو ١٨,٤٪ وزاد الانتاج خلال الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٨٦ - ٩٢/٩١ بالأسعار الجارية من نحو ٨١,٩ مليار جنيه فى عام ٨٦/٨٧ إلى نحو ٢٠٨,٣ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ١٢٦,٤ مليار جنيه زيادة سنوية تبلغ نحو ٢٠,٥٪ .

- الثانية تسوية مشكلة ديون مصر والتى كانت تستنزف أى تراكم رأسمالى لازم للتنمية ، وقد أثمرت سياسات الرئيس المتوازنة الحكيمة الساعية الى تخفيض الدول الأوربية الصديقة والدول العربية ديون مصر بواقع ٢١,٧ مليار دولار وتم جدولة بقية الديون ، لتقدم دليلا جديدا على تقدير العالم كله لسياسة مبارك .

وفى اطار سياسة تحرير الاقتصاد المصرى طرح الرئيس مبارك فى ديسمبر ١٩٩٠ أمام مجلس الشعب مشروع تحرير الاقتصاد المصرى فى ألف يوم ، وطلب من مجلس الشعب الشورى وجميع الهيئات والمؤسسات والمفكرين ابداء الرأى والتقدم بمقترحات حول أسس وسائل تحقيق هذا الهدف .

وقد شاركت جميع لجان المجلس فى اقتراح سياسات ووضع تصورات حول آليات وأهداف المشروع القومى الكبير ، تم مناقشتها والتنسيق بينها لتشكل رؤية المجلس بجميع أحزابه واتجاهاته حول هذا الموضوع .

وقد تميز أسلوب الرئيس مبارك فى التحرر الاقتصادى بأنه لم يلجأ إلى أسلوب الطفرة أو الصدمات وإنما اتخذ أسلوب التدرج والخطوة بخطوة بطريقة علمية ذات بعد اجتماعى إنسانى . وقد استهدف الرئيس مبارك أن يحقق سياسة تحرير الاقتصاد عدة أهداف منها :

● انطلاق الاقتصاد المصرى بمعدلات تفوق معدل نمو السكان ، وهو ما تحقق هذا العام فعلا ولأول مرة منذ سنوات طويلة .

● القضاء تدريجياً على البطالة بتوفير نصف مليون فرصة عمل سنوياً كحد أمان للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

وقد أتاح استثماراتنا فى شركات قطاع الأعمال فقط والتي بلغت قرابة ٢٢٥ ألف مليون جنيه ، ما يقرب من مليون وسبعمائة ألف فرصة عمل ، فضلاً عن فرص العمل التي يتيحها مشروع وزارة الادارة المحلية لنشر الصناعات الصغيرة والحرفية بالمحافظات الذي يوفر أكثر من ٧٠ ألف فرصة عمل . . وكذلك ما يتيح الصندوق الاجتماعى من مشروعات صغيرة تستوعب أعداد كبيرة من الشباب وقد توافر له رأس مال كاد يصل إلى ٢ مليار جنيه ، بالإضافة إلى ما تتيح استثمارات خطة التنمية الثالثة من فرص عمل تزيد على ٣,٢ مليون فرصة عمل .

● تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار وزيادة أهميته النسبية فى النشاط الاقتصادى بوجه عام .

وقد ارتفع فعلاً نصيب القطاع الخاص فى الاستثمارات من ١٨٪ عام ١٩٨١ إلى ما يقرب من ٥٠٪ مع بداية خطة التنمية الثالثة .

● إعادة التوازن المفقود بين : الادخار والاستثمار ، والاستهلاك والانتاج ، والصادرات والواردات ، والقضاء على العجز التضخمى فى الموازنة العامة للدولة وقد أثمرت سياسة مبارك عن تحويل العجز المزمن فى ميزان المدفوعات الى فائض يقارب خمسة آلاف مليون دولار ، وانخفض معدل التضخم من ٢١,٣٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٠٪ عام ٩٣/٩٢ وانخفض عجز الموازنة العامة ليصل إلى ٧,١٪ من الناتج القومى العام الماضى .

● تضيق الفجوة الغذائية وتخطى مرحلة الاكتفاء الذاتى فى العديد من الصناعات ، وصدرنا ما يفيض عن الاحتياجات المحلية .

● وقد أصدر الرئيس مبارك بعد موافقة مجلس الشعب منظومة من التشريعات على طريق الإصلاح وتحرير الاقتصاد المصرى بدءاً بقانون الاستثمار وقانون فرض الضريبة على الأيلولة، والغاء ضريبة التركات، وقانون التجارة البحرية، وقانون الوظائف القيادية، وقانون سرية الحسابات بالبنوك المصرية وقانون قطاع الأعمال العام الذى يهدف إلى رفع أداء شركات القطاع العام ، وقانون باعفاء أذون الخزانة من الضرائب ، وقانون الضريبة العامة على المبيعات ، وقانون بتعديل قانون الإصلاح الزراعى ، وقانون البنوك ، وقانون سوق رأس المال ، وقانون انشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات ، وقانون إعادة تنظيم تنمية الصادرات المصرية .

ولابد من التنويه من أن تعديل قانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٩٢ كان بمثابة حركة تصحيح اقتصادية واجتماعية للآثار السلبية التى نجمت عن قانون الإصلاح الزراعى الصادر

سنة ١٩٥٢ رغم الايجابيات التى حققها باعتباره من أهم إنجازات ثورة يوليو سنة ١٩٥٢

### ● تحرير قطاع الأعمال واصلاح المتعثر من شركاته .

كان لابد من تحرير قطاع الأعمال العام وتطويره بتغيير الهيكل الانتاجي لوحده ومنه حرية الادارة ، مع الالتزام بأهداف انتاجية محددة ، وادخال اصلاحات مالية على نظام العمل فى الشركات . . حتى أصبحت القضية ليست بيع قطاع الأعمال العام أو تغيير ملكيته بنقلها إلى أفراد وإنما هى قضية الفصل بين الملكية والادارة . . وربط ادارة قطاع الأعمال العام بتحقيق أهداف الانتاج وتحريره من العقبات الادارية .

وتطلب ذلك كله تحرير قطاع الأعمال الخاص بتوسيع حيز الملكية الخاصة ومن خلال وضع سياسات مالية ونقدية تدعم أنشطته لتحقيق دوره الايجابى والمؤثر فى التنمية الاقتصادية .

وهكذا استطاع الرئيس حسنى مبارك أن يصوغ رؤية جديدة لاصلاح الاقتصاد المصرى بما يكفل انطلاقه ، رؤية تتفتح على كل التجارب السابقة والمعاصرة دون التزام بالنقل عنها بما يتناقض واتجاهات النسيج الوطنى ، كما أنه رفض أن يكون أسير أفكار ونظريات تجاوزها الزمن دون أن يعاديا أو يرفض الاستفادة بما فيها من ايجابيات .

ثالثا : مبارك . . والعدالة الاجتماعية :

ويأتى دور الرئيس مبارك فيؤكد على مبدأ العدالة الاجتماعية كواجهة للديمقراطية باعتباره احدى زواياها الهامة ، وذلك باعتبار أن البعد الاجتماعى فى الديمقراطية جزء لا يتجزء منها حفاظا على سلامة النسيج الاجتماعى . . هذا فضلا عن أهمية العدالة الاجتماعية فى تحقيق أهداف الاصلاح الاقتصادى بما يعود بالخير على جمع المصريين . وهكذا بدت محاور الديمقراطية والاصلاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية متكاملة متساندة . وقد عبر الرئيس مبارك عن أهمية العدالة الاجتماعية فقال بأن ( العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب المختلفة هى التى تحفظ اتزان مسيرة المجتمع وتصور وحدة الوطن ، تقضى عنه عوامل التناحر والشقاق وتزيد من ترابط النسيج الاجتماعى وتماسكه ( الاجتماع المشترك بين مجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٩١ ) .

● لقد أكد الرئيس الانسان حرصه الكبير على حماية محدودى الدخل وتصحيح أوضاعهم وتخفيف معاناتهم التى تؤرقه كإنسان وكمسئول وراع يتحمل المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتقه بالتزام ورضى كاملين ، وتأتى كلماته فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى مصداقا لهذا الالتزام نحو شعبه ونحو الجماهير العريضة فيه فهو يقول : « لم تكن هذه الهموم يوما ما بعيدة عن تفكيرى ووجدانى بل انها تمثل بالنسبة لى حملا ثقيلا يسبب لى كثيرا من الضيق والأرق ، لأننى - كما تعلمون - لا أعيش لحظة واحدة بعيدا عن اهتمامات الجماهير وآلامها . ورغم أنه ليس هناك مجتمع واحد يملك عصا سحرية يستطيع بها أن يتغلب على هذه

المشاكل بين عشية وضحاها ، فأننى أستطيع أن أقرر أن الباب مفتوح للأمل ، وأننا نستطيع أن نشاهد شعاع النور فى نهاية الطريق ، وأن المطلوب منا فى هذه المرحلة هو أن نعزز الأمل بالعمل .

لقد عبر الرئيس - فى أبلغ عبارة عن انتهائه الحقيقى للشارع المصرى ولهموم المواطنين المكافحين عندما قال « كنت ولا أزال أشعر طوال اليوم بهموم المواطن المصرى ، وأتعاطف معه فى العبء الثقيل الذى يحمله بصبر وجلد يستعين عليه بالعمل الشاق والاخلاص فى أداء الواجب ، والايمان العميق بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

اننى أشعر بشعور كل رب أسرة مصرية ، وهو يكافح ليل نهار لتوفير احتياجات أسرته من السلع والخدمات الضرورية ، ويعانى من أى ارتفاع فى أسعار هذه السلع والخدمات ، وبصرف النظر عن الضرورات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى تبرر رفع تلك الأسعار . ( الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ ) .

وطالب الرئيس جميع قوى الوطن بأن تخلع رداء الحزبية والتحزب وهى تخوض المواجهات الحاسمة فى العمل الوطنى لتتجهما مستخدمين تعدد الآراء وتعدد الأفكار وتعدد الخبرات سبيلا للوصول إلى القرار الصحيح ، الذى يرمى مصالح العارفين ومحدودى الدخل ، ويحترم حقهم فى حياة كريمة ، ننشدها للجميع فى نهاية المطاف .

● لقد أولى الرئيس مبارك اهتماما بالغا بقضية التعليم ، وشدد على وجوب إعطائه أولوية فائقة فى قائمة اهتماماتنا العامة وجعل موضوع اصلاح التعليم هو المشروع القومى الذى يجب أن نتبناه وفى السنوات التى تبتقت من هذا القرن ، مع إتاحة الفرص المتكافئة لكل أبناء الوطن فى التعليم .

وقدم الرئيس مبارك تصورا متكاملا لتحقيق هذا الهدف القومى الطموح فطالب مجلس الشعب فى خطابه فى افتتاح الدورة الماضية فى الرابع عشر من نوفمبر ١٩٩١ بالتعاون مع وزارة التعليم فى وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم فى مصر واصلاحه ، بحيث يأتى هذا الاصلاح مستجيبا للاحتياجات المتزايدة .

فقد أكد الرئيس فى اكثر من مناسبة ضرورة السير بخطى اسرع فى تطوير نظام التعليم فى مصر ، بحيث يتوافق هذا النظام ويتجاوب مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى وبحيث يؤدى الاصلاح المأمول الى زيادة قدرتنا على ادخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة المصرية .

● ومن أجل رسالة العدل الاجتماعى ، انطلقت التأمينات الاجتماعية فى عهده إذ زاد عدد المؤمن عليهم الذين يستحقون معاشا عند التقاعد من ١٠,٧ مليون الى ١٢ مليون مواطن ، وبذلك اصبح ١٢ من بين كل ١٣ أسرة فى مصر مؤمنا عليها ، ويستحق عائلها معاشا عند التقاعد .

● تم التوسع في نشر مظلة التأمين الصحى للعاملين في القطاع العام وقطاعات من العاملين في الحكومة ، فوصل عدد المؤمن عليهم صحيا الى ٣,٦ مليون فرد ، يمثلون ٤,٢٦٪ من إجمالى قوة العمل في مصر .

● ومن أجل رسالة العدل الاجتماعى ، تتحمل الدولة عبء تقديم عدد كبير من الخدمات المجانية أو المدعمة ، وتنفرد مصر ودولتان اخريان فقط من دول العالم الثالث بتقديم هذا الكم الهائل من الخدمات لابناء الشعب .

ويتم تقديم الدعم لاسعار السلع التموينية الاساسية ، كما يتم الدعم للاقمشة الشعبية ، ونقدم الدعم لبعض اصناف الادوية والبان الاطفال ، ودعما للاسكان الشعبى والتعليم ، ونقل الركاب بوسائل النقل العامة ، والخدمات الصحية ، ودعم الاسمدة والمبيدات ومستلزمات الزراعة .

وقد بلغ إجمالى تكاليف هذه الخدمات عام ١٩٨٦ ، حوالى ٤٥٣١ مليون جنيه اى ما يقرب من ٣٥,٥٪ من إجمالى ايرادات الدولة السيادية والجارية .

● لقد وضع الرئيس مبارك يده على مكنن احدى المشكلات الاساسية التى يعانى منها المجتمع المصرى في المرحلة الحاضرة وهى البطالة ، واحساسه بهيوم ومشاكل الاسرة المصرية والاب المصرى من جرائها حين قال « اننى اشعر بشعور كل اب مصرى ، حين أجد آلاف من الشباب القادر على العمل عاجزين عن العثور على عمل يتيح لكل منهم ان يعبر عن طاقاته الكامنة ، يحقق ذاته ويبنى مستقبله ، وليس اقصى على نفسى من التفكير فيما ينال هذه الفئة من شباب مصر من إحباط فضلا عن حرمان الوطن من هذه الطاقة الشابة القادرة على الانجاز والبناء »

على ان الرئيس بمنهج علمى واضح وبتخطيط متكامل لم يقتصر على مجرد توصيف المشكلة او تحديد أبعادها بل كان تركيزه الاساسى على ان يرسم طريق الحل وان يحدد الاولويات ومن ثم فإنه وهو يرسم اولويات العمل الوطنى وضع في مقدمتها هدف توفير العمل المنتج لكل قادر على العمل ، واذا كان العمل حقا فهو ايضا واجب قومى ، وعلينا ان نيسر لكل مواطن قادر ان يؤدى هذه الفريضة الوطنية .

على ان الرئيس أكد في وضوح وصراحة كاملتين ان الدولة لا تستطيع وحدها ان تتصدى لهذه المشكلة بابعادها المتفاقمة كل عام ، ولا بد ان تتضافر كل الجهود للتخفيف من حدتها . وأكد الرئيس حرصه على اضطلاع كل مؤسسة بمسئولياتها ومهامها وعلى اتاحة اوسع فرصة للمشاركة الجماهيرية والمؤسسة في حل المشكلات القومية الملحة حين حرص على ان يؤكد للمجلس ( لا أريد ان اطرح عليكم افكارا معادة مكررة ، او ان استطرد في الحديث بالتفصيل عن البدائل المتاحة لمواجهتها ، وان مجلسكم الموقر بحكم معاشته

للجواهر وهمومها ومشاكلها - قادر على الاسهام بنصيب كبير في تقديم الافكار والمقترحات، البناءة في هذا الشأن .

على ان الرئيس اشار أيضا الى الامكانيات المتاحة لمواجهة مشكلة البطالة سواء من خلال تشجيع دور القطاع الخاص في توظيف الشباب والخريجين الجدد وما يمكن ان ينجم عنه من خير عميم على الاقتصاد الوطنى والاستقرار الاجتماعى ومطالبته بتوجيه مزيد من الاهتمام للصناعات الصغيرة وخاصة في المدن الجديدة باعتبارها المجال الرئيسى لاستيعاب العمالة الجديدة دون تكلفة كبيرة .

وكذلك من خلال تعزيز قدرة القطاع العام على استيعاب العمالة المتاحة له بالتوسع في تصنيع معدات الانتاج وادواته .

رابعا : مبارك . . والسياسة الخارجية :

جاء عصر مبارك في زمن تزايدت فيه التحديات بعد تفكك النظام الدولى القائم على قطبين . . وانتشار النزاعات العرقية والطائفية على طول العالم وعرضه مما جعل استقطاب الرأى العام للقضية القومية امرا بالغ الصعوبة .

فبالنسبة، للعالم العربى . . كانت علاقتنا الدبلوماسية مقطوعة مع كل الدول العربية عدا ثلاث دول ، وعلاقتنا بالعالم الاسلامى والافريقى ودول عدم الانحياز علاقات تتسم بالفتور الشديد . . وباختصار كانت مصر تعيش في جزيرة معزولة داخل دوائر حركتها الحيوية التى اكسبت التحرك المصرى على الدوام الثقل والفاعلية المؤثرة في مختلف المجالات .

واخذ الرئيس مبارك يعيد بناء الجسور المهدمة ، ويبعث الدفء في الطرق المهجورة . . واستطاع بمهارة نادرة ان يظفر باحترام وتقدير العالم كله والدول العربية والاسلامية والافريقية التى تسابقت غداه مؤتمر عمان في إعادة علاقاتها بمصر . . وعادت مصر الى الجامعة العربية وعاد مقر الجامعة العربية الى القاهرة واستردت مصر عضويتها بالمؤتمر الاسلامى . ولا زال صوت القائد يتردد في كل الدروب العربية مرددا كلماته في الدار البيضاء في اول اجتماع يحضره رئيس مصرى بعد انتهاء القطيعة عارضا اقتراحاته لاعادة بناء العلاقات العربية المتهترئة . . استمسكا بالصلحة القومية ودون ان يفرط في الارادة المصرية التى اختارت السلام العادل ، واحترام قواعد الشرعية ومبادئ واحكام القانون الدولى ، واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في شئوننا الداخلية ، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها والتعاون الدولى والاعتماد المتبادل بين الدول ، على اساس من الحق والعدل .

وقد حرص الرئيس على مصارحة الشعب بالحقائق والرجوع إليه فيما قد يلزم بالامة

العربية من أزمات وما يواجهها من تحديات حيث التقى سيادته في ١٥/٤/١٩٩٢ بممثلي الشعب من أعضاء اللجنة العامة ولجان العلاقات الخارجية والشئون العربية والدفاع والامن القومي بمجلسي الشعب والشورى لشرح ابعاد الموقف بالنسبة للامنة الليبية / الغربية والموقف المصري تجاهها والجهود التي بذلتها مصر لاحتواء هذه الامنة ، وأوضح ان المبادئ التي حكمت الموقف المصري هي احترام الشرعية الدولية والحفاظ على سلامة الشعب الليبي وصيانة ثرواته وموارده وتخفيف المعاناة عنه ، وان يكون القرار الاخير للشعب الليبي ولقيادته .

وقد ظل الرئيس وفيما لهذه المبادئ تحت اقصى الظروف والملايسات ، تمسك بها وطبقها الى ابعد مدى في حنة غزو العراق لاراضي الكويت ، وقبلها عندما تعرضت العراق لاعتداء من ايران ، وخاض معركة دبلوماسية مريرة حتى استردت مصر ارض طابا .

واستطاعت سياسته ان تقنع الذين قاطعوا مصر لتوقيعها معاهدة كامب ديفيد ان يجلسوا الى مائدة المفاوضات مع اسرائيل للبحث حول وسائل اقرار السلام في المنطقة .

وقام بعلاقات تعاون وثيق مع دول افريقيا ووقفت مصر في اهم مشاكلها تكافح معها من أجل القضاء على الاضطهاد والتمييز العنصري والحفاظ على مواردها ، وحل مشكلة الديون الافريقية . كما قام بعلاقات متوازنة مع كافة مناطق العالم ، في اوربا ، وفي الولايات المتحدة وكندا ، وفي امريكا اللاتينية ، وفي آسيا ، وفي استراليا .

وقد تعاطف تقدير الاسرة الدولية والعربية والافريقية لسياسة مبارك الحكيمة المعتدلة الشريفة ، وعبرت عن هذا التقدير باسقاط جزء من ديون مصر .

وفي المجال العربي تمثل هذا التقدير في اسقاط الدول العربية لديونها قبل مصر وفي استجابة كل من الدولتين العربيتين الشقيقتين المملكة العربية السعودية وقطر لوساطته حول نزاع الحدود بينهما ، الامر الذي يمثل سابقة هي الاولى في مجال تسوي العلاقات العربية بالطرق السلمية الاخوية ، ويفتح بابا جديدا لرأب الصدع في العلاقات العربية .

وقد كان اختيار الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد امينا عاما لجامعة الدول العربية بالاجماع اقرارا باسترداد مصر لدورها الريادي داخل اسرتها العربية بفضل سياسات مبارك المتزنة الحكيمة . كما كان اختيار الدكتور بطرس غالي أمينا عاما للأمم المتحدة كأول مصري وعربي وافريقي لهذا المنصب تنويجا لجهود السياسة المصرية بقيادة مبارك على الصعيد الدولي .

كان لمشاركة فصائل من القوات المسلحة المصرية في قوات حفظ السلام في كل من البوسنة والهرسك والصومال الدولتين الاسلاميتين انعكاس لسياسة مصر الداعية للسلام ودورها المأمول داخل النظام الدولي الجديد .

وقد كان مبارك في قيادته للعمل الوطنى من خلال هذه المحاور الاربعة - قائدا وزعيما ، وقادرا على تجميع القوى والطاقات ، وقادرا على احداث التوازن بين آمال الناس والتميز بين الخيال والحقيقة ، وقادرا على الانجاز الرائع ، وقادرا بحكمته على التعامل مع التناقضات والوصول الى المسار الصحيح .

والآن وبعد هذه الاطلالة السريعة على إنجازات مبارك .. أظن ان سؤالنا الذى طرحناه فى البداية قد سقطت من أمامه علامة الاستفهام .. واعتقد انه نعم لمبارك فترة رئاسة ثالثة .

سيقولها كل مخلص من أجل مزيد من العطاء والبناء .. من أجل الاستقرار والامان .. من أجل مصر .

فى ضوء كل ما تقدم ... وهو جزء من كل ... اقول نعم لمبارك فترة رئاسية ثالثة .



## لماذا حسنى مبارك لفترة رئاسة ثالثة

بقلم الدكتور:  
مصطفى كمال حلمى

رئيس مجلس الشورى



إن قيادة مثل حسنى مبارك وهو المصرى الصميم بحكم نشأته وسط نجوع هذا الشعب ، واحساسه بكل مشاعرها ، وبكل ما يراودها من آمال كبيرة ، وبحكم تكوينه على مبادئ الوطنية ، والانضباط والجدية والحسم فى مواجهة المواقف ، والاستعداد الفورى للتضحية بالحياة من أجل تحرير تراب هذه الأرض الطاهرة ، وبحكم تاريخه السياسى كنائب لرئيس الجمهورية ، عاش فترات مصر العvisية ، والصراع السياسى من أجل السلام ، والعمل الاقتصادى الكبير من أجل تحقيق التقدم والأمن والرخاء للشعب ، وبفضل ما يتحلى به من قيم ومبادئ رفيعة ، تقوم على تأصيل الحرية ، والديمقراطية ، والشورى ، وسيادة القانون ، والعدل ، والشرعية ، والتنمية الاقتصادية الاجتماعية المتواصلة من أجل صالح جموع المواطنين وتحقيق التقدم .

مثل هذا القائد الذى شهد الشعب باخلاصه ووفائه وجهده الموصول وسعيه الدائب لكل ما فيه خير الشعب وتقدمه ، واهبا نفسه من أجل تحقيق آمال الشعب ورفعته الوطن والمواطن . هذا القائد الذى لا يعرف غير الاخلاص للوطن والشعب التزاما ووفاء ، فهو المقاتل الذى لا يعرف التراجع عن الحق ولا يغيب عنه الهدف ، ولا يرضى بغير تحقيق الأمن والأمان لكافة أبناء الوطن .

وقد حرص الرئيس القائد على تحقيق الأهداف المرجوة بالتخطيط السليم ، والمتابعة الجادة ، وانطلق بعزم أكيد واخلاص مطلق ، يؤكد أركان الديمقراطية السليمة ، ليكون من حصيلتها فكرا جماعيا مستثيرا ، يشكل بواسطتها طاقة عمل متوحد ، يصون مجالات التنفيذ من الخطأ ، ويحميها من عوامل التعثر ، ويدفع بسواعد أبناء هذا الجيل انطلاقات النمو إلى آفاق أوسع وأرحب .

ان هذا القائد الذى سطر فى أشرف صفحات تاريخنا المعاصر دوره القائد فى نصر أكتوبر العظيم ، ويسطر الآن بجهده الموصول ليلا ونهارا وقائع تقدمنا السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، والثقافى ، والدولى . هذا الزعيم نبايه لفترة رئاسة ثالثة كى يستمر فى عطائه الموفور قائدا لمسيرة التقدم والأمن على الساحة الداخلية فى مختلف قطاعات الانتاج والخدمات ، ولدوره المشهود فى مجالات العمل الخارجى ، وهو الدور الذى أكد مكانة ومصداقية مصر على مختلف الساحات العربية والإسلامية والافريقية والدولية .

لقد ولى الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية فى ظروف غاية فى الدقة والتعقيد ، وكانت مهمته شاقة وصعبة ، وقد أمكنه بحكمته وقدراته أن يجتاز هذه المواقف ، وينطلق بالتخطيط السليم ، والتنفيذ الجاد لتحقيق النمو المطلوب والخير لشعب مصر .

ومن هنا كانت بداية ولايته تحمل شعار « الأمن والاستقرار » وكانت بحق تلك المقدمة الصحيحة لاعادة السكنية إلى النفوس كى يتفرغ الجميع لمواجهة التحديات واعادة بناء ما استهلكته واستنزفته الحروب .

وراح القائد فى حكمة وأناة يلم شتات كافة القوى الاجتماعية والسياسية ، فيأمر بالافراج عن المعتقلين السياسيين ، ويلتقى بمختلف الفئات والتيارات ، ويدير حوارا مع القوى السياسية والحزبية بغية الوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار واعلاء المصلحة العليا من أجل مصر .

ونجح القائد ، فى لم الشمل من مختلف القوى السياسية ، وواصل مسيرته المظفرة فى ثبات وهدهد ، وكان فى كل ذلك منطقيا وعلميا وموضوعيا . ومضت المسيرة تحت قيادته الرشيدة على طريق التقدم والأمن والاستقرار ، وعلى طريق تقدمها أفرغت إرادتها المصممة على اقتحام مختلف المشاكل والعمل على حل مختلف القضايا ، ولكنها لم تلجأ إلى أسلوب الحلول الجزئية ، أو المسكنات الوقتية ، أو الواجهات البراقة والخادعة ولكنها غاصت إلى الأعماق ، ووصلت إلى جذور القضايا والمشكلات ، مهما كان الأمر شاقا وصعبا ، إذ رأى القائد بحكم المسئولية التاريخية أن يوازن بين ما هو قائم ، وما هو قادم ، أن يعمل لهذا الجيل وللأجيال القادمة ، فاندفع ومن معه من المخلصين من أبناء هذا الشعب العظيم يبنى ويعمر وينهض بكل ميادين الزراعة والصناعة والخدمات . ولم يكن اندفاعه وليد الخاطر ، أو ردود أفعال ، وإنما كان تخطيطا علميا مدروسا ، ومنهجيا فى اطار زمنى يحقق المستهدف الوطنى منه .

ففى معالجته لتلك التحديات كان القائد صادقا مع شعبه فى انه التزم بالتأكيد على الديمقراطية ، وسيادة القانون ، والشرعية والتكافل الاجتماعى كقاعدة لتحقيق خطط التنمية ورفع مستوى المعيشة لكل مواطن .

إن التجربة الديمقراطية التى نعيش فى ظلها اليوم ، وننعم فيها بالأمن والاستقرار ، وبحرية ممارسة العمل السياسى من خلال القنوات الشرعية ، وبحرية التعبير الكاملة التى تتيح التفاعل بين الرأى والرأى الآخر فى اطار المصلحة العليا للوطن ، تمثل التجسيد الحى لفكر الرئيس القائد محمد حسنى مبارك ، وتعكس إيمانه العميق بالحرية والديمقراطية ، واختياره الوقوف إلى جانبها منذ أول لحظة لتوليهِ المسئولية منذ أكتوبر ١٩٨١ ، وحتى الآن .

ولنستعرض معا بعضا من انجازات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك وذلك على سبيل المثال لا الحصر . . فعلى الساحة الداخلية تزخر مصر الآن بأثنى عشر حزبا لها صحفها المعبرة عن رأياها ، بالإضافة إلى الصحف القومية وبما يتيح للرأى العام أكثر من ٢٨٠ جريدة ومجلة حزبية ، وسياسية ، وثقافية ، وعلمية ، وفنية ، واجتماعية . . تمارس فيها الكتابة بكل حرية دون قيد إلا ضمير الكاتب وحكم القانون .

كما تمارس الحرية دون قيد فى مجلسى الشعب والشورى حيث تتاح للسادة الأعضاء من كافة الاتجاهات السياسية الفرصة كاملة للتعبير عن آرائهم فى مختلف قضايا العمل الوطنى ، الداخلى ، والخارجى ، من خلال طلبات الاحاطة ، أو الأسئلة ، أو الاستجابات ، أو مناقشة بيانات السيد رئيس الجمهورية فى جلسات افتتاح الدورة البرلمانية ، أو بيان السيد رئيس مجلس الوزراء أمام

مجلس الشعب ، كما تمارس هذه الحرية كاملة في المجالس الشعبية المحلية وغير ذلك من المؤسسات والمجالس .

لقد قاد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بكل حكمة مسيرة الاصلاح الاقتصادى منذ أن دعا إلى عقد المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ وحتى الآن ، في اطار دراسات متعمقة ، قامت بها مختلف مؤسسات الدولة ، وكافة القوى السياسية ، والمتخصصة ، فجاءت القرارات رصينة ، متدرجة ، تراعى طبيعة المجتمع ، والأبعاد الاجتماعية ، وأنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية لمواكبة عملية الاصلاح الاقتصادى .

وكانت خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية الأولى والثانية ، ووجه السيد الرئيس بأولويات هذه الخطط ، وفي مقدمتها اصلاح البنية الأساسية ، لما لها من آثار حاكمية في مجال الخدمات والانتاج ، وكلنا يلمس نتيجة الجهد الكبير الذى بذل في هذا المجال من طرق ، وكبارى ، وموانئ ، ومطارات ، وسكك حديدية ، ونقل برى ، وجوى ، وبحرى ، وخدمات التليفونات والتليكس كما كان الاهتمام الواضح بتوفير مصادر الطاقة اللازمة لخطط التنمية ، بالإضافة إلى محطات القوى الهيدروليكية المائية ( السد العالي ) ومحطات القوى الحرارية ، وحدث في هذا المجال طفرة كبيرة نشعر بها جميعا ، بل وأمنت البلاد خلال سنوات نقص الموارد المائية بسبب قلة الأمطار من وسط أفريقيا والتي تجاوزت ثمانى سنوات . . كما تم استكشاف العديد من حقول البترول والغاز الطبيعى ، كما كان من بين الأولويات اجراء عملية الاحلال والتجديد لمصانعنا ، وتوفير كافة الفرص لها للانطلاق في تحقيق أهداف التنمية بأبعادها المختلفة ، ففى قطاع الزراعة تم التوسع الأفقى والرأسى ، والافادة المثلى من الموارد المائية ، واستصلاح مئات الآلاف من الأقدنة لتنضم إلى أرضنا الطيبة في عطاياها ، لتوفير الغذاء لجموع الشعب ، بالإضافة إلى التصدير ، وذلك كله ، بالإضافة إلى دعم الخدمات الأساسية للمواطنين ، من تعليم ، ورعاية صحية ، واسكان ، وتأمينات . .

وبصورة عامة جاءت الخطة الخمسية الثانية لتكمل الخطة الخمسية الأولى ، ولتنطلق إلى الآفاق الرحبة الخطة الخمسية الثالثة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ، والتي تركز على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة ، والنهوض بالانتاج الزراعى والصناعى ، بما يحقق حاجات المجتمع والتصدير ، والاستخدام الأمثل للموارد المائية ، والعناية بمصادر الطاقة التقليدية والجديدة والمتجددة ، وترشيد استخدامها على الوجه الأمثل ، والعناية بالبنية الأساسية ، وتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادى التى تأخذ سبيلها المتدرج استنادا إلى ما سبق أن أجرى من دراسات في المؤتمرات المتخصصة والمؤسسات التنفيذية والتشريعية ، مع الحرص على مراعاة الأبعاد الاجتماعية لعملية الاصلاح . . وكذلك اعطاء التعليم باعتباره عنصرا أساسيا حاكما في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والانمائية ، اهتماما كبيرا باعتباره مشروعا قومى حتى نهاية هذا القرن .

كما تحظى مختلف الجوانب الاجتماعية الأخرى باهتمام متزايد حرصا على توفير الخدمات الأساسية لكافة المواطنين وبشكل أفضل ، مع الاهتمام بالمدن الجديدة والمجمعات الصناعية بها ، والعناية

بالتنمية الريفية بكل أبعادها نهوضا بالخدمات الأساسية بها ، وتوفيرا لسبل انطلاقها كوحدة انتاجية زراعية وصناعية صغيرة ، وحرفية ، وريفية .

وقد أكد الرئيس دائما أنه لا وقت للضياع ، وانه قد حان وقت العمل المخلص البناء وانفتح السبيل أمام كل المخلصين من أبناء هذا الشعب كى يبنوا نهضتنا .

وكان لمكانته المرموقة وسياساته الرشيدة على المستويين الداخلى والخارجى أثره الكبير فى تأكيد مكانة ومصداقية مصر على كافة الأصعدة العربية والافريقية والإسلامية والدولية ، وكان من بين نتائج ذلك اسقاط ٥٠٪ من الديون المستحقة على مصر وجدولة النصف الآخر مع توفير فترات سماح مناسبة وذلك كله بما يمكن مصر من الانطلاق فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية

المتواصلة ، كذلك كان من بين انجازات السيد الرئيس توفير الثقة والطمأنينة لرءوس الأموال الوطنية والقضاء على السوق السوداء ، ومن ثم تدافعت مدخرات المصريين فى الداخل والعاملين فى الخارج على البنوك لتتعاطم أرصدها من النقد المحلى والأجنبى اللازم لتنفيذ خطط التنمية الطموح .

وقد شهدت مصر مواقف حازمة وثابتة للقائد لا يحامل فيها أحدا ولا يتقبل فيها قولا إلا كلمة القضاء وسيادة القانون ، ومن ثم انحسرت عوامل الفساد والافساد ، وبدأت معالم الانضباط الاجتماعى تسود مختلف التعاملات والنشاطات فى المجتمع . وعلى جانب آخر لم ينس القاد تلك الفئات الكادحة من محدودى الدخل ، فكان دائما حريصا على توفير كل مقومات الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأفرادها ، وراح يتلمس كل فرصة للارتفاع بمستواها وزيادة دخلها كى تكون قادرة على مواجهة أعباء الحياة .

أما السمة المميزة لعصر الرئيس محمد حسنى مبارك فى مجال السياسة الخارجية ، فتتمثل فى السياسة الخارجية المتوازنة التى يأخذ بها سيادته ، فلم تعد سياستنا الخارجية أحادية القطب ، بل انها سياسة متكاملة ، متوازنة ، مع الغرب والشرق ، مع دول الشمال والجنوب ، مع الدول العربية ، والدول الافريقية ، والدول الإسلامية ، ودول عدم الانحياز ، ومجموعة الـ ٧٧ ، مع الأمم المتحدة ، ومختلف وكالاتها المتخصصة .

ولعلنا نشير إلى عالمنا العربى ، فالرئيس القائد يؤكد دائما أن أمن الأمة العربية كل لا يتجزأ وأن قدرتها على التقدم فى توحيد صفوفها ، وأن تحقيق ارادتها لا يتولد إلا من وحدة حركتها ووحدة هدفها .

ولهذا مد الزعيم اهتمامه الكبير إلى واقع أمته وبذل جهدا ونشاطا مكثفا لاستعادة التضامن العربى من خلال الاتصالات واللقاءات مع الأشقاء العرب وذلك من أجل سلام الشعوب العربية وأمنها وحريتها وعزتها ورفاهيتها .

كما نجح الرئيس حسنى مبارك فى اقناع المجتمع الدولى كله بالتحرك الجاد لايجاد حل عادل

وشامل لمشكلة الشرق الأوسط وقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره .

هذا هو القائد والزعيم . . وهذه هي مواقفه الوطنية والقومية والدولية والتي تهدف جميعا إلى تحقيق الغايات الوطنية والقومية .

فهل وضحت بعد الإجابة على التساؤل المطروح . .

أعتقد ان الإجابة قد وضحت بالفعل وأن الشعب الوفي الأمين يتمسك بالسيد الرئيس محمد حسنى مبارك قائدا لمسيرة الولاية الثالثة استكمالاً لمسيرته المخلصة التي مارسها السيد الرئيس بكل الوطنية والطهارة والكفاءة والحكمة خلال الولايتين الأولى والثانية .



# مبارك ومصر الخضراء

بقلم الدكتور :  
يوسف والي

نائب رئيس الوزراء ووزير  
الزراعة واستصلاح الأراضي  
وأمين عام الحزب الوطني



حقق قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي انجازات كبرى في عهد الرئيس محمد حسنى مبارك . . سواء على مستوى انتاج المحاصيل والخضر والفاكهة أو التوسع في زراعة الصحراء أو الانتاج الحيوانى والداجنى .

ويؤكد هذه الحقيقة أن مصر التى زادت ١٥ مليون نسمة فى فترة حكم الرئيس مبارك لم تشهد اختناقات غذائية مثلما كان يحدث من قبل .

ان الانجازات ضخمة والحديث عنها يحتاج الى تفاصيل كثيرة .

- ارتفعت قيمة الناتج المحلى الزراعى من ٤,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٠ إلى ١٣,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٠ بزيادة نحو ٢٨٪ مما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية لهذا الناتج إلى جملة الناتج المحلى من القطاعات السلعية من نحو ٢٥,٧٪ إلى أكثر من ٢٨٪ وبذلك أصبح قطاع الزراعة يساهم وحده بنحو خمس قيمة الناتج المحلى الاجمالى رغم حصوله على ٨,٩٪ فقط من حجم الاستثمارات القومية .

وتضاعفت قيمة الصادرات الزراعية ثلاث مرات حيث ارتفعت من نحو ٣٦٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٠١٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ .

- كما زادت قدرة القطاع الزراعى بشكل كبير على استيعاب أعداد كبيرة من القوة العاملة فى اطار سياسة استصلاح الأراضي حيث بلغ حجم العمالة المشتغلة بقطاع الزراعة نحو ٤,٨ مليون فرد . وهذا يعنى أن قطاع الزراعة يعول نحو نصف سكان مصر بافتراض أن متوسط حجم الأسرة ٥ أفراد .

- ارتفع معدل النمو فى القطاع الزراعى من ٢,٦٪ فى أوائل الثمانينات إلى ٣,٢٪ عام ١٩٩٠ ويعتمد نحو ٧٠٪ من أنشطة قطاع الصناعة على المنتجات الزراعية .

وزادت المساحة الأرضية من حولى ٥,٨٨٠ مليون فدان عام ١٩٨١ إلى حوالى ٧,٤٩٢ مليون فدان عام ١٩٩٠ مما ترتب عليه زيادة المساحة المحصولية من ١١,٩٨ مليون فدان إلى ١٤,٢ مليون فدان خلال نفس الفترة على أساس معامل تكثيف بلغ ١,٩ .

وفى مجال البحوث الزراعية تم انشاء مركز البحوث الزراعية بالقرار الجمهورى ١٩ لسنة ١٩٨٣ يضم ١٤ معهدا بحثيا متخصصا وهو أكبر مركز للأبحاث الزراعية التطبيقية بالشرق الأوسط يضم ٣٣ محطة بحوث اقليمية فى مختلف أنشطة الانتاج الزراعى . وقد نجح هذا المركز فى أداء دوره الرئيسى وهو توليد تقنيات زراعية متطورة انعكست على زيادة انتاجية



مختلف المحاصيل والانتاج الحيواني وأمكن تحقيق التكليف الذى كلف به قطاع الزراعة برفع انتاج محاصيل الحبوب من ٨ ملايين طن عام ١٩٨٢ إلى ١٤,٦ مليون طن عام ١٩٩٢ .

وعلى سبيل المثال زادت انتاجية محصول القمح من ٩,٠٠٠ أردب / فدان عام ١٩٨٠ إلى ١٥,٨٦ أردب / فدان عام ٩٢ كما زادت انتاجية الأذرة الشامية من ١٢,١ أردب / فدان إلى ١٩,٢٠ أردب / فدان وانتاجية الأرز من ٢,٤٥ طن / فدان إلى ٣,٢ طن / فدان وانتاجية الأذرة الرفيعة من ١١,٢ أردب / فدان إلى ١٥,٣٨ أردب / فدان خلال نفس الفترة ، كما تقوم أجهزة البحوث باستنباط الأصناف الجديدة عالية الجودة المقاومة للأمراض ودراسة المشاكل التى تواجه الانتاج الزراعى وإيجاد الحلول المناسبة لها وتوصيلها للزراع من خلال أجهزة الارشاد الزراعى .

- تم تغيير فلسفة عمل جهاز الارشاد الزراعى بما يضمن وصول مستوى الارشاد الى مستوى الحوض والعمل على أهمية التدريب المستمر لهذا الجهاز والتنسيق الدائم مع الأجهزة البحثية .

أما فى مجال تحسين الأراضي الزراعية والنهوض بمستوى انتاجيتها يقوم جهاز تحسين الأراضي بإجراء عمليات التحسين للأراضي الزراعية الضعيفة والتى تشمل حرث تحت التربة وإضافة الجبس الزراعى ورفع كفاءة شبكات الري والصرف واستخدام أشعة الليزر فى تسوية التربة لتوفير مياه الري ، وزادت المساحة المنفذة بها عمليات التحسين من ١٢٩ ألف فدان عام ١٩٨٠ إلى ٦٦٨ ألف فدان عام ١٩٩٢/٩١ . كما تم أيضاً إنشاء الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لتنفيذ خطة التوسع الأفقى وطرح وإسناد أعمال الاستصلاح إلى الشركات المتخصصة لتتولى تنفيذ أعمال البنية الأساسية ، وقد بلغ ما تم اضافته من أراض جديدة إلى ما يقرب من ١,٣ مليون فدان ساهم فيها القطاع الخاص بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ .

وفى مجال مقاومة الآفات تم تطبيق برنامج المكافحة المتكاملة (IPM) الذى يساير التطور العالمى فى الحد من التلوث البيئى وترشيد استخدام المبيدات توفيراً للتكاليف من خلال التوسع فى المقاومة اليدوية والبيولوجية حيث أمكن خفض كمية المبيدات المستخدمة فى العامين الأخيرين من ٥ آلاف طن عام ١٩٨٩ إلى ٣,٥ ألف طن عام ١٩٩٠ ، وادى ذلك إلى خفض قيمة المبيدات المستخدمة من نحو ٦٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٥,٤ مليون مليون دولار ١٩٩٠ ، كما تم خلال الثمانينيات إنشاء ١٧ محطة رئيسية وفرعية لمقاومة الجراد وتم التنسيق الاقليمى مع الدول المجاورة فى هذا المجال .

وقد تم خلال العقد الماضى إنشاء ٩١ محطة خدمة آلية منتشرة فى مختلف محافظات الجمهورية تم تحويلها إلى شركة للزراعة الآلية لرفع كفاءة تقديم الخدمة الآلية للزراع بأسعار مناسبة .

وتم انشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالقرار الجمهوري ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بما حدد اطارا وسياسات واضحة للاهتمام بالثروة الحيوانية وصحة الحيوان بالتخطيط العلمي للارتقاء بالكفاءة الانتاجية للحيوانات ووقايتها من أخطار الأمراض الوبائية الوافدة إلى البلاد ، وقد أمكن خلال الثمانينيات زيادة عدد المجازر من ٢٥٠ إلى ٣٦٠ مجزرا منها ١٠ مجازر آلية ، وزيادة مراكز رعاية الحيوان الحكومية والذاتية من ٧٧٣ مركزا إلى ١٢٠٠ مركز والمحاجر البيطرية من ١٥ محجرا إلى ٢٦ محجرا ومراكز التحصين ضد أمراض الدواجن من ١٩٠ إلى ٢٢٢٦ مركزا ومراكز التلقيح الصناعي من ٥ إلى ١٦ مركزا ، كما تم انشاء ٥ وحدات لانتاج النتروجين السائل لخدمة هذه المراكز .

كما تم انشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالقرار الجمهوري رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بهدف تنمية وتطوير مصادر الانتاج الطبيعية وتطوير الاستزراع السمكي والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد وتطهير البواغيز والبحيرات والممرات المائية ، ولقد أدى ذلك إلى زيادة الانتاج السمكي من ١٤٠ ألف طن حتى منتصف السبعينيات إلى ٣٤٥ ألف طن عام ١٩٩١ مع التوسع في زيادة تصدير الأسماك الفاخرة تقدر قيمتها بحوالى ٣٠ - ٤٠ مثل تيممة الأسماك الشعبية التي يتم استيرادها ، ولقد بلغت كمية الأسماك الفاخرة المصدرة سنويا نحو ٢,٩ ألف طن وبذلك تغطي قيمة صادراتنا من الأسماك قيمة جميع الواردات السمكية . - وفي مجال الاستزراع السمكي فقد تمت إقامة مرابى ومزارع سمكية على مساحة ١٠٠ ألف فدان تعمل غالبيتها وبعضها - مع توفير احتياجاتها من الزريعة والارشاد اللازم وإقامة مصانع أعلاف متخصصة للأسماك - والتوسع في زراعة الأسماك في حقول الأرز والتي بدأت في ٥٠٠ فدان في ١٩٨٣ إلى أن وصلت إلى نصف مليون فدان في العام السابق - ويتم توفير الزريعة لها من وزارة الزراعة بدون مقابل وتعطى انتاجية حوالى ٢٥ - ٣٠ ألف طن .

في مجال إنتاج اللحوم الحمراء والألبان والدواجن والبيض، تم زيادة انتاجها من ٣٤٣ ألف طن إلى ٥٦٥ ألف طن من اللحوم الحمراء ومن ٢٤٠ ألف طن إلى ٦٣٢ ألف طن من الدواجن ومن ٢٠٤ أطنان إلى ٢٩٩٢ طنا من الألبان ومن مليار و٩٨٧ مليون بيضة إلى مليارين و٩٩٠ مليون بيضة .

إن جملة ماتم استصلاحه في السنوات العشر الأخيرة من أراض جديدة فاق ماتم استصلاحه في الخمسين عاما السابقة لها ، وقد بلغت جملة مساحة الأراضى الجديدة نحو ١,٢ مليون فدان وتقوم سياسة الوزارة على تشجيع القطاع الخاص في القيام بعمليات استصلاح الأراضى مع قصر دور الدولة على القيام بأعمال البنية الأساسية ويتولى القطاع الخاص ممثلاً في الجمعيات التعاونية المتخصصة أعمال الاستصلاح والاستزراع ويقوم الأفراد بأعمال الاستصلاح الداخلى والاستزراع .

وتنفيذ مشروع مبارك لشباب الخريجين الذى يهدف إلى إيجاد فرصة عمل منتجة للشباب

من خلال توزيع جزء من المساحات التي تولت الدولة تنفيذ أعمال البنية الأساسية لها عليهم بواقع ٥ - ٦ أفدنة مع إنشاء مسكن لكل خريج مع تقسيط ثمن الأرض والمسكن على أقساط لمدة ٣٠ عاماً مع فترة سماح ٤ سنوات وبذلك تتحمل الدولة ٢٥ ألف جنيه لتوفير فرصة عمل لكل خريج بهذا المشروع وقد تم توزيع ٤٢ ألف فدان عام ٨٧/٨٨ على ٧٦٨٣ خريجاً وحوالي ٦٠,٥ ألف فدان عام ١٩٨٩ على ١١ ألف خريج وتم هذا العام توزيع ٧٥ ألف فدان بنفس الشروط .

- التوسع في زراعة المحاصيل البستانية في الأراضي الجديدة بما انعكس على زيادة إنتاج الخضر من ٨,٠٢ مليون طن عام ١٩٨١ إلى ١٠,٣٦ مليون طن عام ١٩٩٠ وزيادة إنتاج الفاكهة من ١,٩ مليون طن إلى ٤,٤ مليون طن خلال نفس الفترة .

وفي إطار توجيهات القيادة السياسية يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرائد في مسيرة التحرير الاقتصادي والتوسع في زيادة دور القطاع الخاص وذلك في إطار سياسة جديدة ودور جديد لقطاع الزراعة ويرتكز على التخطيط التأثري والتوجيهي . وترك آليات السوق لتعمل دون تدخل من الدولة بدلاً من التخطيط المركزي القائم على الفرض والاجبار للزراع وذلك لزيادة الحافز لدى الزراع بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد وزيادة العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي وتمثل إنجازات القطاع الزراعي في هذا المجال فيما يلي :

● إلغاء التوريد الإجباري لنحو ١٤ محصولاً رئيسياً ولم يعد يبقى تحت هذا النظام سوى القطن وقصب السكر وجار تحريرهما من خلال تعديل الحوافز السعرية حيث بلغ سعر توريد محصول القصب ٦٦ جنيه / طن عام ١٩٩٢ بعد أن كان ٢٧, ١٥ جنيه / طن عام ١٩٨٠ ، كما تم رفع سعر توريد القطن إلى ٦٠٪ من السعر العالمي عام ١٩٩١ تزداد إلى ٦٦٪ من السعر العالمي لموسم ١٩٩٢ مع إعادة فتح بورصة القطن وتحرير تجارته خلال ٥ سنوات بعد أن كان ٢٤, ٤٧ جنيه / قنطار عام ١٩٨٠ ليصل إلى ١٤, ٣١٦ جنيه / قنطار عام ١٩٩١ .

● تعديل السياسة السعرية لمختلف المحاصيل الزراعية لتلائم الأسعار الاقتصادية تحفيزاً للزراع وتقليلاً للنفجوة بين ربحية المزارع وربحية الاقتصاد القومي مع إلغاء الدعم الموجه تدريجياً لمستلزمات الإنتاج بما يحقق المزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد .

● تطوير السياسة الائتمانية الزراعية ومنح القروض قصيرة وطويلة الأجل على أسس تنافسية من حيث أسعار الفائدة حيث ارتفعت جملة تعاملات بنك التنمية والائتمان الزراعي من حوالي ١,٢ مليار جنيه عام ١٩٨١ إلى قرابة ١٠ مليارات عام ١٩٩٢ .

● قصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعي على خلق الائتمان مع النقل التدريجي لمسئولية توزيع مستلزمات الإنتاج إلى القطاع الخاص والتعاون مع خلق أوعية ادخارية جديدة .

● السماح للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الانتاج مع تحرير أسعارها .

● تحويل أصول الهيئات والشركات الزراعية والوحدات الانتاجية إلى القطاع الخاص حيث تم الانتهاء من توزيع ٦٠ ألف فدان بالبيع على العاملين بشركات جنوب التحرير والوجه القبلى ووسط الدلتا وغرب النوبارية مقابل ترك الوظيفة ، كما تم بيع أراضي الاصلاح الزراعى المؤجرة للمستأجرين وواضعى اليد تنفيذاً للمادة السادسة من قانون ١٩٨٦/٣ بهدف تحقيق إيرادات عامة للدولة حيث تم بيع نحو ٥٣ ألف فدان قيمتها حوالى ٤١٧ مليون جنيه ويعتبر قطاع الزراعة أول القطاعات التى طبقت قانون قطاع الأعمال العام ١٩٩١/٢٠٣ على هيئات القطاع العام الزراعية .

وتمت اعادة النظر فى الهيكل التنظيمى للقطاع الزراعى ليس على مستوى وزارة الزراعة فحسب بل وإنما على مستوى الهيئات والشركات التابعة لها ضماناً لتحقيق الأهداف المستقبلية للقطاع والتنسيق الكامل بين هذه الأهداف حيث تم تقسيم وزارة الزراعة إلى خمسة قطاعات رئيسية تضم ١٧ إدارة مركزية ونحو ١٠٠ إدارة عامة وتم تفويض اختصاصات الوزير لرؤساء القطاعات لسرعة اتخاذ القرارات وتحقيقاً للمرونة والتنسيق الكامل ولتربية الكوادر الادارية والفنية ، كما تم تعديل هيكل بعض الهيئات الزراعية وتنسيق أعمالها بما يتواءم مع مقتضيات المرحلة المستقبلية .

واعطاء الفرصة للقيادات الشابة لتولى المسئولية داخل القطاع لخلق مستويات وكوادر ادارية قادرة على تحمل المسئولية واتخاذ القرار .

- تبسيط اجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص من الوزارة فى مجال استصلاح الأراضي وكذا فى مجالات تعامل جمهور الزراع مع أجهزة الوزارة .

والتوسع فى نظم الادارة الحديثة فى تداول المعلومات وادخال نظم وحدات دعم القرار من خلال ادخال الحاسبات الآلية وتطوير قواعد المعلومات وانشاء شبكة اليكترونية للاتصالات ونظم الفاكسميل مع جميع محافظات الجمهورية .

ولما كانت التشريعات الزراعية تمثل الإطار الذى تعمل فيه مختلف أجهزة القطاع فقط تم القضاء على تعدد القوانين السارية وتضاربها فتم اعداد قانون موحد يختص باستصلاح الأراضي ، ويجرى العمل فى تطوير قانون التعاون الزراعى بما يسمح بالعضوية الاختيارية وتطوير نشاط الجمعيات الزراعية ، وقد تم اقتراح مشروع قانون لتنظيم العلاقات بين المالك والمستأجر جار تقديمه إلى السلطة التشريعية .

وشهدت فترة الثمانينات تطوراً كبيراً وتحركاً على المستوى الاقليمى والدولى فى مجال التنمية الزراعية لما لذلك من أهمية كبيرة فى احداث التنسيق اللازم فى سياسات للانتاج الزراعى والتجارة الخارجية الزراعية وفى هذا الصدد ..

- تقوم شركات استصلاح الأراضي بالتعاون مع عدد من الدول الشقيقة في تنفيذ مشروعات لديها .

- قيام شركات مشتركة زراعية مع بعض الدول .

- تنفيذ العديد من بروتوكولات التعاون الزراعى والاقتصادى الثنائى مع مختلف دول العالم نقلاً للتقنيات الحديثة ولاستمرار تبادل الخبرات والمعلومات مع العالم الخارجى .

- التركيز على العلاقات الافريقية من خلال التعاون الفنى الثنائى وكذا على العلاقات الزراعية فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى .

- تنسيق المواقف مع مختلف الدول النامية فى مجال التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فى اطار اتفاقية الجات .

- التعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات التمويلية الدولية فى مجال النشاط الزراعى مثل البنك الدولى وبنك التنمية الافريقية وصندوق التنمية الافريقية وكافة الصناديق العربية وكذا التنسيق مع العديد من المؤسسات الفنية الزراعية فى مختلف أوجه النشاط الزراعى .

- التنسيق مع بعض الدول الشقيقة فى مجال الثروة السمكية لفتح مجالات صيد جديدة أمام مراكب الصيد الكبيرة .

- تدريب مبعوثى الدول النامية من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى مصر على أحدث أساليب الانتاج الزراعى من خلال المركز المصرى الدولى للزراعة . ومن هذا كله نجد أن فترة الثمانينيات هى الفترة الذهبية لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي حيث أعطى الرئيس مبارك كل اهتمامه لتوفير قوت الشعب . ومن أجل استكمال هذه المسيرة وهذه النهضة الزراعية فإن تجديد الولاية لمبارك لفترة ثالثة هو أمر حيوى وضرورى لصالح الشعب المصرى كله .

# نعم لاستمرار مسيرة البناء والعطاء

بقلم :  
كمال الشاذلي

رئيس الهيئة البرلمانية  
للحزب الوطني



عندما نطالب الرئيس محمد حسنى مبارك بقبول ترشيحه لفترة رئاسة جديدة إنما تعنى استمرار مسيرة البناء .. والتقدم .. والديمقراطية ..

الرئيس مبارك ابن من أبناء شعب مصر الأصيل .. تدرج فى مواقفه العسكرية بالكفاءة والقدرة والانضباط العسكرى والإيمان بقضايا وطنه وشعبه .

الرئيس حسنى مبارك .. قائد للقوات الجوية المصرية .. شارك بفكره وجهده وعرقه فى التخطيط لحرب أكتوبر المجيدة .. وقاد القوات الجوية فى أخلد معارك الوطنية والكرامة والشرف .. وحقق انجازا عسكريا فذا نال اعجاب العدو قبل الصديق .. وبضربته الجوية الحاسمة مهد مسرح القتال لباقي القوات لتحقيق أغلى نصر عسكري فى تاريخنا المصرى بل فى تاريخ الأمة العربية .. حقق الرئيس مبارك بهذه المشاركة الفعالة والناجحة فى نصر عزيز ومجيد .. رفع هامات الشعب المصرى والعربى الى عنان السماء وفى القلب منه قواته المسلحة الباسلة .. درع الوطن وحماته .

هذا هو الرئيس حسنى مبارك .. وهذا هو سجله العسكرى المشرف وهذا تاريخه فى صياغة الحياة المصرية التى بدأت بنصر أكتوبر الذى فتح الباب واسعا أمام قضية السلام حتى عادت سيناء الحبيبة وتحررت من الاحتلال الاسرائيلى ..

وتكريما للرجل وعرفانا بما قدمه لوطنه وبما حياه الله من امكانيات القيادة وحكمة التصرف .. كان ترشيحه نائبا لرئيس الجمهورية وكالعهد به .. قائدا جسورا وبطلا عظيما .. عرفناه نائبا للرئيس يقوم بأخطر المهام السياسية على أعلى مستوى فى المجال العربى والافريقى والأوروبى والأمريكى .. وحقق نجاحات عظيمة .. عرفناه مشاركا فى أمور الحكم بالرأى والمشورة والعمل الجاد المخلص ..

عرفناه أيضا نائبا لرئيس الحزب الوطنى الديمقراطى وأمينه العام مدعما لنشاطه محركا لجميع مستوياته التنظيمية .. يجوب المحافظات من أقصاها إلى أقصاها .. متابعا لكل ما يجرى على أرض مصر من عمل سياسى وحزبى .

نعم لمبارك لفترة رئاسة جديدة .. لأنه الرجل الذى تولى الرئاسة باجماع شعبى لم يسبق له مثيل .. محاطا بكل الثقة والحب والأمل من جماهير الشعب .. فأعلن فكره واضحا .. محمدا منذ اللحظة الأولى يتسم بالصدق والموضوعية .. ينبض بالنقاء والطهارة سيفا قاطعا فى وجه الفساد والمفسدين .. مصر فى قلبه وعقله هى الغاية والأمل .. أعلنها مدوية .. مصر ومصلحة مصر فوق الجميع .. أعلنها واضحة مدوية انه رئيس لكل المصريين لا فرق بين هذا وذاك إلا بالعمل والتهانى والوفاء لمصر .. وشعبها العظيم .. وصدق الرئيس ..

أعلن مبارك أنه حكم عدل بين السلطات والمؤسسات الدستورية في إطار الدستور والقانون . .  
وقد صدق . .

أعلن استمراره في مسيرة السلام حتى تعود كل حبة رمل لمصر الحبيبة وصدق الرئيس . .  
أعلن دعمه لمسيرة الديمقراطية والتأكيد على أن نظام الحكم يقوم على تعدد الأحزاب . . مع  
الالتزام بالشورى في كافة القضايا القومية . . وقد صدق الرئيس . .

أعلن إيمانه بقضية السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وقد ترجمه إلى عمل حقيقى . .  
مدللا الصعاب أمام المفاوضات .

أعلن الرئيس إيمانه بتنقية الأجواء العربية والتكامل فيها بينها . . وها هو الرئيس وفى تحركه  
الدائب والمستمر باذل كامل الجهد فى سبيل وحدة الصف العربى . . مؤكدا كل يوم أن مصر هى  
الدولة الرائدة فى المنطقة المؤهلة تاريخيا لريادة الأمة العربية . . وها هى مصر تأخذ مكانتها بين أمتها  
العربية والإسلامية . . بل والعالمية أيضا . .

وصدق الرئيس . .

نعم لمبارك لفترة رئاسة جديدة . . قالتها جماهير الحزب الوطنى الديمقراطى فى المؤتمر العام  
السادس للحزب فى يوليو ١٩٩٢ . . قالتها للقائد الذى أعطى وهو قادر بإذن الله على مواصلة  
العطاء قالتها جماهير الشعب من قلوبها وفاء وعرفانا للقائد الذى بادلته وفاء بوفاء وحبا بحب . .  
قالتها للرئيس مبارك أن يبقى على رأس مسيرة العمل الوطنى فى المرحلة القادمة . . لاستمرار عطائه  
المتدفق . . واستكمال مسيرة البناء والتقدم التى بدأها . . لتجنى ثمار الخير والنماء معه وبه .

نقولها جميعا . نعم لمبارك لفترة رئاسة جديدة لأن مصر مازالت فى حاجة إلى نقائه وصدقه  
واخلاصه . . وإلى حكمته ونهجه القويم فى ادارة المسيرة الوطنية . .

عاشت مصر . . وعاش شعب مصر العظيم بقيادة القائد والرئيس محمد حسنى مبارك رئيس  
الجمهورية . .



# جواهر الضمير التاريخي

بقلم :  
عبد المنعم عمارة

رئيس جهاز الشباب والرياضة



افهم انه على كل من يريد ان يقول بلا .. او نعم فعليه ان يفلسف هذا  
او تلك ..

قلا يكفى ان نقول .. نعم .. مطلقة او لا .. مطلقة فهذه وتلك ستبدو كما  
لو كانت صرخة من الفضاء الواسع لا يستمع لها احد .

فإذا كانت بعض النظم السياسية ترى الحاكم كما الأب يجب على الشعب طاعته والالتزام  
بأرائه .

هنا تظهر كلمة نعم كما لو كانت كلمة إجبارية .. ونحن في مصر قلنا نعم كثيرا  
ولسنوات طويلة .

قلناها للزعيم عبدالناصر ولكنها كانت نعم عاطفية بسبب ما كان يميز شخصية عبدالناصر .  
وقلناها مع الرئيس السادات بسبب انتصارات حرب أكتوبر التي كنا في أشد الحاجة لها  
نفسيا ..

ولكننا مع مبارك قلناها ونقولها بشكل مختلف .. أو إذا أردنا الدقة نقولها بشكل  
عقلاني .

فنعم هذه التي نقولها هي قرار داخلي لكل منا صنع كل واحد منا هذا القرار بعد البحث  
في مضمونة ومناسبته وظروفة التي سيصدر فيها وبعد البحث في البدائل ووصولاً لهذا  
الاختيار الرشيد العقلاني ..

أستشف الرئيس مبارك أن العالم كله سيعيش نظاما جديدا اقتصاديا وسياسيا ..  
وأن كل هذه المتغيرات التي حدثت في التسعينيات استشعرها في أول عقد الثمانينيات ..  
مع أن قدرة التنبؤ في عالم السياسة عملية غير دقيقة بل ومستحيلة . إلا أنه شعر بالتغيرات  
التي ستحدث في هذا العقد عقد التسعينيات .

لقد وصل الرئيس مبارك للحكم في ظل ظروف درامية عنيفة بعد مقتل الرئيس  
السادات ..

وكان يمكنه أن يحكم بالحديد والنار أو يكون نظام الحكم استبداديا فالظروف كانت  
تساعد على ذلك وكان لديه ما يبرره بل كان من الممكن أن يؤيده الشعب جميعا في هذا ..  
كان هذا هو الموقف السياسي ..

واستلم الحكم فى ظروف اقتصادية قاسية .. فعجز الموازنه كان واضحا والعجز فى ميزان المدفوعات كان سمة النظام الاقتصادى والديون كانت تلقى بظلالها ومشاكلها .  
نعم نقولها هنا لذلك الرجل الذى رأى أن التحدى الديمقراطى والتحدى الاقتصادى هما قضيتيه الشخصية وقضية مصر بل هما قضيتا العصر .

والآن بعد سنوات طويلة نجد جميع الدول بدأت تدرك ذلك وبدأت تتجه نحو الحلول الديمقراطية الاقتصادية .

الاستقرار السياسى مع الظروف الأمنية القاسية التى استلم فيها الحكم كانت أحد أهم شواغله .

وكان لابد من حتمية مواجهة التحدى الديمقراطى وأن نتجرع الجرعة المناسبة مع دروب التحول الديمقراطى .

اكتشف أن أى مجتمع مهما كانت درجات ركوده لابد أن يكون الحراك الاجتماعى أحد معالمه ..

نعم مبارك لأنه يرى :

أن وظيفة القائد ترتبط بالقدرة على تحديد الهدف للمجتمع وصنع القرارات .  
أن تحقيق هذه الأهداف لابد أن تقوم على التخطيط لمعرفة عناصر القوة والضعف فى هذه الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لمقابلتها .

أننا سنقول نعم لأننا نرى أن الرئيس مبارك يعطى لنا الشعور بالثقة والاطمئنان فى مواجهة كل المواقف الصعبة سواء أكانت داخلية أم خارجية ..

.. أننا سنقول نعم لأننا ندرك أن أسلوب مبارك هو الاقناع والصراحة وليس القهر أو المناورة .

وأنه وهذا هو المهم يجيد ربط قراراته وسياساته بقيم ومثاليات المجتمع التى هى جوهر الضمير التاريخى .

## لماذا تريد مبارك لفترة رئاسة ثالثة ؟

بقلم :  
السيد راشد

وكيل مجلس الشعب  
ورئيس اتحاد عمال مصر



العقلاء دائما ينظرون إلى الأمام ..

ومن الحكمة أن يحسب الإنسان مستقبل الأيام ..

ليزرع في يومه .. ما يحصده في غده

وذلك ينطبق على الأفراد .. كما ينطبق على الشعوب .. وشعبنا المصرى معروف منذ أقدم العصور بالحكمة والتطلع إلى الأمام واعداد العدة للمستقبل .. هذا ما يحدثنا به تاريخ الأجداد .. ومن هذه الحقيقة فإن شعبنا يعد لهذه الأيام العدة ليصنع مستقبله في سنوات مقبلة ، فخلال الحزب القادم تنتهى فترة الرئاسة الثانية للرئيس محمد حسنى مبارك .

فماذا نحن فاعلون ؟

لقد أدرك شعبنا بحسه الواعى العميق وحكمته الموروثة الأصيلة فيه ان عليه أن يعمل حساب المستقبل ويعد له من الآن ومن ثم عبرت الارادة الجماهيرية الشعبية والعمالية الكاسحة عن مطالباتها للرئيس مبارك ان يقبل الترشيح لفترة رئاسة ثالثة ويمرور الأيام بتزايد هذه الارادة إلخاضا على المطلب الذى تصر الجماهير ان تجعله واقعا عمليا بالاستفتاء على الرئاسة فى شهر أكتوبر القادم لكى يواصل الرئيس مبارك المسيرة الوطنية التى يتولاها بأمانة وشجاعة وشرف منذ أكتوبر ١٩٨١ .

ذلك لأن الملايين أبناء شعبنا على مدى اثنى عشر عاما قد عاشوا الرئيس مبارك واختبروه . وساروا خلف قيادته فأحبوه .. ولسوا بشرف نضاله ومقاومته . وبروعة الانجاز .. عرفوه ! ولذلك فقد آثروا أن يتمسكوا به للاستمرار فى قيادة المسيرة ولا يتركوه .

لقد تولى الرئيس حسنى مبارك المسئولية فى أخطر ساعات الحرج عام ١٩٨١ . فأقدم عليها بشجاعة الوائى وجسارة المؤمن بالله وبالشعب .. حين اختاره الشعب للقيادة . بعد ما عرف فيه أروع نموذج للوطنية المصرية التى جسدها انتصار أكتوبر العظيم عام ١٩٧٣ الذى كان مبارك من أوائل الذين ساهموا فيه وحققوه ..

تولى الرئيس مبارك المسئولية فى أكتوبر ١٩٨١ وسط ظروف بالغة الخطورة كادت أن تعصف بالوطن كله لكنه بحكمة الربان وبراعته . أدار دفة السفينة بمهارة واقتدار .. فاستهل ولايته بأن واجه مشكلة الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية . فأفرج عن المعتقلين السياسيين وأعاد الصحف الحزبية . وأطلق حرية التعبير ..

وواجه المشكلة الاقتصادية بالأخذ بسبيل التخطيط الاقتصادى الاجتماعى الشامل . وترويض

نزعات الانفتاح الاستهلاكي بتصحيح سياسة الانفتاح ليكون انفتاحا انتاجيا يتفق مع أهداف خطة التنمية ويحدد من نزعة استيراد الكماليات ومواد الترف التي نهأت عليها أثرياء الانفتاح .  
وأكد الحرص على وقف الالتجاء إلى القروض الجديدة بقدر المستطاع بحيث يكون الاقتراض في حدود الضرورة القصوى ويعتمد أساسا على الحلول الذاتية والتمويل الذاتي .  
هذا فضلا عن العمل مع دول العالم الثالث على تخفيف أعباء الديون واعاده جدولتها وتخفيض فوائدها . .

وقد استحدثت وزارة جديدة تتفرغ لهذا الغرض هي وزارة التعاون الدولي التي يعمل وزيرها تحت الاشراف المباشر لرئيس الوزراء .

وقد استهل الرئيس مبارك ولايته بعقد مؤتمر اقتصادي ضم نخبة المفكرين الاقتصاديين وكبار رجال الاقتصاد في مصر . ويمثل الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية . تم خلاله التشخيص العلمي للاقتصاد الوطني من وجهة نظر مصرية اشتركت في وضعها كل القوى الوطنية في البلاد . وفي سبيل اقالة هذا الاقتصاد من عثراته حتى تتواصل مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطوات ثابتة واسعة إلى الأمام في اتجاه الأهداف الكبرى لهذا الشعب العظيم .

ومنذ الأيام الأولى لعهد الرئيس مبارك سار اهتمامه بقضية التنمية في الداخل . متوازيا مع قضية استكمال تحرير التراب الوطني في سيناء ، حتى تم في عهده استعادة كل حبة رمل من أرض الوطن . . وعادت طابا إلى السيادة المصرية لتحقيق في عهد مبارك لأول مرة منذ قرون سيادة مصر الكاملة على كامل ترابها الوطني . باختصار ، كانت فترة الرئاسة الأولى للرئيس مبارك ، سنوات سمان ، عرف خلالها شعبنا فيه طرازا نادرا لحاكم ، هو ابن بار لمصر ، ونبت طيب لحضارة شعب طيب عريق فما أن قاربت الفترة على الانتهاء ، حتى بادر مجلس الشعب إلى الاستجابة لضغط شعبي عارم لترشيح سيادته لفترة ثانية . . وكان أن أصدر المجلس في ٦ يوليو ١٩٨٧ قراره بذلك بأغلبية ٤٢٠ صوتا بعد انسحاب نواب حزب الوفد من الجلسة قبل التصويت .

فلقد كان ترشيح الرئيس مبارك لفترة ثانية فوق أية مقاييس يمكن أن تكون محسوبة بمناورات حزبية أو بمكسب هنا أو هناك . . بل ان الأمر كان أكبر من ذلك بكثير .

وفي ٥ أكتوبر جرى الاستفتاء الشعبي العام ، وحصل فيه الرئيس مبارك على أغلبية تشبه الاجماع إذ حصل على ٩٧,١٢٪ من مجموع الأصوات الصحيحة وكان الاقبال على التصويت بشكل غير عادي حيث بلغت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم أكثر من ٨٨٪ من الناخبين المسجلين في جداول الانتخاب دليلا على تمتع سيادته بتقدير وحب الجماهير ، لتتواصل المسيرة الوطنية الظافرة بقيادته وتحظى في كل يوم بانتصار جديد . . وفي كل مجال وعلى كل صعيد !

فقد عادت خلال تلك الفترة الثانية من ولاية الرئيس مبارك مصر إلى موقعها في أسرتها العربية بعد أن أعيدت العلاقات الدبلوماسية إلى طبيعتها بعد قطيعة دامت أكثر من عشر سنوات . . وعادت الجامعة العربية إلى مقرها في القاهرة . . وأخذت مصر تواصل دورها القائد والرائد في خدمة قضايا أمتها العربية . . بينما استمرت في دورها الطليعى ، الافريقي الدولي .

وخلال الفترة الثانية لولاية الرئيس مبارك ، قدمت مصر من أبنائها رابع أمين عام مصرى لجامعة الدول العربية وأول عربى وأفريقى . من مصر يتولى منصب السكرتير العام للأمم المتحدة . . واعداد غير قليلة من خيرة أبنائها فى القوات المسلحة والشرطة يعملون لحفظ السلام وخدمة الأهداف الإنسانية والشرعية الدولية تحت اعلام الأمم المتحدة فى البوسنة والهرسك والصومال وموزمبيق . . وغيرها . .

ضربت مصر خلال أزمة الخليج أروع مثل على الالتزام بالقانون واحترام الشرعية الدولية وتحسن الجوار ونصرة المظلوم . برفضها الاحتلال العراقى للكويت . . واسهامها فى انهاء هذا

الاحتلال مع حرصها على شعب العراق ووحدة العراق أرضا وشعبا ولا تزال أصداء ٣٢ رسالة ونداء وجهها الرئيس مبارك إلى حاكم العراق لأن ينجح للسلم وينقذ جيشه وشعبه . . تبهر العالم . . دلالة على حصافة الرئيس مبارك وشهامته . . مع صلابته فى الحق . كما وقفت مصر مبارك أنبل المواقف دفاعا عن قضايا العدل والسلام ونصرة قضايا الأمة العربية ، خاصة فى فلسطين وليبيا والخليج بما أصبح معه اسم مصر عاليا خفاقا فى العالمين . . وأصبح الرئيس مبارك برحلاته المتعددة من أجل السلام والمصالحة فى كل مكان رجل المهام النبيلة الذى يحظى باحترام وتقدير كل زعماء العالم . .

لقد ترتب على هذه السياسات العاقلة الحكيمة أن قررت العديد من الدول العربية والأجنبية الغاء جزء كبير من ديونها المستحقة على مصر ، وجدولة الجزء الباقي بما لا يشكل عبئا على الاقتصاد المصرى .

وفى الداخل . . استمرت مسيرة التنمية تتواصل بخطى واسعة وسريعة لخير الإنسان المصرى . وأصبحت الانجازات التنموية تقوم فوق كل شبر من أرض الوطن . . وتم خلال عهد الرئيس مبارك منذ عام ١٩٨١ حتى الآن بنجاح انجاز خطتين خمسينيتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدأت الخطة الخمسية الثالثة هذا العام . . فى منظومة تنموية هائلة تشكل أبرز معالم المشروع القومى الحضارى لمصر الحديثة . الذى يقوده الرئيس مبارك ويستهدف توفير الطعام لكل فم ، والسكن لكل مواطن والعمل لكل قادر عليه ، والمستقبل الأفضل لكل من يعيش فوق تراب هذه الأرض الطيبة .

وأثبت الرئيس مبارك منذ أن تولى المسئولية . انه يتمتع بالنظرة الثاقبة لحقائق الأمور والادراك لواعى لما يجرى فى العالم من حولنا من متغيرات ، والمتأمل مع هذه المتغيرات بحكمة وعقلانية وعلمية تضع مصالح مصر وشعبها موضع الاعتبار وتبنى قضية الديمقراطية والحرية ، وتعامل معها بحكمة واقتدار ، مما جنب مصر الكثير مما يحدث فى دول أخرى ، انقلبت معها الديمقراطية إلى فوضى . والحرية إلى انفلات وتسبب !!

وكان أن أخذ بمنطق العصر الذى ينادى بالأخذ بنظام اقتصاد السوق . . ولكن بضوابط وتدرج ، يراعى الأبعاد الاجتماعية والاعتبارات الخاصة بمجتمعنا وواقعنا المصرى ، وحماية الطبقات الفقيرة مما جنب مصر ما تتعرض له دول أخرى من اضطرابات وهزات تزعزع السلام والعدل الاجتماعيين .

وها نحن نسمع نداءاته المتكررة . بالحرص على ألا يضار عامل واحد من اجراءات الاصلاح الاقتصادي ! وبفضل هذه السياسات الحكيمة الواعية أصبحت مصر في عهد الرئيس مبارك . واحة الأمن والأمان في منطقتها وقلعة الحرية والديمقراطية في أمتها . . مما يثير أحقاد أعدائها ويجعلها مستهدفة لموجات التآمر والارهاب ! ولكن الرئيس مبارك الربان الواعى الحكيم يحذر بكل حزم وحسم بأن لا تهاون فيما يحس الأمن القومى والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

ولإذا كانت بعض الممارسات الارهابية الدخيلة والمدفوعة ، بالخداع باسم الدين ، والعمالة والتوجيه من الخارج قد حاولت أن تظل برأسها . . فإن الرئيس مبارك بأمانة المسئولية ، يتصدى والشعب من ورائه لكل تجاوز وانحراف دون أن يؤثر ذلك على إيمانه بالديمقراطية وتمكسه بها .

وذلك الموقف من الرئيس ليس جديدا فقد عبر عنه مرات عديدة ، لعل أبرزها تلك الكلمات القوية الواضحة التى أكد فيها تمسكه بالديمقراطية ، حين تحدث أمام مجلس الشعب يوم ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ بعد أدائه اليمين الدستورية في مستهل ولايته الثانية فقال . « لن نتراجع عن الديمقراطية أمام الجرائم التى ترتكب اغتially للديمقراطية . ولا عدول عن الديمقراطية رغم ارهاب الرصاص الطائش وارهاب الكلمة الغادرة لأن الشعب قادر على سحق كل ارهاب » !

فالديمقراطية ليست هبة من الحاكم بل هى التعبير الصحيح عن ارادة الجماهير ، وهى النعمة السليمة لنهض الملايين .

والجماهير بسلح الإيمان وإرادة التصدى وتمسكها بمصالحها ومكاسبها . هى حامية الديمقراطية وصانعة الاستقرار .

ان السجل حافل بكل ما هو رائع ومشرف خلال السنوات الاثني عشر التى مضت منذ أن تولى الرئيس حسنى مبارك قيادة العمل الوطنى وهى سنوات أكد بها الإنسان المصرى ذاته بما تحقق على أيدي الرئيس من انجازات فى مختلف المجالات لصالح جماهير الشعب وخاصة جماهير عمال مصر الذين أثبت الرئيس مبارك فى كل المواقف انحيازه المخلص لهم واحترامه لعرقهم وجهدهم .

ولا غرو . . فالرئيس مبارك هو أول رئيس دولة فى تاريخ مصر سعى إلى العمال ليلتقى بهم فى بيتهم حين أصر على أن يكون أول لقاء رسمى له معهم فى عيدهم يوم أول مايو ١٩٨٢ بمقر الاتحاد العام لنقابات العمال .

وفى العام التالى أول مايو ١٩٨٣ كان لقاء سيادته مع العمال بمقر المؤسسة الثقافية العمالية حيث افتتح الجامعة العمالية . .

ومن يومها يحرص سيادته على أن يكون الاحتفال الرسمى بعيد العمال فى احدى المقار العمالية وفى عهد الرئيس مبارك عرف عمال مصر - سيادته - يسعى إليهم فى زيارات يقوم بها لهم فى مواقع عملهم بالمصانع والحقول والمزارع ويتجول بينهم ويتفقد أمورهم ويسألهم عن أحوالهم ويتحسس نبضهم .



وفى عهد الرئيس مبارك . عرف عمال مصر التزايد المتواصل فى الأجور التى تضاعفت خلال السنوات الخمس الأخيرة . والزيادات المستمرة فى المعاشات والمزايا المتكررة فى التأمينات الاجتماعية وأشكال الرعاية والحماية لهم . . علاوة على الجهود المخلصة التى تبذل من أجل حل مشكلاتهم وتوفير فرص العمل الجديدة لأجيالهم الصاعدة . .

ان العمال وجماهير شعب مصر فخورون بما تحقّق فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك منذ أن تولى سيادته المسئولية خلال الاثنى عشر عاما الماضية وهم حريصون على الاستزادة من هذا الذى تحقّق . ودعمه . . واستمرار مسيرة الانجاز فى تقدمها وهو ما يتطلب أن يستمر السيد الرئيس مبارك فى قيادة هذه المسيرة الطافرة فى اتجاه أهدافها المرتجاة لصالح الشعب .

لذلك فإن الارادة الشعبية العارمة تطالب الرئيس مبارك بأن يقبل الترشيح لفترة رئاسة  
ثالثة . . !!!

ان هذه الارادة نابعة من الحرص على المستقبل لأن استمرار الرئيس مبارك فى قيادة العمل الوطنى هو عن يقين مستقر فى أعماق الشعب .

ذلك : ضرورة لبلوغ الأمل فى أهداف الغد المرتقب !

## نعم .. لفترة ولاية ثالثة

بقلم الدكتور:  
زكريا عزمي

رئيس ديوان رئيس الجمهورية  
وعضو مجلس الشعب



لقد نجح مبارك .. فى اقامة التوازن .. بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية .. ولم يُغْلَب احدهما على الأخرى .. فلم يصادر حرية الحساب التنمية الاقتصادية .. مؤمنا أن رغيف الخبز يظل مقصورا على اشباع احتياجات الشعب الحيوية .. إذا لم تلازمه الديمقراطية السياسية .. وقد نجح الرجل .. فى اطلاق الحرية الفردية .. مستهلا حكمه .. باطلاق قيادات ورموز الفكر والسياسة .. التى كانت رهينة المعتقل .. فأصبحت التعددية الفكرية والسياسية .. وحرية التعبير والنقد والمعارضة .. حقائق نعيشها .. لإيمانه .. بأن الإنسان المصرى .. هو العملة الصعبة .. وأن العمل الوطنى فريضة على كل مصرى ومصرية .. وهو المضمون الحقيقى للديمقراطية .. ومن ثم فهو ليس مقصورا على أحد .

والديمقراطية .. تعنى عند هذا الرجل .. أن يكون حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب .. فى ظل توازن دقيق بين الفرد والمجتمع .. وبين حقوق الفرد وحقوق المجتمع .. ولعل اقتناعه بأن أهم شروط الديمقراطية .. الاستقرار والثقافة والتعليم وتوافر الموارد الاقتصادية .. مادفعه إلى التخطيط .. ثم الانتقال بالأهداف والطموحات .. إلى التنفيذ على أرض الواقع .. واضعا جوهر سياسة التحرر الاقتصادى .. وإيجاد المناخ الملائم لتوفير ما يلزم المواطن من السلع والخدمات .. بسعر مناسب بقدر الامكان .. وتمكين المجتمع من استخدام أكبر قدر من الطاقة المتجددة فى قوة العمل .. ولا يهمه هنا هوية المنتج .. الذى يقوم بتوفير هذه السلع والخدمات .. وما إذا كان ينتمى للقطاع العام أو الخاص .. لأنه منذ بدأ برنامج التحرر الاقتصادى .. قد خرج بنا من دائرة الانحياز إلى قطاع على حساب قطاع آخر .. فبينما خطأ كانت خطواته واضحة لا لبس فيها .. قوامه أن كلا من القطاعين مصرى .. يعتبر بموارده واستخدماته .. ثروة للمجتمع المصرى كله .

ولقد آمن مبارك .. بأن الاقتصاد القومى السليم هو أساس قوة الدولة .. فلكى تكون مصر عزيزة قوية .. فلا بد أن تكون قوتها مستندة إلى اقتصاد قوى سليم .. وهنا حقق المعجزة الاقتصادية من خلال :

١ - اقامة بنية أساسية .. يقوم عليها أى بناء انتاجى أو اقتصادى .. بعدما كانت بنيتنا الأساسية فى شبه خلل تام .

٢ - تجديد المصانع التى كانت متوقفة عن العمل .. بطاقتها الكاملة .. بسبب تهالك الآلات .

٣ - اقامة شبكة اتصالات ومواصلات قوية .. تربط جميعها أنحاء البلاد .. بعد أن تداعت تلك الشبكة .

- ٤ - سداد وإسقاط .. الديون المتراكمة .. والتي كانت من أكبر العقبات في طريق البناء .
- ٥ - كسر جميع القيود .. التي كانت مفروضة .. على الاستثمار .
- ٦ - تحرير الإدارة .
- ٧ - زيادة حجم الأموال المستثمرة .. بدخول القطاع الخاص للمشاركة مع بعض شركات القطاع العام .. بطرح جزء من الأسهم لمشاركة المواطنين .
- ٨ - الاهتمام بزيادة الصادرات .

ولقد ساند هذا كله .. أسلوب مبارك .. في إدارة سياسة مصر الخارجية .. فقد كانت امتدادا لأسلوبه في إدارته للسياسة الداخلية .. صراحة .. وعملية .. ومحافظة على الاستمرارية والاستقرار .. وخدمة مصالح الشعب والولاء لقيمه .. وفاعلية في التحرك للمتابعة .. وانتقال إلى مسرح الأحداث لمعالجة القضايا .. والاتصال بالفاعل المؤثر .. والتركيز على الجوهر .. ولقد كانت ركائزه في إدارة السياسة الخارجية لمصر :

- ١ - التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وللدول الشقيقة .. التي تدخل في دوائر انتائنا وارتباطاتنا الأساسية .. ولكل أقطار الأرض وصولا إلى مجتمع دولي يسوده التعاون والائخاء .
- ٢ - توظيف التحرك الخارجى .. لخدمة أهداف التنمية والتطوير .. وتأمين المصالح القومية الحيوية .

٣ - الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعقطة .. ترتبط بالأهداف القومية العليا .. والمصالح الاستراتيجية .. ولا تلتفت إلى صغائر الأمور .

- ٤ - تعزيز التضامن بين الدول .. التي تشكل دوائر اهتماماتنا الأساسية .. وفي مقدمتها الدول العربية والافريقية .. والاسهام في القضاء على أسباب التوتر والخلاف بين هذه الدول .

ويتميز أسلوب مبارك .. في العمل السياسى الوطنى .. بالحركة النشطة .. فكما يتابع الأداء الداخلى .. في مجالات بناء المرافق الأساسية والتصنيع والتوسع الزراعى .. يتابع أيضا مفردات السياسة الخارجية .. وعلى رأسها قضية السلام .. وتأمين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر .. ومن أجل هذا قام مبارك .. بحوالى ٢٢٠ زيارة خارجية .. في فترى ولايته .. ربما استغرق بعضها وقت الاجتماعات فقط .. لمعالجة مسائل احتاجت إلى دفعة قوية .. واتصالات على أعلى مستوى .. ومصلحة مصر دائما .. هى الشعار الوحيد الذى يتحرك في إطاره .

وكان هذا .. شىء من .. حصاد .. فترى ولاية مبارك .. من العمل المتواصل .. لوضع مصر على طريق النهضة .

ويبقى الكثير من التحديات .. التى تواجهها مصر .. منها .. كبح جماح الزيادة السكانية .. ومواصلة الانتشار العمرانى خارج المواطن التقليدية .. والقضاء على الأمية .. وتحقيق التوازن

الاجتماعى الديناميكي .. واصلاح التعليم .. والسيطرة على باقى الديون الخارجية .  
ولأن مبارك .. الرجل الواقعى العملى .. لا يتوه فى النظريات أو التفاصيل .. ولكنها لا تتوه  
عنه .. فهو حذر .. لا يتعامل بسخونة الانفعالات أو اضطرام العفوية .. يميل إلى الاختبارات  
الصعبة والضرب فى جذور المشاكل .. ولأنه رجل دولة عصرية .. يتعامل مع السياسة على أنها  
فن الممكن .. ومع الحكم على انه العدل .

لهذا يبقى احتياجنا .. للرجل .. لمواجهة كل هذه التحديات .. ونعيش وبحق .. عصر  
الفكر والعمل والاختيارات الواقعية .. عصر تفاعل شعب وزعيم .. بالحب .. والعطاء ..  
والصبر .. والأمل .. لتحقيق ما نصبو إليه جميعا .. من خير ورخاء واستقرار .. لمصرنا  
الحبيبة .



# نعم لمبارك من أجل هذا

بقلم الدكتور:  
مصطفى خليل

نائب رئيس الحزب الوطنى



أقول نعم لفترة رئاسة ثالثة لحسنى مبارك من أجل :

- ١ - اكمال مسيرة السلام التى بدأها منذ تولى المسئولية وعمل من أجلها فى كل المحافل الدولية وتحمل الجهد الكبير عربيا ودوليا حتى حققت هذه المسيرة خطوات كبيرة فى عهده ومازالت المسيرة محتاجة لجهوده المخلصة فى هذا الشأن من أجل تحقيق السلام والحفاظ عليه .
- ٢ - استمرار جهوده المستمرة فى تنقية الأجواء العربية وانهاء الخلافات الجانبية بين الدول العربية . والعمل من أجل تضامن عربى وتعاون فى كل المجالات خاصة الاقتصادية .
- ٣ - اتمام خطواته الموفقة فى الاصلاح الاقتصادى والتى أتت ثمارها بجهوده المخلصة فى اسقاط نصف ديون مصر وجدولة الباقي بما يتفق وامكانيات مصر فى السداد . ولقد أثبت النظام وحكومته كفاءة عظيمة فى مواجهة آثار الزلزال والتخفيف عن ضحاياه .
- ٤ - استمرار سياسته فى تشجيع الاستثمارات واتاحة الفرصة للقطاع الخاص فى مجالات الاستثمار والانتاج والتجارة الخارجية فى اطار خطة شاملة للتحرر الاقتصادى وتحرير وحدات القطاع العام .
- ٥ - من أجل استمرار دعم الديمقراطية وحرية المواطن واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتأكيد حرية الرأى والصحافة ذلك المناخ الذى أصبح من سمات عهد مبارك .
- ٦ - استمرار سياسته فى دعم التعليم بكل مقوماته ، الأبنية التعليمية والمعلم والمناهج من أجل تكوين المواطن الواعى القادر على المشاركة فى كل المجالات .
- ٧ - من أجل الحفاظ على الأمن وضرب كل المحاولات الرامية لتهديد الأمن والاستقرار والاضرار بالسياحة والاقتصاد القومى .
- ٨ - من أجل سياسته فى دعم البحث العلمى وتوفير أحدث الأجهزة العلمية ومراكز التنبؤ بالزلازل لتفادى أية اضرار تحدث للوطن والمواطن فى هذا الشأن .

## عشر سنوات ذهبية فى قطاع الكهرباء

بقلم المهندس :  
ماهر أباطة

عضو مجلس الشعب  
وزير الكهرباء والطاقة





ان ما تحقق من انجازات خلال السنوات العشر التي تولى فيها الرئيس حسنى مبارك المسئولية لا يمكن حصره . . وسأحدث عن قطاع الكهرباء والطاقة لتتعرف على العلامات المضيئة خلال هذه السنوات الذهبية على سبيل المثال لا الحصر . . فمن أجل التوسع الكبير في الشبكة الكهربائية التي امتدت إلى عشرات الآلاف من الكيلومترات تم إنشاء العديد من المشروعات الضخمة في قطاع الكهرباء .

لقد أولى الرئيس مبارك اهتماما خاصا لقطاع الكهرباء والطاقة انطلاقا من احساسه بمدى أهمية هذا القطاع وغامة فقد وجه كل الاهتمام لضرورة وحتمية اعادة بناء وتجديد البنية الأساسية من تليفونات ومياه وصرف صحى وكهرباء بعد أن ظلت هذه العقبة عشرات السنين تتحمل ما تواجهه من ضغوط . . وكان الفضل للرئيس فى متابعتة المستمرة لانجازات قطاع الكهرباء وتذليل كل العقبات والصعاب التي تقف فى طريق انطلاقه . . وزياراته الميدانية المتكررة لمواقع العمل وتشجيعه لكل العاملين مما حقق هذه الطفرة التي نفخر بها جميعا . .

**\*\*** ففى عشر سنوات تم اضافة ٧٠٠٠ ميجاوات أى ما يعادل ثلاث مرات قدرة السد العالى .

**\*\*** فى عشر سنوات زاد نصيب الفرد من ٤٣٠ كيلووات ساعة إلى ٨٠٠ كيلووات ساعة سنويا .

**\*\*** فى عشر سنوات تم استثمار ٥٩٩٠ مليون جنيه فى مشروعات كهربائية عملاقة قيمتها الحالية ١٦٣٥٠ بأسعار عام ١٩٩٠ .

**\*\*** فى عشر سنوات تم كهربة جميع القرى الرئيسية والتوابع فى مصر .

**\*** الكهرباء هى الدعامه الرئيسيه التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

**\*** والكهرباء تفى مشروعات صناعية وزراعية واستصلاح اراضى وتعمير واسكان .

**\*** الكهرباء تفى المرافق والخدمات .

**\*** الكهرباء تفى مستوى معيشة مرتفع للمواطنين فى حياتهم اليومية واستخداماتهم المنزلية .

**\*** الكهرباء تفى لتقدم الدولة .

ومشروعات الكهرباء تحتاج إلى تمويل ضخمة ومقومات أى خطة هى التمويل . . لقد كان للرئيس مبارك دور بارز وأساسى فى هذا المجال باتصالات مصر ولما لها من مكانة مرموقة بفضل السياسة الخارجية الحكيمة التي تعتمد على الشرعية الدولية والعدل والحق واحترام المواثيق الدولية وانعكاس هذه السياسة على الداخل بنتائج عظيمة بالاضافة إلى سياسة الاصلاح الشامل التي قام

بها الرئيس مبارك في جميع مجالات العمل الوطني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقة الهيئات الدولية وأجهزة التمويل الدولية في نجاح ومصداقية هذه السياسات سارعت هذه الهيئات والأجهزة والدول إلى تقديم التمويل اللازم لمشروعاتنا الضخمة وخاصة في مجال الكهرباء والسكان ومن هذه المصادر صندوق المعونة الأمريكية حيث حصلت خلال عشر سنوات على ١,٣ مليار دولار كمنحة ، أسهمت في تنفيذ المشروعات ، كما حصلنا من الحكومة الألمانية على ٨٠٠ مليون مارك ألماني كمنحة لمشروعات تطوير قطاع الكهرباء والخاصة بمحطات توليد الكهرباء والمحولات والشبكات كما أعطانا البنك الإفريقي قروضا ميسرة كثيرة بعد اقتناعه أننا على مستوى المسؤولية في استخدام هذه القروض في انشاء مشروعات ناجحة وفي زمن قياسي بالإضافة إلى الصندوق العربي للتنمية ، فقد ساعدنا حيث اقتنع الصندوق بضرورة كاملة بأننا على مستوى المسؤولية ، وذلك من أجل تنفيذ الربط الكهربائي بين مصر وشقيقتها من الدول العربية ، كما ساعدنا البنك الإسلامي ، بالإضافة إلى منح من السويد والدانمارك فأخذنا حوالي ٢٢٠ مليون كرونة من الدانمارك لمشروع انشاء مزارع الرياح لتوليد الكهرباء في المناطق البعيدة عن الشبكة الكهربائية والمناطق الصحراوية والسياحية ، بالإضافة إلى منح من فنلندا وكندا وإيطاليا واليابان وقروض ميسرة من بلجيكا وفرنسا وسويسرا .

لقد جاءت هذه المنح ثقة في مصر وقائدها وبعد أن تكونت هناك فكرة واضحة على نجاح مشروعاتنا وانجازاتها بشهادة كل المؤسسات العالمية . . أما البنوك فهي تمنح القروض الميسرة بعد أن تيسر لديها تفاصيل المشروعات والدراسات الوافية المتكاملة ، واحترام التنفيذ وكلها عناصر مشجعة على منحنا قروض التمويل اللازمة .

ان ما تحقق من انجازات خلال السنوات التي تولى فيها الرئيس حسنى مبارك المسؤولية لا يمكن حصره ، وفي قطاع الكهرباء والطاقة يمكن أن نسمى هذه السنوات بحق « السنوات الذهبية » فعلى سبيل المثال لا الحصر فمن أجل التوسع الكبير في الشبكة الكهربائية التي امتدت إلى عشرات الآلاف من الكيلومترات تم انشاء مركز التحكم القومى في الطاقة ومركز التحكم الاقليمى ، وأولت الوزارة عناية كبيرة بالتخطيط العلمى السليم حيث يقدم خبراء ومهندسو القطاع بالتعاون مع العلماء والمتخصصين بانجاز الدراسات وبحوث وتخطيط التوسع في انشاء محطات التوليد والشبكات الكهربائية بالإضافة إلى اجراء البحوث التطبيقية باستخدام الحاسب والامكانيات المعملية الأخرى في كل من المعامل المركزية ومركز أبحاث الجهد العالى ومرورا على انجازات القطاعات المختلفة لوزارة الكهرباء والطاقة هناك ما حققته هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء باعتبار أن الطاقة المائية تعتبر أرخص وأنظف مصادر الطاقة على الإطلاق ومن بين هذه المشروعات محطة كهرباء أسوان الثانية ومحطة توليد كهرباء اسنا ونجع حمادى وأسيوط ومشروع احلال وتجديد محطة كهرباء العزب ومشروع السطح والتخزين بالعين السخنة . . أما انجازات هيئة كهربية الريف فقد أخذت الهيئة على عاتقها خلال السنوات العشر الأخيرة استكمال تنفيذ المشروع القومى الكبير وقامت باعداد الكوادر الادارية والفنية اللازمة كما تم تنظيم برامج ودورات لتدريبها وقد استطاعت الهيئة تنفيذ مشروعات عملاقة تقدر قيمتها بمبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه وتبلغ قيمتها بأسعار ١٩٩٠ : ٣٢٠٠ مليون جنيه وقد أسهمت هذه المشروعات في كهربية القرى الرئيسية والتوايح والاسهام في كهربية المدن واستصلاح الأراضي .

أما الانشاءات والصناعات الكهربائية التي تقوم بتنفيذ المشروعات الكهربائية وتصنيع المهمات الكهربائية وهذه الشركات قامت بانجاز رائع في مجال التركيبات وتصنيع المعدات الكهربائية من بينها المحولات قوى وتوزيع ومفاتيح الجهد المتوسط وأكشاك التوزيع والسخانات الشمسية وتوربينات توليد الكهرباء من طاقة الرياح والبدء في تصنيع محطات توليد الكهرباء .

وفي مجال الطاقة الجديدة والمتجددة تم حصر وتقييم مصادر مصر منها ، وتطوير وتطوير التكنولوجيا الخاصة بها ، وتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستخدامات الكتلة الحية بالمناطق الريفية والحضرية ، وهناك أيضا انجازات هيئة الطاقة الذرية في مجال البحوث النووية وبحوث وتكنولوجيا الاشعاع ، ومركز المعمل الحار وجهاز التنظيم والأمان النووي وهيئة المواد النووية ويهدف نشاطها إلى البحث والكشف والتنقيب عن المواد الخام النووية في مصر ، واستغلالها وتصنيعها وتنظيم تداولها باعتبارها من أهم مصادر الطاقة النظيفة والرخيصة ولذلك فالوزارة تدعم تنمية المواقع المكتشفة لمصادر اليورانيوم في مصر . وهناك الشركة المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية والتي أنشئت عام ١٩٨٣ وتعتبر الشركة الأولى في مصر المتخصصة في الأعمال الهندسية والاستشارية لمشروعات نظم القوى الكهربائية وهي بمثابة المكتب الاستشاري التخصصي الذي تعهد إليه الوزارة وهيئاتها وشركاتها بالأعمال الاستشارية ولهذه الشركة نشاط مرموق في البلاد العربية ، أما قطاع المعلومات في وزارة الكهرباء والطاقة فيوفر المعلومات المعاونة في دعم اتخاذ القرارات بقطاع الكهرباء والطاقة وهي تعاونها المثمر مع الدول العربية والافريقية في مجال ربط الشبكة الكهربائية مع دول المشرق العربى والمغرب العربى وأيضا افريقيا مع دول حوض النيل .

ان العلامات المضئية في سجل السنوات الذهبية العشر في مجال الطاقة والكهرباء هي التي تدفع كل أبناء القطاع أن يطالبوا بفترة ذهبية ثالثة لأن أماننا انجازات أخرى وأن الانجازات التي تحققت ستتضاعف وتزداد ثالثا إن شاء الله في السنوات العشر القادمة .

## لماذا يبايع قطاع البترول مبارك لفترة ولاية ثالثة ؟

بقلم الدكتور :  
حمدى النبى

وزير البترول



شهدت صناعة البترول في عهد الرئيس محمد حسنى مبارك تقدما كبيرا ، وقد تحقق هذا التقدم انطلاقا من استراتيجية ذات أهداف أربعة هى :

- ١ - تحقيق الاكتفاء الذاتى للسوق المحلية من كافة المنتجات البترولية مع مراعاة ارتفاع معدل النمو السنوى للطلب المحلى على الطاقة نتيجة لتزايد معدل الزيادة السكانية .
- ٢ - استمرار صناعة البترول فى تحمل العبء الملقى على عاتقها كأحد المصادر الرئيسية للدخل القومى من النقد الأجنبى عن طريق تصدير الفائض من البترول الخام .
- ٣ - دفع مجالات التنمية الاقتصادية الشاملة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة للعديد من أبناء الوطن .
- ٤ - دعم الأمن القومى بزيادة كمية المخزون البترولى القابل للإنتاج مع الأخذ فى الاعتبار وانه سلعة استراتيجية ناضبة يجب الاحتفاظ بقدر كاف منها لمواجهة احتياجات الأجيال القادمة .

ونظرا لأن الصناعة البترولية ترتبط بطريقة مباشرة بالمتغيرات الدولية سواء السياسية منها أم الاقتصادية ، فقد كان للتحرك الواسع والمستمر للرئيس حسنى مبارك عربيا ودوليا أثر كبير فى تهيئة الظروف العالمية والعربية التى تساعد على تحقيق هذه الأهداف الأربعة عن طريق السير فى الاتجاهات التالية :

- ١ - التنسيق الدائم والنشط مع المنظمات العربية والدولية المؤثرة فى سوق البترول العالمى ، وكذلك توسيع دائرة التعاون المتبادل مع الدول العربية البترولية .
- ٢ - تطوير الاتفاقيات البترولية مع الشركات العالمية لتحقيق أكبر عائد ممكن للدولة مع تجنبها المخاطرة برأس المال الوطنى وتشجيع الشركات على العمل فى مصر ودفع عجلة الاستكشاف والإنتاج .
- ٣ - استيعاب التكنولوجيا العالمية المتقدمة بما يضمن تحقيق أعلى معدلات ممكنة للإنتاج وزيادة المخزون البترولى القابل للإنتاج فى باطن الأرض .
- ٤ - وضع قواعد مرنة لتسويق خام البترول المصرى لتحقيق أكبر عائد ممكن .
- ٥ - تكثيف الجهود المبذولة فى مجال استكشاف وإنتاج الغازات الطبيعية بهدف حلها تدريجيا محل الوقود السائل لزيادة الاحتياطى الاستراتيجى منه وتصديره حسب احتياجات الدولة .

٦- وضع القواعد اللازمة - بالاشتراك مع قطاعات الدولة المعنية بالحفاظ على البيئة - وتحجيم امكانية التلوث إلى أقل حد ممكن مع إقامة عدة مراكز رئيسية لمكافحة التلوث مزودة بأحدث ما في العصر من تكنولوجيا .

٧- التوسع في طاقات معامل التكرير وتحقيق الانتشار الجغرافي لها لتحقيق المرونة في توفير احتياجات جميع مناطق الجمهورية من المنتجات البترولية .

٨- تشجيع القطاع الخاص على العمل في قطاع التوزيع حيث لا يتطلب ذلك رؤوس أموال كبيرة أو تقنية متخصصة .

وقد أثمرت هذه الاجراءات مجتمعة منذ بداية الثمانينات انجازات هامة في كل مجال من مجالات الصناعة البترولية :

### ففى مجال الاتفاقيات البترولية :

تم توقيع ١١٤ اتفاقية مع ٤٥ شركة عالمية من ١٦ جنسية وقد أنفقت الشركات المتعاقدة على نشاط البحث فيها ٣٤٣٤ مليون دولار كما دفعت منح توقيع لا ترد اجمالها ٢٠٠ مليون دولار ، كما تم تطوير الاتفاقيات بحيث يتكفل الشريك الأجنبي بأعمال البحث والتنمية لحقول الغاز المكتشفة وانشاء التسهيلات الخاصة بالمعالجة وتوصيل الغازات للشبكة القومية الأمر الذى يتطلب استثمارات كبيرة لا يستطيع الاقتصاد القومى أن يتحمل أعباءها ، وتجدر الاشارة هنا إلى أن أطوال الخطوط الرئيسية بالشبكة القومية الموحدة قد تضاعفت ثلاث مرات خلال الأعوام العشرة الماضية لتصل حاليا إلى ما يزيد على ٢٠٠٠ كيلو متر كما زادت طاقة النقل بها إلى ١,٤ مليار قدم بمكعبا يوميا .

### وفى مجال انتاج الزيت الخام

كان لتزايد الجهود المبذولة فى اكتشاف الحقول الجديدة وربطها بسرعة بتسهيلات الانتاج المطلوبة أكبر الأثر فى الحفاظ على مستويات عالية للانتاج بلغت ضعف ما كان ينتج فى فترة الستينيات ، وقد تميزت حقبة الثمانينيات بتعاظم هذه الجهود فبلغ عدد الحقول الجديدة المضافة على الانتاج حوالى ٧٠ حقلا كنتيجة مباشرة للسياسات المستقرة والحوافز التى شجعت شركات البترول العالمية على الانفاق لتكثيف عملياتها بمصر ، ويبلغ انتاج مصر الحالى حوالى ٨٧٠ ألف برميل زيت خام يوميا ، وبإضافة انتاج الغاز اليومى باستخدام مكافئ الغاز يصل الانتاج الكلى للبلاد إلى أكثر من مليون برميل يوميا .

### وفى مجال الاحتياطى

زاد الاحتياطى المؤكد من الزيت والغاز الى ٦,٣ مليار برميل مكافئ بالمقارنة بـ ٢,٤ مليار برميل منذ عشر سنوات بالإضافة الى ٣,٥ مليار برميل تم انتاجها خلال هذه الفترة مما

يعنى زيادة الاحتياطي الكلى لمصر خلال السنوات العشر الأخيرة بحوالى ٥,٦ مليار برميل بالاضافة إلى ما تم اكتشافه أخيرا في الصحراء الغربية والدلتا وخليج السويس والتي لم يتم تقييم احتياطياتها بعد .

### وفي مجال الغازات الطبيعية

فعلى الرغم من أن أول حقل للغازات الطبيعية وهو حقل أبو حقل أبوماضى بمنطقة دلتا النيل قد تم اكتشافه في عام ١٩٦٧ فإن هذا النشاط لم يشهد تطورا ملحوظا إلا مع بداية الثمانينيات حيث بدىء فى انشاء العديد من المشروعات لمعالجة الغازات الطبيعية والمصاحبة مما يتطلب عمل العديد من التعديلات فى تصميمات منصات الانتاج البحرية ومد الكثير من الخطوط لتجميع كميات هائلة من الغازات المصاحبة التى كانت تحرق فى خليج السويس ، وقد بلغت جملة الاستثمارات فى مشروعات الغاز حوالى ٢ بليون دولار مما انعكس أثره على معدلات انتاج الغاز السنوية والتي تضاعفت ثلاث مرات خلال الأعوام العشرة الماضية .

### وفي مجال المشروعات

أقام قطاع البترول فى خلال الأعوام العشرة الماضية مشروعات هامة للتكرير والتصنيع والتوزيع نوجز الإشارة الى بعضها فيما يلى :

- معمل تكرير أسبوط بتكلفة قدرها ١٩٧ مليون جنيه لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى ووحدات توليد الكهرباء وصناعة الأسمت بالوجه القبلى .

- مجمع البتروكيمياويات بتكلفة قدرها ٥٢٨ مليون جنيه لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الخامات اللازمة لصناعة البلاستيك وتغطية الاستهلاك المحلى من مادة البولى فينيل كلوريد التى تستخدم فى مجالات الزراعة والرى والصرف المغطى .

- مجمع زيوت التزييت بتكلفة قدرها ١٣٨ مليون جنيه لانتاج الزيوت الأساسية للاستغناء عن استيرادها .

- وحدتا تقطير فى السويس والقاهرة بتكلفه قدرها ٥٠ مليون جنيه لتوفير المنتجات الرئيسية للسوق المحلية وتوزيع طاقات التكرير توزيعا اقليميا بما يتفق مع احتياجات الاستهلاك الرئيسية لكل منطقة .

- توصيل الغاز الطبيعى حتى شهر مارس ١٩٩٣ إلى ٤٢٠ ألف وحده سكنية شرق وغرب النيل بتكلفة قدرها ٥١٦ مليون جنيه .

- مد شبكة من خطوط الأنابيب لنقل الخام والمنتجات البترولية من مواقع الانتاج إلى مناطق الاستهلاك بلغت أطوالها ١١٩٢ كيلو مترا بتكلفة قدرها ٣٦٢ مليون جنيه .

ومع هذه الانجازات فإن العمل المستمر والدءوب في هذه المجالات المختلفة هو السبيل الوحيد لتحسين حاضرتنا عن طريق زيادة معدلات الانتاج وهو الضمان الأكيد لرفع مستوى أجيالنا القادمة عن طريق توفير أقصى احتياطي بترولى ممكن مع تكنولوجيا متطورة ورقاقية وتقديم احتياطي بشرى لقيادات وطنية تتميز بالاخلاص والتفانى فى العمل ومن ثم تستطيع هذه الأجيال استثمار هذه الاحتياطيات فيما يعود عليها بالرفاهية ويضمن لمصرنا الحبيبة دوام التقدم والازدهار .

- من أجل كل هذه الانجازات .
- ومن أجل الحرص على تحقيق الأمن والأمان لكل إنسان على أرض مصر .
- ومن أجل دفع العمل الوطنى لتحقيق التنمية الشاملة .
- ومن أجل استكمال مراحل الاصلاح الاقتصادى .
- ومن أجل رفع الديون الأجنبية عن كاهل مصرنا الغالية .
- من أجل استمرار مسيرة الديمقراطية رغم تجاوزات البعض فى التطبيق .
- ومن أجل تأكيد مكانة مصر العربية - الدولية .
- من أجل هذا كله ومن أجل احساسه الدائم بنبض الشارع المصرى يبايع العاملون فى جميع مواقع العمل بقطاع البترول الرئيس محمد حسمى مبارك لفترة رئاسة ثالثة .



# مبارك والتاريخ

بقلم :  
أحمد محمد عبدالرحيم

وكيل مجلس الشعب



منذ أسابيع وفي زيارة لوفد برلمانى نمساوى لمصر سألنى السيد / رئيس مجلس النواب النمساوى عما دعانى إلى معاودة نشاطى السياسى بعد توقف إذ انصرفت منذ ١٩٥٣ للعمل القانونى مع قراءات سياسية مكثفة وذلك حتى ١٩٨٤ وقد عجبت حقيقة من معرفته لهذه الواقعة ومدى علمه بها . وأجبت انى أؤمن بالديمقراطية وأن الثورة فى سنواتها الأولى وقد يكون لها عذرها أشاحت بوجهها للديمقراطية فابتعدت ، وإذ أحسست أن حسنى مبارك مخلص لقضية الديمقراطية يتخذ منها أساسا لحكمه ورمزا لمعهده عاودت ممارستى للعمل السياسى . فمرد العودة هو احساسى بصدق مبارك فى إيمانه بالديمقراطية ولكنها ديمقراطية تتناسب مع شعبه فلا يمكن أن تطبق دون مراعاة للبعد الديمقراطى فى جميع مناحى الحياة وإلا سيطرت الأقلية التى تتمسح بالدين والدين منها براء كما حدث فى بعض النقابات المهنية وكما حدث فى الجزائر مما أعاد الشمولية بوجهها القبيح فخطوات مبارك المثبتة على الطريق الديمقراطى بدأت ثمارها وبدأت شعوب العالم الثالث تقتدى بها ومن ثم فإن الحكم على التجربة الديمقراطية المباركية هو فى صالحها وهذا أمر فريد فى التاريخ إذ أن الحكم على القادة يترك للمؤرخين . ليبينوا مدى نجاحها أو فشلها ولكن القدر شاء أن يبين للشعوب أن خطة مبارك الديمقراطية صائبة تستهدف مشاركة شعبه فى الحكم وفى اتخاذ القرار دون أن يترك القائد لتقلب الديمقراطية إلى فوزى أو عودة للظلمة ، والديمقراطية ينبغى أن تحرس من هؤلاء الذين يتشدقون بها وهم ألد أعدائها يتخذون منها وسيلة ولا يجعلونها هدفا ووسيلة للاستيلاء على الحكم تمهيدا لتحطيم الفوانيس ونشر الظلام وإقامة المشائق لكل ذى رأى وفكر .

هذه سمة العهد الأول والرئيسية أما السمة الثانية فهى نظرة للوراء سنة ١٩٨٠ لنرى كيف كنا وكيف أصبحنا فهذا معيار الحكم وسبيل الصدق فليس الأمر مقارنة بين مصر وشعوب سارت فى مسارها الحضارى وتقدمت وإنما للمقارنة الصادقة بين مصر الأمس ومصر اليوم بين مصر التى تتقدم ولا تتجمد مصر التى أخذت طريقها الحضارى .

## مبارك ، فترة رئاسية ثالثة .. لماذا ؟

بقلم :

سامى مهران

امين عام مجلس الشعب



أفصحَت الإرادة الشعبية عن قرارها في أكثر من مناسبة بالتمسك بالرئيس محمد حسنى مبارك قائدا ورائدا لمسيرة العبور العظيم .

ولقد بدت الصورة قائمة أمام الرئيس يوم تولى مسئولية الحكم في أكتوبر سنة ١٩٨١ ، كان حصاد الأيام الصعبة والأمال الموهودة ، والخطط المتبورة جبلا عالية من الانقراض ومشاعر الاحباط ، جعلت من واقع الشعب المصرى أسوارا عالية تحجب أى رؤية متفائلة للمستقبل ، وتباعد بينه وبين أمله في استشراف الغد الأفضل .

وكان شعب مصر على موعد مع القدر ، فقد استطاع محمد حسنى مبارك بما امتلکه من مقومات حقيقية للقيادة الحكيمة المستنيرة ، ومنذ اليوم الأول لولايته أن ينسج من أمانيه لوطنه واقعا يفيض بالخير والنماء ، فاختلف أداء الحكم واختلف المسار الاقتصادى واختلفت أفكار المجتمع وعلاقاته وحدث التغيير الشامل في هيكله وبنيته وعلاقاته الداخلية فاحتلت مصر مكانتها على خريطة العالم العربى والاسلامى ، ونجحت سياسات وعقائد قديمة حرمت المجتمع من جهود وطنية كان يمكن أن تضاعف طاقاته .

وامتدت يد التغيير والانجاز لتواجه مشاكل مصر المزمنة ، تقتلعها من جذورها وترسى أسس البناء الجديد القائم على الدراسة والتخطيط الجيد . وتنهأت مصر لاستشراف القرن الواحد والعشرين وقد انتظمت المسيرة الوطنية وتعمقت أسس الأمن والأمان ، والديمقراطية والحرية كأسلوب حياة ومنهج للتنمية والتقدم وشارفت على الانتهاء من برنامج طموح لاصلاح وتحوير الاقتصاد المصرى ، واستعادت دورها الريادى داخل عالمها العربى والاسلامى والافريقى وقامت بدور نشط في توجيه أسس قيام المجتمع الدولى الجديد .

وسأكتفى للتدليل على سياسة مبارك الناجحة باطلالة سريعة على هذه المحاور الثلاثة الهامة .

لأشك أن تعميق التحول الديمقراطى وتوسيع نطاقه ، وتثبيت دعائمه فكرا وممارسة ، يعد من أبرز انجازات فترة ولاية الرئيس مبارك ، تلك الفترة التى شهدت بدايتها عودة سريعة وواثقة للديمقراطية . سرعان ما تحولت إلى انفراجة عميقة ورحبة لها ، وقد كانت ركيزة هذا الانجاز ، هى اليقين الصادق بأن ازدهار الديمقراطية ، لابد أن ينبع من حس يتعمق لدى المواطن بأهمية مشاركته في صياغة حياة مجتمعة في جو من الحرية والأمان ، ثم احاطة هذه المشاركة بكافة أنواع الضمانات .

ومن هنا قد سارت الحركة في اتجاه تعزيز الديمقراطية في عهد الرئيس مبارك في ظل مبادئ أساسية ، أهمها تحقيق التوازن بل والتلازم بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعدم مقايضة ، أى منها بالأخرى أو تأجيل أى منها لصالح الأخرى ، إيمانا بأن التنمية والتقدم

لا يصنعها خائف أو متهور ، وأن الحرية لا ينعم بها جائع أو محروم . واحترام الحقوق والحريات العامة وتعزيز حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والنشر ، وتوسيع نطاق التعددية ، والعمل على استيعاب القوى الوطنية التي لم تتح لها فرصة المشاركة السياسية في الفترة الماضية ، واعلاء مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء باعتبار انها السياج الحقيقي الذى يحمى الممارسة الديمقراطية .

وفى اطار هذه المبادئ التى أرساها الرئيس مبارك بالممارسة الديمقراطية ومن خلال الأسلوب الهادئ المتدرج فى تعميق هذه المبادئ ، تحققت لمصر انجازات كبيرة ، لعل أبرزها :

\* شيوع مناخ عام غير مسبوق من الحرية واختفاء اجراءات القهر ومصادرة الحريات الأساسية ، والسماح بتعدد حقيقى فى الآراء دون خطر أو خوف .

\* احلال مفاهيم المشاركة السياسية محل مفاهيم التعبئة ، وترسيخ مفهوم أن الديمقراطية تتحقق بموافقة الأغلبية ، ولم يعد الاجماع أو شبه الاجماع مفروضا على الشعب فى أى خيار سياسى .

\* بروز مفاهيم جديدة فى مجال العمل الحزبى تقوم على أساس أن المعارضة فى اطار الممارسة الديمقراطية هى شريكة فى الحكم وجزء من النظام السياسى الذى ارتضت العمل وفقا له .

\* اتساع نطاق التعددية ، بزيادة عدد الأحزاب السياسية ، فبعد أن كان عددها لا يتجاوز أربعة أحزاب عام ١٩٨١ ، بلغ عددها الآن اثنا عشر حزبا ، هذا فضلا عن ممارسة قوى سياسية لم تحظ بعد بالشرعية لنشاط مؤثر على الساحة السياسية وكأنها طرف فى التعددية . وكذلك اتاحة الفرصة أمام النقابات المهنية وجماعات المصالح ومختلف الجمعيات لممارسة نشاطها والتعبير عن آرائها تدعيا لقاعدة المجتمع المدنى ، وهو ما يشكل ضمانة أساسية للديمقراطية .

\* أصبحت حرية الصحافة حقيقة لم تعرفها مصر بهذا الاتساع والشمول ، وشهدت حرية الكلمة انتعاشا شديدا وأصبحت الكلمة المقروءة قيمة مضافة للجهود الجماعية .

\* إعمال مبدأ المكاشفة والمصارحة فى علاقة رئيس الجمهورية بأبناء شعبه والحرص على عرض الحقائق كاملة ، والبعد عن تزيف الواقع أو رسم صورة غير واقعية للمستقبل .

\* تعديل قانونى مجلسى الشعب والشورى وقانون مباشرة الحقوق السياسية ، بما يستجيب للمتغيرات والمطالبات الجديدة من جانب ، وبما يصحح المسيرة ويحقق الشرعية الدستورية من جانب آخر .

\* تأكيد مبدأ سيادة القانون وربطه بتأكيد استقلالية القضاء وهيبته وقد ضربت القيادة السياسية مثلا يحتذى فى الالتزام بهذا المبدأ والالتزام الشرعية طريقا للتغيير ، بقبولها بحكم المحكمة الدستورية ، ومبادرتها بحل مجلس الشعب بعد أن قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ( ٥ ) مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب .

ورغم كل التجاوزات التى يمكن أن تكون قد اعترضت المسيرة الديمقراطية ، فقد تسيدت أيجابية جديدة فى الحوار تعتمد النقد البناء وسيلة والمصلحة القومية العليا هدفا وغاية ، ولم يزعج الرئيس اندفاع البعض للنقد مهما كانت قسوته ، بل ظل يؤكد أهمية رأى الآخر والدور الإيجابى

للمعارضة ولم يحاول وأد الأصوات المعارضة ، ولكنه ظل يصحح المفاهيم ويشير إلى الانحراف ويحيط المسيرة بسياسات قوى يصونها ويعصمها من الهزات والاضطرابات العنيفة .

ويقدر وضوح توجهات وسياسات وأهداف السيد الرئيس بالنسبة للديمقراطية كان وضوح سياساته وتوجهاته الاقتصادية .

فقد بادر بطرح سياسة اصلاح الاقتصاد المصرى بصورة مخططة منذ سنة ١٩٨٢ حيث دعا إلى عقد مؤتمر اقتصادى عام ، حضره صفوة الاقتصاديين المصريين لوضع خطة للاصلاح الاقتصادى الشامل تستهدف استئصال أسباب الخلل الهيكلى الجسيم الذى كان يعانى منه الاقتصاد الوطنى .

وفى اطار سياسة الاصلاح الاقتصادى طرح الرئيس مبارك فى ديسمبر ١٩٩٠ أمام مجلس الشعب مشروع تحرير الاقتصاد المصرى فى ألف يوم وطلب من مجلسى الشعب والشورى وجميع الهيئات والمؤسسات والمفكرين ابداء الرأى والتقدم بمقترحات حول أسس ووسائل تحقيق هذا الهدف .

وقد استقر فى يقين الرئيس أن لا تنمية حقيقية بغير اصلاح اقتصادى ولا اصلاح اقتصاديا بغير حل قضيتين أساسيتين :

- الأولى إعادة بناء البنية الأساسية اللازمة للنهوض بعملية الانتاج ، وقد تحقق فعلا فى هذا المجال انجاز ضخم لعله أعظم انجازات مصر فى تاريخها الحديث .

- الثانية تسوية مشكلة ديون مصر والتي كانت تستنزف أى تراكم رأسالى لازم للتنمية ، وقد أثمرت سياسات الرئيس المتوازنة الرشيدة الساعية لمد جسور التعاون مع كل الدول عن تخفيض الدول الأوروبية الصديقه والدول العربية ديون مصر بواقع ٢١,٧ مليار دولار وتم جدولة بقية الديون ، لتقدم دليلا جديدا على تقدير العالم كله لسياسة مبارك .

وقد استهدف الرئيس مبارك أن تحقق سياسة تحرير الاقتصاد عدة مكاسب منها :

- انطلاق الاقتصاد المصرى بمعدلات تفوق معدل نمو السكان ، وهو ما تحقق هذا العام فعلا ولأول مرة منذ سنوات طويلة .

- القضاء تدريجيا على البطالة بتوفير نصف مليون فرصة عمل سنويا كحد أمان للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

- وقد أتاحت استثمارتنا فى شركات قطاع الأعمال فقط والتي بلغت قرابة ٢٢٥ ألف مليون جنيه ، ما يقرب من مليون وسبعمائة ألف فرصة عمل ، فضلا عن فرص العمل التى يتيحها مشروع وزارة الادارة المحلية لنشر الصناعات الصغيرة والحرفية بالمحافظات الذى يوفر أكثر من ٧٠ ألف فرصة عمل . وكذلك ما يتيح الصندوق الاجتماعى من مشروعات صغيرة تستوعب أعدادا كبيرة من الشباب ، وقد توافر له رأس مال كاد يصل إلى ٢ مليار جنيه ، بالإضافة إلى ما تتيحه استثمارات خطة التنمية الثالثة من فرص عمل تزيد على ٣,٢ مليون فرصة عمل .

- تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار وزيادة أهميته النسبية فى النشاط

الاقتصادى بوجه عام وقد ارتفع فعلا نصيب القطاع الخاص فى الاستثمارات من ١٨٪ عام ١٩٨١ إلى ما يقرب من ٥٠٪ مع بداية خطة التنمية الثالثة .

\* إعادة التوازن المفقود بين : الادخار والاستثمار ، والاستهلاك والانتاج ، والصادرات والواردات ، والقضاء على العجز التضخمى فى الموازنة العامة للدولة وقد أثمرت سياسة مبارك عن تحويل العجز الزمن فى ميزان المدفوعات إلى فائض يقرب من خمسة آلاف مليون دولار ، وانخفض معدل التضخم من ٢١,٣٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٠٪ عام ٩٣/٩٢ وانخفض عجز الموازنة العامة ليصل إلى ٧,١٪ من الناتج القومى ، العام الماضى .

\* تضييق الفجوة الغذائية وقد تحقق بالفعل الاكتفاء الذاتى من القمح والذرة واللحوم وبنسبة مرتفعة ، كما تحطينا مرحلة الاكتفاء الذاتى فى العديد من الصناعات ، وصدرونا ما يفيض عن الاحتياجات المحلية .

\* تحرير القطاع العام واصلاح المتعثر من شركاته .

وهكذا استطاع الرئيس حسنى مبارك أن يصوغ رؤية جديدة للمسيرة الوطنية تفتتح على كل التجارب السابقة والمعاصرة دون التزام بالنقل عنها بما يتناقض واتجاهات النسيج الوطنى ، كما رفض أن يكون أسير أفكار ونظريات تجاوزها الزمن دون أن يعاديا أو يرفض الاستفادة بما فيها من إيجابيات .

وقد جاء عصر مبارك فى زمن تزايدت فيه التحديات ، فبالنسبة للعالم العربى كانت علاقتنا الدبلوماسية مقطوعة مع كل الدول العربية عدا ثلاث دول ، وعلاقتنا بالعالم الاسلامى والافريقى ودول عدم الانحياز علاقات تتسم بالفقر الشديد .

وكان على الرئيس مبارك أن يعيد بناء الجسور المهدمة ، ويبعث الحياة فى الطرق المهجورة ، واستطاع بمهارة نادرة أن يظفر باحترام وتقدير العالم كله والدول العربية والاسلامية والافريقية التى تسابقت غداة مؤتمر عمان فى إعادة علاقاتها بمصر ، وعادت مصر إلى الجامعة العربية ، وعاد مقر الجامعة العربية إلى القاهرة واستردت مصر عضويتها بالمؤتمر الاسلامى . ولا يزال صوت القائد يتردد فى كل الدروب العربية مرددا كلماته فى الدار البيضاء فى أول اجتماع يحضره رئيس مصرى بعد انتهاء القطيعة عارضا اقتراحاته لاعادة بناء العلاقات العربية المتهترئة ، استمسكا بالمصلحة القومية ودون تفريط فى الارادة المصرية التى اختارت السلام العادل مبدأ ، واحترام قواعد الشرعية ومبادئ وأحكام القانون الدولى ، واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتعاون الدولى والاعتماد المتبادل بين الدول ، على أساس من الحق والعدل والشرعية .

وقد ظل الرئيس وفيما لهذه المبادئ تحت أقسى الظروف والملاسات ، تمسك بها وطبقها إلى أبعد مدى فى محنة غزو العراق لأراضى الكويت ، وقبلها عندما تعرضت العراق للاعتداء من إيران ، وخاض معركة دبلوماسية مريرة حتى استردت مصر أرض طابا .

واستطاعت سياسته أن تقنع الذين قاطعوا مصر لتوقيعها معاهدة كامب ديفيد أن يجلسوا إلى مائدة المفاوضات مع اسرائيل للبحث حول وسائل اقرار السلام في المنطقة .

وقد تعاطف تقدير الاسرة الدولية والعربية والافريقية لسياسة مبارك الحكيمة المعتدلة الشريفة وعبرت عن هذا التقدير باسقاط جزء من ديون مصر واختيار الدكتور بطرس غالى أمينا عاما لمنظمة الأمم المتحدة كأول عربي وافريقي يتولى هذا المنصب .

كما كان اختيار الدكتور عصمت عبدالمجيد أمينا عاما لجامعة الدول العربية بالاجماع اقرارا باسترداد مصر لدورها الريادى داخل أسرته العربية بفضل سياسات مبارك المتزنة الحكيمة .

وحرصا على تمسك الصف العربى ودعم تضامنه ، بادر الرئيس بالتوسط بين الشقيقتين العربيتين المملكة العربية السعودية وقطر لانهاء الخلاف الحدودى بينهما ، حيث كللت مساعيه بالنجاح بتوقيع اتفاق المدينة المنورة ، وهو نموذج طيب يحتذى يفتح بابا جديدا لرأب الصدع فى العلاقات العربية .

وقد كان لمشاركة فصائل من القوات المسلحة المصرية فى قوات حفظ السلام فى كل من البوسنة والهرسك والصومال الدولتين الاسلاميتين انعكاس لسياسة مصر الداعية للسلام ، ودعم لدورها المأمول داخل النظام الدولى الجديد .

الآن وبعد هذه الاطلالة السريعة على انجازات مبارك ، أظن أن سؤالنا الذى طرحناه فى البداية قد سقطت من أمامه علامة الاستفهام ، وأعتقد انه نعم لمبارك لفترة رئاسة ثالثة .

سيقونها كل مخلص من أجل الطهارة والاستقامة والاقدام ، من أجل المستقبل والأمن والأمان والديمقراطية والحرية والرخاء .



## ماذا نختار الرئيس لفترة ثالثة ؟

بقلم :  
فرج حافظ الدري

امين عام مجلس الشورى



حمل الرئيس محمد حسنى مبارك أمانة المسئولية على مدى الاثنتى عشرة سنة الماضية منذ 'اختاره الشعب لقيادة مسيرته فى ظروف باللغة الدقة والحساسية ، وبدأ الرئيس عهده باشعار الشعب أن عهدا جديدا قد بدأ ، تسوده الديمقراطية ويتسم بالإيمان بالحرية وسيادة القانون ، فأمر بالإفراج عمن لم تنسب إليهم جرائم من قبض عليهم فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ المعروفة ، أما المتهمون بجرائم فقد ترك أمرهم للقضاء ليقول كلمته فى شأنهم . كانت هذه هى بداية التحرك وسياسة الحكم فى العهد الجديد الذى بدأه الرئيس محمد حسنى مبارك ، والذى قام على الركائز الأساسية الآتية :

### أولا : الديمقراطية

عبر السيد الرئيس عن منهجه فى سياسة الحكم بقوله إن « طريقنا الذى لا رجعة فيه ، ولا ردة عنه ، هى الديمقراطية الصحيحة التى تبنى المجتمع الفاضل ، وتتيح لكل عرق شريف أن ينال حقه مادام يؤدى واجبه » .

وقد ترتب على الإيمان بالديمقراطية منهجا للحكم الإيمان بأن ليس لأى مواطن إلا حقه العادل فى نتاج عمله ، ومن ثم فلا مراكز للقوة ولا شلل تلتف حول مراكز صنع القرار ، تفيد من وجودها حول هذه المراكز ، فلا سيادة إلا للقانون . ولا نزول إلا على حكمه ، لا فرق فى ذلك بين كبير وصغير وحاكم ومحكوم .

### ثانيا : إصلاح المسار الاقتصادى

حينما تولى السيد الرئيس أمانة المسئولية وجد أن البلاد تحاصرهما من الناحية الاقتصادية تراكمات ضخمة ترسبت على مدى سنوات طويلة فدعا إلى المؤتمر الاقتصادى لتحديد وتوصيف المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وبيان الحلول المناسبة لها . وأوضح بجلاء أن رؤيته « للنظام الاقتصادى الذى يلائم بيئتنا تستند إلى هدفين هما : زيادة الانتاج ، وتحقيق العدالة الاجتماعية » وأن « هدف التنمية هو المزيد من الموارد لكى تكون أداة لتحقيق العدل الاجتماعى فى الخدمات التى تقدمه الدولة للمواطنين ، وفى إتاحة فرص العمل وتوفيرها كاملة للمواطنين ، وذلك عن طريق زيادة معدلات النمو فى القطاعين الزراعى والصناعى دون تفرقة بين القطاعين العام والخاص » .

## ثالثا : التخطيط

آمن السيد الرئيس بضرورة التخطيط الذى يقدم الحلول المستمرة وفقا للأولويات ، ذلك أن قوام التخطيط هو تحديد الأولويات وبيان الأهداف المطلوب تحقيقها وتوجيه الامكانيات المتاحة إليها ، وفى عهد الرئيس مبارك وضعت الخطط الاقتصادية والاجتماعية الآتية :

الخططة الخمسية الأولى : ١٩٨٢ / ١٩٨٧

الخططة الخمسية الثانية : ١٩٨٧ / ١٩٩٢

الخططة الخمسية الثالثة : ١٩٩٢ / ١٩٩٧

## رابعا : الزيارات الميدانية

حرص السيد الرئيس حسنى مبارك على الاطلاع بنفسه على مختلف أوجه النشاط ، ومن هنا تعددت زيارته الميدانية لمختلف مواقع العمل والانتاج فى الزراعة والصناعة وهما عماد الثروة القومية ونخلق فرص العمل للشباب ، ويحرص أثناء هذه الزيارات على التحقق من أمرين :

١ - الاطمئنان إلى أحوال العاملين بالموقع من العمال والاداريين .

٢ - الوقوف من ادارة الموقع على حجم الانتاج والعمالة وعائد المشروع بصفة عامة .

## خامسا : العلاقات العربية

حين تولى السيد الرئيس حسنى مبارك أمانة المسئولية كانت علاقاتنا العربية مقطوعة بجميع الدول العربية ، فأخذ يعمل جاهدا فى سبيل تحسين هذه العلاقات وبدأ ذلك بوقف الحملات الصحفية من جانب مصر حتى لو تعرضنا لحملات من جانب بعض الأعلام العربية ، وآتت هذه السياسة الحكيمة الرشيدة أكلها ، فعادت الجامعة العربية إلى مصر بعد أن كانت قد نقلت من مقرها الرسمى فى القاهرة فى حركة انفعالية غير مسبوقة ، وبالمخالفة الصريحة لميثاق الجامعة الذى ينص فى مادته العاشرة على أن مقرها الدائم هو القاهرة .

وحين وقعت محنة العرب الكبرى بأزمة الخليج فى سابقة غير مسبوقة ، عندما قام النظام العراقى بغزو دولة الكويت وكلاهما عضو فى جامعة الدول العربية وفى المؤتمر الاسلامى وفى الأمم المتحدة ، وقف الرئيس محمد حسنى مبارك وقفته الشجاعة المنتصرة إلى جانب الكويت الشقيقة التى تعرضت لهذا العدوان الغاشم الغادر إيمانا منه بالحق والعدل والشرعية .

## سادسا : العلاقات الدولية

عمل الرئيس على توطيد علاقات مصر بمختلف دول العالم إيمانا منه بأن العالم كله وحدة واحدة

وأن كل دولة فيه تؤثر في غيرها ، وتتأثر بما يجري فيها ، فتتابع زيارته لكثير من الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية ودول القارة الأفريقية ، وتعدد استقباله لمختلف دول العالم ، ذلك أن عالمنا المعاصر لا يمكن لأي دولة فيه أن تعيش في عزلة عن غيرها ، وأن شيئا يحدث في ركن ناء من الكرة الأرضية يؤثر مباشرة على الأركان الأخرى ، ووقف السيد الرئيس دواما إلى جانب الحق والعدل والشرعية الدولية فكسبت مصر - بهذه السياسة الحكيمة الرشيدة - احترام مختلف دول العالم ، وجاء اختياره رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية تنويجا لهذه السياسة وتقديرا لدور مصر في السياسة العالمية وتأكيذا لانتهائها الأفريقية .

وعلى الجانب الشخصي من حياة الرئيس محمد حسنى مبارك فإن الذين يعرفونه عن قرب يلمسون أنه لم يطرأ على حياته تغيير منذ اضطراره بالعمل العام ، إذ يتسم سلوكه بالبساطة وطهارة اليد فضلا عن نزاهة القصد والإيمان الراسخ بالحق والعدل ، فلم يعرف عنه أنه اختص أحدا لصلة تربطه به ، وإنما معيار الاختيار لديه هو الكفاءة والمصداقية والإيمان بأن العمل العام تكليف لمن يقومون به رغبة في الخدمة العامة .

من أجل هذا وغير ذلك كثير . . .

فإن شعب مصر كله يؤمن بقيادة السيد الرئيس حسنى مبارك للبلاد على مدى الاثنتى عشرة سنة منذ حمل أمانة المسؤولية في أكتوبر ١٩٨٢ .

ومن أجل هذا سوف يقول الشعب كله « نعم » لانتخاب الرئيس حسنى مبارك ، حين يتوجه إلى صناديق الانتخاب لانتخاب السيد الرئيس للسنوات الست القادمة .

# لأن الوفاء صفاته

بقلم :  
أحمد أبوزيد

رئيس لجنة الاقتراحات  
والشكاوى، بمجلس الشعب



ان الاهتمام الكبير بمشكلة الديون والانصالات المكثفة مع رؤساء الدول الصديقة بهدف الاقناع للوصول إلى حل جذرى شامل لهذه المشاكل يتجاوز مسكنات اعادة الجدولة التى لا تمس أصل المشكلة لذا نبايعك .

إن الحفاظ على التوازن المطلوب للنظام الاقتصادى الدولى ومطالبة أمريكا للدول الدائنة الأخرى بأن تتخذ خطوات ملموسة فى اسقاط الديون لذا نبايعك .

إن توفير المناخ لتكثيف النشاط الاقتصادى وزيادة مساهمة القطاع الخاص فيه بعد القضاء على التناقض الذى كان قائما بين القطاعين العام والخاص .

الاصلاح الهيكلى الشامل بالتحرك على أصعدة مختلفة فى نفس الوقت منسق وعلى نحو متجانس لذا نبايعك .

نبايعك لأنكم لا تفرضون اختيارات معينة ولا تغلقون باب الاجتهاد أمام الأفكار الجديدة أو البديلة ولا يصادر حق أى مواطن فى أن يضيف من مفاهيم أو يتصدى لها بالتعديل والمراجعة .

استيعابه لحقائق العصر ومسلّماته وإحكام العقل والمنطق وإدراك أن التفاوض فى حد ذاته لا يضعف مركز هذا الطرف أو ذاك ولا يدفعه إلى التفريط فى حق أو تنازل عن مطلب وإنما هو وسيلة اتبعتها الغالبية العظمى من الدول لتسوية المنازعات طبقا لضوابط ومبادئ معينة وتحت مظلة الشرعية والقانون .

نبايعك لأنكم أعدتم الدول العربية إلى مصر الأم والارتفاع فوق الخلافات وتجاوز ما يفرقها من عوامل الشقاق والضعف عندما يتعلق الأمر بمصير الأمة ورسم طريق المستقبل .

ان الانجازات كثيرة قدمتها لبلدك العزيز فى تاريخه الحديث مما جعله فى مصاف الدول الكبرى فى المحافل الدولية لذا نبايعك .

ان انتهاء الكلام فى هذا المجال قطعاً لمختار الكلام حامدين الله سبحانه على ما مَنّ به علينا من رعايتك لرعايتك .

إننا نبايعك لفترة ثلاثة لأنكم أنجزتم وتنجزون ما لم يقدر عليه غيركم فأنتم لمصر ومصر من ورائكم وأنا لنتطمع فى هذا الأمر وأن يسهل لك الصعب ، فمبايعتك لابد منها ولا دفع لها .

قال سيدنا على رضى الله عنه « ان من أصلح سريرته أصلح الله علانيته » .

قال سبحانه وتعالى : « ولا تنسوا الفضل بينكم » .

نبايعك . . لأن الوفاء من صفاتك والوفاء توأم الصدق . . فالصدق والوفاء قريبان في المنشأ لا يسبق أحدهما الآخر في الوجود ولا في المنزلة .

أقيموا على شئونكم والزموا طريقكم ولا تلتفتوا إلى الصغائر .

نبايعك لأنك تعفو عن ظلمك ، وتعطى من حرمك وتصل من قطعك ، عارف بالحق قبل أن يشهد عليك ، لا تنابز بالألقاب ، ولا تضار بالجار ، ولا تشمت للمصائب ، ولا تدخل في الباطل ، ولا تخرج من الحق وأن بغى عليك ، صبوراً حتى يكون الله هو المنتقم لك ، نفسك منه في عناء .

فليس تباعدك بكبر وعظم ولا دنوك بمكر وخديعة أن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق وتعميها بالعدل وتجميعها لرضا أهل مصر .

فأنت ممن لا يزدنيه اطراء ولا يستميله اغراء فأولئك قليل .

فلا عجلة بالأمور قبل أوانها ولا تنهاون منها عند إمكانها أو الوهن عنها ، إذا استوضحت فتضع كل أمر موضعه فإن اختيارك لحسن الظن منك ، وكل قد استرعت حقه فإننا منك واثقون .

الانجازات :

نبايعك لأنك أشد الناس إيماناً بالديموقراطية والتزاماً بها وهى أفضل السبل لترتيب الأوضاع السياسية في البلاد .

نبايعك لإيمانك بالأهداف القومية التى ارتضتها أغلبية الشعب والنزول على رغبة الجماهير الحاشدة لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة ولا تتوافق إرادتها إلا على الحق والخير .

نبايعك لطهارة الذمة ونقاء الممارسة .

نبايعك لأن الشعب يريد وأنت معه فيما يريد من وحدة في الأهداف والغايات تحمى مسيرة الوطن .

نبايعك لاصلاح النظام الاقتصادى فى مصر على نحو شامل يستأصل أسباب الداء من جذوره لارساء اقتصاد قوى قادر على تحقيق تنمية شاملة لتلبية الآمال المشروعة لأهل مصر وهذا هدفكم النبيل .

نبايعك لاهتمامك بتوفير احتياجات الأسرة المصرية من سلع وخدمات ضرورية بصرف النظر عن الضرورات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى تبرر ذلك والاهتمام بالاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وطاقاته .

نبايعك لاهتمامك بمشاكل التعليم فى شتى المراحل ابتداء من القبول فى المراحل الأولى حتى النزول إلى معترك الحياة .

نبايعك لاهتمامك باعادة بناء البنية الأساسية اللازمة للنهوض بعملية الانتاج والتجديد الشامل لقاعدة البناء الاقتصادى المتمثلة فى شبكات المرافق والطرق والموانئ والمواصلات ومحطات الكهرباء وخطوط المياه وقد تحقق ذلك فى زمن قياسي وأنه ليعد انجازا ضخما لعله أعظم انجازات مصر فى تاريخها الحديث .

# فتـرة ثالثـة

بقلم الدكتور :  
ماهر مهران

مقرر المجلس القومي للسكان  
وعضو مجلس الشورى





إن حسنى مبارك هو أقدر من يقود مصر - في خضم التيارات العاتية التى نحيطه بها - بحكمة شديدة وقدرة فائقة إلى أن يرسو بأبنائنا وأحفادنا إلى بر الأمان والاستقرار .  
- أخرج مصر من عزلتها ووضعها في موقع الصدارة في المنطقة العربية بحكمته وأسلوبه الدبلوماسى الرفيع .  
- أعاد طابا إلى مصر بملحمة سياسية وأسلوب حضارى ضاربا للعالم المثل في حل المشاكل بين الدول .

- عمق وجود مصر افريقيا فاكسب احترام وتقدير الدول الافريقية فانتخب رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، أنجز خلال فترة رئاسته انجازات شهدت بها كل دول أفريقيا .  
- أصبحت مصر في عهده مركز الثقل السياسى في منطقة الشرق الأوسط كما أصبحت طرفا مشاركا في حل أخطر القضايا الدولية لما يتمتع به الرئيس حسنى مبارك من احترام وتقدير قيادات الدول الكبيرة وفي عهده أصبح السكرتير العام للأمم المتحدة مصريا وكذلك أصبح أمين عام الجامعة العربية مصريا .

- أول رئيس جمهورية يتصدى بشجاعة واصرار لمواجهة أخطر قضية تعرقل مسيرة التنمية وهى مشكلة الزيادة السكانية فأنشأ المجلس القومى للسكان في عام ١٩٨٥ ومنذ ذلك التاريخ ومعدلات الزيادة الطبيعية في نزول مستمر إلى أن وصلت إلى ٢,٣٪ عام ١٩٩٠ .

- أول من تصدى بحزم لمشكلة التعليم في مصر وفي عهده تم انشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة الذى وضع الاستراتيجيات والسياسات لتنشئة جيل جديد قادر على دفع عجلة الإنتاج .  
- في عهده أصبحت السياحة موردا أساسيا بجانب قناة السويس وتعيش مصر عصرا سياحيا مزدهرا يبشر بالخير العميم في المستقبل .

- هو الذى رفع شعار صنع في مصر فأصبحت المنتجات المصرية تنافس السلع المستوردة بل وسلع الدول المتقدمة في الخارج .

- ولأول مرة في عهده تتقدم معدلات النمو الاقتصادى على النمو السكانى وأصبحت مصر على وشك اجتياز عتق الزجاجة والانطلاق اقتصاديا إلى آفاق مستقبل سعيد .

وإذا كنا ندعو لفترة ثلاثة للرئيس حسنى مبارك فهذا يعنى فترة ثلاثة للسيدة الفاضلة سوزان مبارك التى قادت العمل الاجتماعى في مجال الطفولة والأمومة والتعليم ورعاية المعوقين والاهتمام بطفل القرية ونشر المكتبات الثابتة والمتنقلة والتى كرمتها الأمم المتحدة لجهودها في محنة الزلزال .

لكل هذا فإن مصر ستنتخب حسنى مبارك رئيسا لها لفترة ثالثة .

# من أجل أمل مشرق

بقلم :  
عبد الوهاب قوطة

وكيل اللجنة الاقتصادية  
بمجلس الشعب



لن أبايعة من أجل انتصارات الماضي وحدها . .

لن أبايعة من أجل انجازات الحاضر فحسب . .

ولكنى أبايعة من أجل أمل مشرق يبدو في آفاق المستقبل القريب . . أمل تحظى  
حدود الأحلام . . وبدأ يستقر على أرض الواقع . . تراه الأعين وتلمسه العقول  
الواعية .

أبايعة قائدا لمسيرتنا . . التي اقتربت من شاطئ الأمان . . شاطئ التنمية  
والديمقراطية والاستقرار . . شاطئ ازدهار الوطن والمواطن . . أقول لريان سفينة  
مصر . . ابق معنا . . لنجنى معك ثمار ما زرعنا بالعرق والجهد على مدى ١٢ عاما  
حفلت بالتحديات والآمال والانجاز .

الأوراق تضيق عن حصر انتصارات الماضي وانجازات الحاضر في عهد مبارك . . فالأعوام الاثنا  
عشر الماضية سجلت الكثير والكثير . . تعميق المسيرة الديمقراطية وفتح صفحة جديدة في العلاقات  
مع القوى السياسية . . استكمال تحرير سيناء . . رفع علم مصر عاليا فوق طابا بعد استعادة آخر  
حبة تراب لمصر في أعقاب مارثون طويل من التفاوض والتحكيم أمام هيئة التحكيم الدولية . .  
عودة مصر للعرب وعودة العرب لمصر . . رفع علم الجامعة العربية فوق مقرها الدائم بالقاهرة . .  
استعادة مصر لمكانتها اقليميا وافريقيا وعالميا . . اختيار مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية في  
دورتها عام ٨٩ . . وقوف مصر إلى جانب الحق والشرعية في مواجهة العدوان العراقي حتى تحررت  
الكويت وعادت قيادتها الشرعية . . اختيار الدكتور بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة  
اعترافا بحجم الدور المصرى وتقديرا لمكانة قائدها . .

كما قلت الانجازات والانتصارات يستحيل حصرها . . ولكنى هنا سأحدث عن جانب واحد  
فقط . . هو : الاصلاح الاقتصادى .

عندما تولى الرئيس حسنى مبارك قيادة مصر عام ١٩٨١ . . كان أمامه أحد طريقتين للتعامل مع  
المشكلة الاقتصادية في مصر التي ظلت سنوات طويلة مستعصية على الحل . . إما العلاج الجذرى  
مع صعوبته ومرارته . . وإما العلاج بالمسكنات وهو الأسلوب الذى اتبع مع اقتصاد مصر على مدى  
السنوات التى سبقت ولاية مبارك .

واختار مبارك الطريق الأول . . اختار العلاج الجذرى . فهو بطبيعته يرفض استخدام  
المسكنات التى تؤدى إلى تحسن ظاهرى على المدى القصير ، بينما تتفاقم صعوبة الحالة على المدى  
البعيد لتصيب مستقبل الأجيال القادمة في مقتل !  
اختار مبارك الطريق الأول . . وكانت البداية عقد المؤتمر الاقتصادى . . فمبارك يؤمن بالعلم

والتخطيط اسلوبا لحل أى مشكلة الحل الأمثل .. وبدأت الخطة الخمسية الأولى فى عام .. ١٩٨٢

كان مبارك بعمق خبرته وبعد نظره يعرف أن المستقبل للاقتصاد الحر .. قبل أن تثبت الأيام والأحداث فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق تلك الحقيقة بسنوات .. كان يعرف أن التحول ضرورة .. وأن القطاع الحكومى والقطاع العام لن يستطيع أن يستوعب الأعداد الهائلة من الخريجين كل عام .. وأن عجلة التنمية لن تستطيع يد الحكومة وحدها أن تدفعها خاصة مع الزيادة المطردة فى عدد السكان .

من هنا بدأ مبارك يشجع القطاع الخاص .. لايجاد فرص العمل لأبناء مصر ودفع عجلة التنمية وتلبية احتياجات الشعب وزيادة الانتاج والحد من الاستيراد من أجل تحسين مستوى معيشة الشعب .. وكان مبارك يعرف أن جذب الاستثمارات سواء من القطاع الخاص المصرى أم الاستثمارات الأجنبية يتطلب بنية أساسية قوية وسليمة .

وكانت البنية الأساسية فى مصر متهاكة .. الكهرباء تنقطع يوميا بالساعات .. الاتصالات التليفونية بين أحياء القاهرة غاية فى الصعوبة ، ناهيك عن الاتصالات الدولية التى كان أسهل لاجرائها أن يسافر المستثمر إلى دولة قريبة مثل قبرص أو اليونان حتى يتصل ببلده فى أوروبا أو أمريكا ثم يعود .. الاسكان يعانى من أزمة خانقة .. شبكات مياه الشرب والصرف الصحى لم تحظ بأدنى رعاية منذ ٦٠ عاما .. الطرق والسكك الحديدية .. الفنادق الكبرى محدودة العدد .. أزمة المرور فى العاصمة مستحكمة ..

وبدأ مبارك حملة ضخمة لاعادة بناء البنية الأساسية .. وفى خلال سنوات الخطتين الأولى والثانية أقيمت محطات الكهرباء وتضاعفت الخطوط التليفونية عدة مرات .. وأقيمت المدن الجديدة فى مختلف أنحاء مصر .. وانتهت المراحل الأولى لأضخم مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى وأنشئت الكبارى والأنفاق العديدة فى العاصمة والمبنى الجديد لمطار القاهرة والمرحلة الأولى لمشروع مترو الأنفاق .. وغيرها وغيرها .

وبالتوازي مع حملة البناء .. تم استصدار تشريعات تيسر الاستثمار من أجل جذب رؤوس الأموال واقامة المشروعات .. فامتلات المدن الجديدة فى ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان بالمصانع الانتاجية الخاصة .. وفى نفس الوقت لم يهمل مبارك مشروعات القطاع العام فهو يؤمن أن القطاعين العام والخاص هما جناحا الاقتصاد الوطنى ، وتمت أكبر مشروعات لتجديد واحلال مصانع شركات القطاع العام لتؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى .

وبدأت معركة اصلاح الاقتصادى بالمفاوضات الشاقة والمضنية مع صندوق النقد الدولى .. طالبت المفاوضات عدة سنوات وكان يمكن أن تتم فى أشهر معدودة .. فقد كان مبارك يحرص على أن يكون الاتفاق مع الصندوق متدرجا يراعى البعد الاجتماعى ومصلحة أبناء الشعب ، لأن الجرعة الزائدة من الدواء قد تصيب المريض بالمضاعفات .

وتم التوصل إلى الاتفاق مع صندوق النقد ، ودخلت مصر نادى باريس واتفقت مع الدول الدائنة على اسقاط ٥٠% من ديونها على مراحل ، فى الوقت الذى نجحت فيه سياسة مبارك

الخارجية في أن تسقط جميع الديون العربية والديون العسكرية المستحقة للولايات المتحدة . . ولنرى حجم ما تم التنازل عنه من ديون مستحقة على مصر وهو مبلغ سبعة آلاف مليون دولار ديونا عسكرية للولايات المتحدة أى ٢٠٪ من اجمالى ديون مصر وهى ١٠ آلاف مليون دولار بالاضافة إلى الديون الخاصة بالدول العربية التى تصل إلى ٦ آلاف مليون دولار أى ان اجمالى تلك المبالغ تصل إلى ٢٣ ألف مليون دولار أى ثمانين ألف مليون جنيه مصرى . . واسقاط هذه الديون لمكانة مبارك ومصر بين دول العالم . . ولولا هذه المكانة ما تحقق هذا الحلم .

وقد تحقق نتيجة لذلك موارد أجنبية لمصر ودخل خزانة البنك المركزى حوالى ١٢ ألف مليون دولار وهذا ما أدى إلى استقرار سعر العملة الأجنبية وثبات قيمة الجنيه المصرى لمدة تزيد عن العامين في مواجهة العملات الأجنبية .

وصدر قانون قطاع الأعمال العام ليحقق قفزة لهذا القطاع في مجال الادارة والانتاج وتبدأ مرحلة جديدة لصالح الاقتصاد المصرى ولصالح العاملين .

ومع اجراءات الاصلاح الاقتصادى . . حرص مبارك على زيادة مرتبات العاملين بالحكومة . والقطاعين العام والخاص لمواجهة آثار الاصلاح . . فزادت المرتبات على مدى السنوات الست الماضية بنسبة تزيد على ١٠٠٪ . . وكان الهدف هو المواطن المصرى وتحسين مستوى معيشته . .

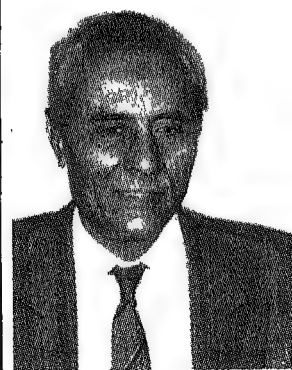
والآن . . تبدأ مصر في الخروج من عتق زجاجة مشكلتنا الاقتصادية . . ويعد مبارك شعبه بأن يتحقق الازدهار والطفرة الاقتصادية في منتصف ١٩٩٤ . . بعد نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى الذى شهدت به مؤسسات التمويل الدولية وسجلت تقديرها للحكومة المصرية على الخطوات الكبيرة التى قامت بها في هذا الصدد .

تنظر للماضى بتقدير للانجاز . . ونعمل في حاضرننا بكل جهد . . من أجل مستقبل لمصر مبارك نثق في أنه أكثر اشراقا وأملا لأبناء هذا الشعب الأصيل .

## تسألنى لماذا ؟ وهذه هى الاجابة

بقلم المهندس :  
طلعت مصطفى

وكيل لجنة الاسكان  
بمجلس الشعب



سألنى سائل ما بالك فى اصرار الشعب على ضرورة التجديد لرئاسة مبارك لفترة ثالثة .  
وأجبت بأن الحكم واستقراره على أسس تحترم مصالح الأمة وتسمى إلى مصالحها حاضرا  
ومستقبلا وتزيل عن كاهلها ما كبلها ماضيا هو هدف أسمى يستحق تقدير من يقوم عليه -  
وخاصة أن تاريخه خلال الفترتين السابقتين قد أكد ذلك ولم تعلق به أى شائبة بما تشوب  
طوال مدة الحكم وخاصة فيما لمسناه من ماض قريب

هذا الهدف السامى الذى نحقق يستحق أن يكون الحرص عليه كما قلت وعلى قائد مسيرته أمرا  
من الأمور الواجبة الاهتمام بل والألحاح على استمراره مادام قبل ذلك صاحب الشأن . وأما إذا  
تردد فمن حق الأمة أن تضع فى عنقه مقدراتها كما سبق أن وضعتها وأن تطالبه بالحاح أن يستمر فى  
أدائه المتميز والذى أنتج لمصر ما شهد به العالم خارجيا فى كل مناسبة تستدعى شهادة عالمية مثل  
تخفيض الديون والتنازل عن جزء كبير منها ودعم مواقفه السياسية الشجاعة وأقبال العالم على  
الاستثمار فى مصر بعد أن كانت إحدى البلاد التى يهرب منها المستثمر ولا يضعها فى مجال مروره  
بأجوائها .

وأما أدائه الداخلى فلم تر مصر فى تاريخها القريب أو البعيد حاكما أو رئيسا قد تميز بما كان عن  
عيوب غيره ويتمثل ذلك فى أمور وتصرفات شخصية تتصل بذاته وأسرته والمحيطين به والعاملين  
معه فهو يعود فى فكره فى اختيار معاونيه إلى ما قرره أنظمة الحكم النظيف وما أصله نظام الحكم فى  
الاسلام من أن من يطلب الولاية لا يولى ومن يكون حاشية أو شلة فتتزع منه الولاية وهى مسألة  
تختلط فيها بعض المسائل عند ذوى التفكير السطحي ، أما المفكر الواعى فيؤمن تماما أن شعور  
الرئيس أو الحاكم بأنه يحكم ملكا خاصا له أو أنه عمدة أو صاحب ضيعة أو قائد عصاة كل ذلك  
سمة المتخلفين من الحكام .

أما حسنى مبارك الذى لم يمنح خلال اثنى عشر عاما إلى شئ من ذلك بل كان على العكس تماما  
يتميز بحساسية مرهفة حادة وشديدة نحو الشللية أو العائلية المستغلة أو الانعامات والاعداقات على  
حساب الأمة أو اغلاق الأفواه بالانحزام فى الانعام أو الكبت حتى بالاجرام .

فلم نر صاحبا أو قريبا استفاد بل لدى الدلائل على عكس ذلك - ولم نر عدوا ناله سجن أو  
تعذيب أو تغريب .

لن أتحدث عن صلابة الرئيس حتى عادت إلينا طابا ومن قبلها عادت سيناء كاملة لنا . وتحققت  
لمصر نتائج العبور . . العبور الذى بدأ بالرئيس قائدا للنسور ولن أتحدث عن صاحب الفضل فيما  
نعتر به اليوم من ممارسة ديمقراطية . . وحرية تعبير وسيادة قانون وقطف ثمار سياسة الإصلاح  
الاقتصادى . . وسأقصر حديثى على مثلين مازلنا نعيش أحداثهما . . الأول حينما باغت الزلزال

مصر فجأة وعلى غير توقع وما كان لأحد أن يتوقعه بعد أن عجز العلم عن التنبؤ سلفا بزمان الزلزال ، ومكانه . . ولا يسعني ألا أن أشيد بالموقف الوطني الرائع للرئيس حسنى مبارك فى مواجهة هذه المحنة فقد أبى إلا أن يقطع رحلته التى كان يقوم بها فى الخارج وأن يسارع بالعودة إلى الوطن بعد رحلة شاقة ليقف إلى جوار مواطنيه وليقود جهود الانقاذ والاغاثة وإزالة الآثار الناجمة عن الزلزال وواصل العمل ليل نهار حتى استطاع مع رجال حكومته وفى زمن قياسي أن ترفع جميع الانقاض ويعالج جميع المصابين وتعويض الأغلبية من المنكوبين وأن تنهيا الإقامة لجميع من فقدوا مساكنهم فى هذه الكارثة . لم يهدأ للرئيس مبارك بال إلا بعد أن تم تسكين كافة الأسر التى أضربت وتم اصلاح وترميم المساجد والآثار الاسلامية التى أضربت . . وهكذا خلق الرئيس فى المجتمع روح العزم والارادة والتحدى فى مواجهة هذه الأزمة .

المثل الثانى لروح التفانى والتضحية فى خدمة الوطن ظهر حينما استغل قلة المناخ الديموقراطى الذى تعيشه فحاولوا هز الاستقرار الداخلى والتأثير على بعض الموارد القومية التى أصبحت تمثل مصدرا أساسيا للدخل القومى كالسياحة . . حاول هؤلاء المتورون ضرب هذه الصناعة والهجوم على سيارات السائحين . . وجاءت هذه المحاولات فى وقت تسير فيه مصر بثبات فى طريق الإصلاح الاقتصادى جاءت تلك القوى المعادية لانطلاقة مصر لتضرب حريتها ضد سلام البلاد واستقرارها لاجهاض الأمل وتبديد حصاد العمل المضنى فضرب الارهابيون بلا تمييز رموز الدولة من رجال الأمن والمسلمين والأقباط والسائحين .

وأصبح الوضع يمثل كارثة بالنسبة لصناعة السياحة فى مصر . . ويفاجئنا الرئيس مبارك بزيارات لمناطق السياحة فى مصر . . والالتحام بالسائحين والتحدث معهم غير عابى بأى مخاطر . . واضعا نصب عينيه تفويت الفرصة على هؤلاء المخربين ونقلت وكالات الأنباء العالمية الخبر بالصوت والصورة . . ويتغير المفهوم العالمى لأمن مصر وأمانها . . وتبدأ من جديد قوافل السياحة تتدفق إلى مصر .

ويقف مبارك بكل شجاعة لمواجهة الارهاب ويطلق نداءه الوطنى القوى « مالم تقف مصر كلها وقفة رجل واحد تدافع عن الارهاب وترفضه وتوصد كل الأبواب أمام جرائمه فسوف تكون النتيجة وبالا على الأمة بأكملها . . وهكذا عمل مبارك على تحريك المجتمع كله ضد الارهاب وهيا رأى العام للمشاركة الجماعية فى هزيمة قوى التطرف وهيا رأى العام العالمى بأن مصر واحة الأمن والأمان .

ان كل الأمور تسير بقضاء ونقاء واتزان . . أفلا نرى بعد ذلك كله اجابة على سؤالك .

لقد أوضحت لماذا أطالب وألح على الرئيس مبارك أن يقبل من عيب فترة ولاية ثالثة لاستكمال المسيرة . . مادام مكنه الله صحة وتوفيقا .



# وكانه ..... يقرأ الفساد

بقلم :  
أحمد خيرى

وكيل لجنة العلاقات الخارجية ووكيل  
جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية



تولى الرئيس حسنى مبارك مسئولية الحكم في مصر بعد ظروف عصيبة مرت بها البلاد ، فقد تولى الرئيس مبارك الحكم بعد حادث المنصة الذى راح ضحيته الرئيس أنور السادات وكان من الممكن أن يتجه الرئيس بعد توليه إلى القمع وكبت الرأى ووأد الديمقراطية الوليدة بحجة انقاذ مصر من أيدي الارهابيين الذين طالت أيديهم رئيس الدولة الراحل .

لكن ثقة مبارك بنفسه وبشعبه جعلته يتصرف بعكس ذلك تماما . . فقد فتح مبارك الأبواب . . كل الأبواب . . أخرج المعتقلين من سجنهم والتقى بزموزهم من كبار رجال الصحافة والسياسة ، وأرسى سيادة القانون وفتح الباب على مصراعيه أمام حرية الصحافة . . وفى اطار سياسة عامة للانفتاح على العالم . . جاء الانفتاح الاقتصادى أو الاصلاح كما يفضل الرئيس أن يطلق عليه . لقد آمن أن الانغلاق فيه أكبر الضرر لمصر لأنه يحجب العلم والتقدم . . بينما فتح مجالات التعاون مع العالم فيه أكبر فائدة - وكانت وجهة نظر صائبة بالفعل - وقد أدرك مبكرا مؤشرات المستقبل وكأنه يقرأ الغد . .

ويصعب على المرء أن يتخيل حالة مصر إذا لم يكن الرئيس حسنى مبارك بفكره المستقبلى قد اتخذ قراره بضرورة تحقيق الاصلاح الاقتصادى . لقد سبقت مصر بهذه الخطوة المصرية دولا كثيرة وكبيرة فى العالم مازالت تتعثر فى خطواتها الأولى فى هذا المجال . حتى انه أشاد البعض فى المجر خلال زيارة وفد مجلس الشعب بسياسة مصر التى استشعرت مبكرا ضرورة الاتجاه إلى تحرير الاقتصاد .

ولقد حقق الاصلاح الاقتصادى نجاحا فى ظل قبول وطنى ودولى مما ساعد على سرعة المضى فى تطبيقه وتحقيق نتائج ايجابية ملموسة ومن أبرز هذه النتائج اتجاه سعر صرف الجنيه المصرى نحو الاستقرار بعد تحريره وتوحيده وتحول ميزان العمليات الجارية من عجز إلى فائض مما ساعد بدوره على اعادة بناء الاحتياطات من النقد الأجنبى وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وانخفاض نسبة التضخم وزيادة الايرادات السيادية وتحقيق انخفاض نسبي فى سعر الفائدة بعد الارتفاع المتواصل الذى تحقق فى أعقاب تحريرها .

ان سياسة الاصلاح الاقتصادى لها ثمنها كما يقول الخبراء الاقتصاديون ، وهذا الثمن يدفعه الشعب خاصة الطبقات الفقيرة . . لكن الرئيس مبارك كان حكيما عندما طلب أن يكون التطبيق بدون صدمات أو قرارات مفاجئة تحل بالموازن الاجتماعية . . وأصر الرئيس دائما على أن يراعى هذا عند تطبيق الاصلاح وعدم الاخلال بالعدل الاجتماعى باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الإسلام الاجتماعى وكذلك عدم الاخلال أو نقض التعهدات بعدم الاضرار بمصالح العمال وتقوم الدولة بعمل التدريب التحويلى للراغبين فى تغيير خبراتهم ووظائفهم حتى تتمشى مع تطوير قطاع الأعمال واستيعاب الجديد فى الحركة الاقتصادية لتنشيط دور القطاع الخاص والشركات المساهمة .

إننا عندما نقول نعم للرئيس مبارك لفترة ثالثة في الحكم فإننا نذكر فقط خطوة واحدة ضمن عشرات بل مئات الخطوات والاجراءات التى اتخذها الرئيس لصالح الوطن . . وهذه الخطوة هى جهده منذ أوائل التسعينيات من أجل تنفيذ مجموعة من اجراءات الاصلاح المالى ومن أهمها الالتزام

عند وضع الموازنة العامة بعدد من المحددات أبرزها الالتزام بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الاطار العام لبرنامج الاصلاح الاقتصادى. حتى نواكب الوضع الاقتصادى العالمى الجديد ولا يسمح لأى نشاط باحتكار أى نوع من النشاط التجارى والصناعى والزراعى والمهارى وكذا الخدمات .

لقد تم فى عهد الرئيس مبارك انهاء التعدد فى سعر الصرف وأصبح هناك سعر صرف واحد للجنيه المصرى لكافة المعاملات مما سمح بانسحاب المجال للتعامل فى العملات الأجنبية خارج البنوك وذلك بإنشاء شركات الصرافة . . ولقد كان لإنشاء السوق المصرفية الحرة آثار ايجابية سريعة إذ أدت إلى زيادة موارد الجهاز المصرفى من النقد الأجنبى بزيادة التحويلات النقدية على حساب التحويلات العينية للعاملين بالخارج فضلا عن استقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار على مدار عامين تقريبا .

ولقد شهد حجم التداول فى الأوراق المالية ارتفاعا متزايدا خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة الجهود المبذولة لتهيئة المناخ المناسب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى خلق جو من الطمأنينة والثقة وبالتالي استمرار ارتفاع حجم التعامل فى سوق الأوراق المالية ليصل عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٥ أضعاف ما كان عليه عام ١٩٨٥ كما تضاعف عدد الشركات المسجلة فى البورصة عن نفس الفترة .

ومن أكبر الانجازات التى تمت فى عهد الرئيس مبارك تخفيض حجم الدين الخارجى لمصر إلى النصف تقريبا وذلك على أثر الجهود الدؤوبة والمضنية التى بذلها الرئيس من أجل تخفيض عبء المديونية الخطيرة التى أثقلت كاهل مصر ومعها العديد من الدول النامية . . تلك الجهود التى عبرت عن حكمة وقدرة مبارك فى استثمار الظروف والمستجدات الدولية لصالح مصر . . كما أبرزت تقدير العالم لوزن مصر الاقليمى ومساندتها للشرعية الدولية والسلام وسياستها الخارجية المتوازنة .

ولقد ظهر حرص الرئيس على صيانة ما تحقّق من مكاسب فى هذا المجال ونجاح فى خطوات الاصلاح الاقتصادى . . عندما قرر وقف أى اقتراض من الخارج يكون لأسباب أو أغراض استهلاكية وقصر القروض على المشروعات الانتاجية التى من شأنها زيادة قدرة البلاد على خدمة الدين الخارجى وتمويل الواردات مع امكانية سداد هذه الديون .

لقد اهتم الرئيس حسنى مبارك بقضية التصدير وأكد كثيرا انها حيوية بالنسبة لمصر . . بل ان سياسة التحرر الاقتصادى تركز أساسا على زيادة الاندماج فى السوق العالمى حتى تستطيع التجارة الخارجية أن تضطلع بدورها فى جنى ثمار المزايا النسبية وما يستتبعه ذلك من جذب لرؤوس الأموال الأجنبية وزيادة حصيلة الصادرات المصرية . . ذلك أن معالجة العجز المزمن فى الميزان التجارى أصبح ضرورة حتمية لاعادة التوازن بين الصادرات والواردات ، وقد انخفضت نتيجة هذه السياسة الواردات .

وكان الاهتمام المبكر من جانب الرئيس بالمشروعات الصغيرة والحرفية يبرز استشعاره بما هو أكثر ملاءمة لظروف المجتمع المصرى وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية وقد كان من نتائج هذا الاهتمام تسهيل القروض للشباب وبناء مدن الحرفيين وزيادة مشروعات تشغيل الخريجين وتسليم الأراضي المستصلحة إليهم وتبنى الصندوق الاجتماعى للصناعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة ولقد ساهمت جمعيات رجال الأعمال وخاصة فى الاسكندرية بالتعاون مع المعونة الأمريكية بالكثير فى هذا المجال للآن خاصة الحرفيين . وبهذه الاجراءات يمكن القول أن المشروعات الصغيرة ستكون خلال السنوات القليلة القادمة من أهم ملامح المجتمع الانتاجى والتجربة المصرية للتنمية والتقدم .

ان ما ذكرته لا يمثل إلا جزءا ضئيلا جدا مما يجب أن نذكره عن الرئيس محمد حسنى مبارك وما تحقّق فى عهده من خطوات واجراءات خاصة فى المجال الاقتصادى لتحقيق زيادة الانتاج والتنمية .



# لكى تصل السفينة إلى بر الأمان

بقلم الدكتور :  
محمد عبدالله

رئيس لجنة العلاقات الخارجية  
بمجلس الشعب



قد يتساءل البعض لماذا الحديث عن فترة رئاسة ثلاثة لمبارك . وبداية اسمحو الى أن أقرر حقيقة لا يختلف عليها اثنان ، ألا وهى أن الرئاسة ليست ترفا وانها تكليف لا تشریف ، كما أنها مسئولية وأمانة لا يتحملها إلا القادرون عليها . . المقدرون لتبعاتها ومسئولياتها .

والرئاسة الصادقة مع نفسها وشعبها لابد أن تكون في جوهرها انصهارا مع تفاعلات الأمة ، واستلهاما لتطلعاتها ، وتوحدا مع خصوصيتها ، وحارسا أميناً على مقدراتها .

وان نظرة موضوعية لطبيعة الرجل الذى قاد سفينة العمل الوطنى خلال هذا البحر العاصف من التحديات منذ تولى زمام السلطة فى أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن ، ولحجم ما تحقّق فى عهده من انجاز ، سوف تبرز أن الرئيس مبارك كان وبحق هو الرجل المناسب الذى اختاره القدر لتولى أمانة المسئولية فى هذه الظروف العصيبة ، وأن ما تحقّق بالفعل فى عهده من انجاز هو بكل المقاييس شىء رائع ويدعونا إلى التطلع إلى استكمال المسيرة به ومعه من أجل أن تصل السفينة إلى بر الأمان ، ومن أجل أن يتحقّق المزيد من الانجاز الذى تتطلع إليه شعوبنا العربية والإسلامية والأفريقية ، ومن أجل أن يعم السلام والأمن والاستقرار ربوع العالم الذى نعيش فيه .

فالرئيس مبارك رجل صادق مع النفس ومع الغير . . مستقيم القصد لا يعرف الالتواء . . لا يظهر غير ما يبطن . ولقد لخص ببساطة شديدة أسلوبه الواضح والصريح فى المعاملة فى عبارة قالها عقب توليه أمانة المسئولية وهو يخاطب حشداً من مستمعيه فى الولايات المتحدة ، إذ قال سيادته : « ان سياسى هى التحدث بصراحة وأن أصرح بما يدور فى خلدى ، كما اننى لا أحب أن أحوم حول الأشياء أو أن أغلف آرائى بمعسول الكلام . . اننى أؤمن بالاجابات المباشرة على الأسئلة » . . تلك إذن هى مفاتيح شخصية الرئيس مبارك ومنهجه فى التعامل ، ولقد طبقه بأمانة فى كل تعاملاته سواء فى الداخل أو الخارج فأكسبه الثقة والمصداقية .

والرئيس مبارك رجل واقعى وعملى يعلم أن السياسة هى فن الممكن ، وأن أساس الحكم هو العدل ، وأن مقصد التنمية هو الإنسان ، وأن المسئولية الوطنية مشاركة ، وأن الوطنية ليست حكراً على جماعة دون أخرى . ومبارك رجل التوازن والحل الوسط الأمثل .

ولهذا فقد استطاع أن يصون مصر ويحفظ لها سلامها الاجتماعى وأمنها الوطنى وسط جو عاصف بالعنف والأخطار الجسام . . وهو لم يصنها منغلقة على الذات ، محجوبة عن التطور ، محرومة من التقدم ، بل صانها دولة عصرية فاعلة فى اطارها الاقليمى . . ذات مصداقية واحترام ودور ورسالة على الصعيد الدولى ، تشق طريقها بنجاح من أجل التنمية وبناء الرخاء برغم كل الصعاب . . يصنع شعبها الحر بسواعد أبنائه وعلمه وتحضره المستقبل الأكثر كرامة للإنسان والوطن .

ولاشك أن مبايعة الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة تستند إلى أسباب موضوعية عديدة يأتي في مقدمتها حرص الرئيس في الداخل على اقامة التوازن بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية واطلاق الحرية الفردية الخلاقة وتعزيز السياج الاجتماعى لها وتحقيق التوازن والاعتدال في سياسة مصر الخارجية مما أكسبها مساحات متزايدة من الصداقات والاحترام والثقة والمصداقية بين دول العالم .

وحتى لا يتوه الحديث أو تتشعب دروبه ومسالكه فسوف نقصره على جانب واحد فقط ، ألا وهو جانب السياسة الخارجية في حكم الرئيس مبارك .

وإذا قلنا أن السياسة الخارجية لأى دولة لابد أن تكون في تحركاتها وممارستها لمسئولياتها انعكاسا صادقا وأميناً لمتطلبات تحقيق أمنها القومى وحماية مصالحها الحيوية المشروعة ، فإنه انطلاقاً من هذا المفهوم الحضارى وتكريساً له ، نجد أن سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس مبارك ، وأن كانت تعكس اهتماماً بارزاً بعلاقات مصر الدولية ، إلا أن رخاء الإنسان المصرى وتحقيق رفاهيته ، بكل ما يعنيه ذلك من تأكيد لحيته وأمنه وسلامه ، يظل هو الغاية المنشودة والمحور الأهم الذى تدور حوله جهود العمل الوطنى في الداخل والخارج على السواء ، وتتركس من أجله جهود العمل الدبلوماسى على مختلف الساحات الاقليمية والدولية .

ولقد تميزت سياسة مصر الخارجية هذه بالوضوح والثبات والاتزان ، فكانت على الصعيد الوطنى تعبيراً عن نبض الشارع المصرى وانعكسا صادقا وأميناً للحس الوطنى ولاستقلال الارادة المصرية في مواجهة مختلف التحديات والصعاب ، وعلى الصعيد العربى استمساکا بأعلى درجات الصديق القومى ، وعلى الصعيد الدولى التزاماً باحترام قواعد الشرعية ومبادئ القانون الدولى فجاءت أقوالها متسقة مع أفعالها ، واكتسبت بذلك المصداقية وانتزعت احترام الجميع .. العدو قبل الصديق .

وانتهجت مصر دبلوماسية ايجابية نشطة ، فكانت فاعلة لا مشاهدة في كل ما يشهده العالم من تطورات وتحولات ، وسعت في اتصالاتها مع مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أم النامية الى استثمار ما تتمتع به مصر من رصيد حضارى وتاريخى . . وثقل سياسى استراتيجى من أجل طرح تصوراتها وأفكارها وتقديم مساهماتها الايجابية ، ليس فقط فيما يتصل بأوضاع المنطقة التى نعيش فيها ، بل أيضاً في كيفية معالجة العديد من القضايا التى تتصل بموضوعات السلم والأمن الدوليين ومشكلات التنمية في العالم بأبعادها المختلفة ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ولقد كان هذا الاسهام الايجابى من مصر في مختلف الشئون الدولية موضع تقدير العالم أجمع سواء على المستوى الاقليمى أم الدولى ، وعبر عن تقديره هذا باختيار اثنين من أبناء مصر لبيتوليا منصبى أمين عام الجامعة العربية وأمين عام الأمم المتحدة .

ومما لاشك فيه أن وصول شخصيتين مصريتين إلى هذين المركزين المرموقين إنما يؤكد مدى ما تتمتع به سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس مبارك من ثقل ومصداقية على المستويين الاقليمى والدولى وتفاعل دائم مع مختلف القضايا الدولية والاقليمية .

ولقد أرست مصر في علاقاتها الدولية نماذج مشرقة ومضيئة للصداقة المثمرة والتفاهم المتبادل

والتعاون الخلاق رسخت الاتجاه إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية وأكدت على أن الأمن والسلم الدوليين في ظل التحديات القائمة هما مسئولية جماعية يتحمل الجميع ، شمالا وجنوبا ، أعباءهما والتزاماتهما ، وعملت على تأكيد مسئولية الأمم المتحدة بوصفها المعبرة عن ارادة المجتمع الدولي في دعم السلام ، بل وفي صنعه وفرضه - إذا اقتضى الأمر - من خلال حشد الارادة الجماعية لتنفيذ قراراتها ، والتأكيد كذلك على أن التعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول على أساس من العدالة والانصاف واحترام السيادة وعدم التدخل في شئون الدول هو السبيل إلى عالم أفضل .

وكانت هذه الممارسة الحضارية المساندة للحق والعدل والشرعية محل ثقة واحترام وتقدير العالم أجمع وكان لها مردودها الايجابي متمثلا في الاسهامات البناءة التي قدمت إلى مصر باسقاط جانب كبير من ديون مصر الخارجية دعما من الجماعة الدولية لانجاح مسيرة الاصلاح الاقتصادى إيماننا منها بأن مصر القوية هى ركيزة للسلام والأمن والاستقرار ، ومتمثلا كذلك في مساندة الجماعة الدولية لجهود مصر لدفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط ، وفي مواقف أخرى كثيرة كان آخرها الوقوف إلى جانب الشعب المصرى لمواجهة آثار الزلزال الذى تعرضت له البلاد في الثانى عشر من أكتوبر ١٩٩٢ .

ولقد التزمت مصر بخط ثابت لسياستها الخارجية منذ تولى الرئيس مبارك أمانة المسئولية يستند إلى ركائز ثابتة ، أكدت الأيام والممارسة سلامة وصدق توجهاته .

وتتمثل الركائز التى يقوم عليها هذا الخط فيما يلى :

أولا : التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر ولكل دول وشعوب العالم وبخاصة الدول التى تدخل في دوائر انتهائنا ، وصولا إلى مجتمع دولى يسوده التعاون والأخاء ، وتختفى منه الحروب وعوامل الدمار والخراب . ويرتبط بهذا مساندتنا النشطة للجهود المبذولة للحد من سباق التسلح والقضاء على كل أسلحة الدمار الشامل التى تهدد البشرية في حاضرها ومستقبلها وتندرج بتقويض كل ما أقامه المجتمع الإنسانى من عمران وحضارة بالإضافة إلى استنزاف موارد التنمية في وقت أحوج ما تكون فيه البشرية إلى كل ما يساعد على دفع عجلة هذه التنمية من أجل خيرها وتقدمها ورفع المعاناة التى يزرع كثير من الشعوب تحت كاهلها .

ثانيا : توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية وتأمين المصالح القومية الحيوية باعتبار أن التحدى الأكبر الذى يواجه الأمم على اختلاف قدراتها وظروفها هو تحسين الأوضاع الاقتصادية لأبنائها وتحقيق استقلالها الاقتصادى والذى بدونها لا يكتمل الاستقلال السياسى .

وان إلقاء نظرة موضوعية على تحركنا الخارجى طوال سنوات حكم الرئيس مبارك سوف توضح إلى أى مدى كان تركيزه على الجانب الاقتصادى إلى حد كبير من خلال انتهاج دبلوماسية نشطة للتنمية عملت على خدمة أهداف التنمية سواء من خلال العمل على زيادة حجم المساعدات التى نحصل عليها من الدول الصديقة ، أو من خلال عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى بالنفع ، أو بالعمل على جذب أطراف خارجية للتعاون معنا في تحديث وسائل الانتاج في مصر وادخال التكنولوجيا الحديثة في الصناعة والزراعة والخدمات .



ثالثا : الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعلقة ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية ولا تلتفت إلى صغائر الأمور . ويظهر تطبيق هذا المبدأ في إقامة علاقات صداقة وتعاون مع كافة الدول التي تحترم سيادتنا وحقوقنا وتجنب الدخول في عداة مع أى دولة لا تهدد أمننا القومى أو مصالحنا الحيوية ، وعزز هذه الخطوة الترفع عن الدخول في معارك اعلامية أو مبارزات كلامية مع أى دولة من الدول .

ولقد حرص الرئيس مبارك منذ اللحظة الأولى لتوليهِ مسئولية الحكم على الالتزام بهذا الخط ، فأصدر أوامره بوقف الحملات الاعلامية المضادة التي كانت مستعرة على الساحة العربية ، وعمل على نبذ الخلافات العربية ، وسعى لرأب الصدع في العلاقات السياسية بالتفاهم والمصالحة والمناذاة بحتمية التضامن العربى ، ولقد أكدت هذه الممارسات عمق التوجه العربى لقيادة الرئيس مبارك .

ولقد وظفت القيادة المصرية - وبتحرك ايجابى - العديد من المتغيرات لخدمة توجهها القومى ولم تتوقف في انتظار أن يتحرك إليها الآخرون إيماننا بأن المصير العربى واحد ، فمدت يد العون والمؤازرة لمن احتاجها ، ووقفت إلى جانب الحق والعدل والشرعية ، وساندت قضايا الأمة العربية الرئيسية وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطينى العادلة في الحرية وتقرير المصير وقضية الدفاع عن الأمن القومى العربى ضد كل المحاولات الرامية لزعزعة استقراره .

ولم تكن ممارسات سياستنا الخارجية على مختلف دوائر انتائنا الأخرى ، الإسلامية والافريقية والالانحيازية والدولية إلا انطلاقا من هذا الخط الثابت الواضح .

رابعا : تعزيز التضامن بين الدول التي تشكل دوائر اهتمامنا الأساسية ، وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية والافريقية وبلدان عدم الانحياز مع التأكيد على مبادئ حسن الجوار واحترام السيادة وعدم التدخل والاعتماد المتبادل والاسهام في القضاء على أسباب التوتر والخلاف بين هذه الدول انطلاقا من إيماننا بعدم وجود تناقض حقيقى في المصلحة بينها ، وادراكا للفائدة الكبيرة التي تعود عليها جميعا من مضاعفة التعاون فيما بينها في شتى المجالات .

ولقد بُنيت مصر سياسة خارجية واقعية تقوم على أساس من الموضوعية وترتكز على مبادئ ومفاهيم واضحة لا تتلون ولا تتبدل ، وحرصت في كل مجالات تحركها الدبلوماسية على تأكيد هذه المبادئ وترسيخها ، الأمر الذى ساهم في تأكيد ودعم مكانة مصر الدولية ومحورية دورها وامتداد قدرتها على التأثير الفعال .

واستطاع الرئيس مبارك أن يكشف بتوجهه القومى وسياساته العربية الناجحة عن الوجه الحقيقى لمصر . ولقد أثمرت جهوده المثابرة طيلة الثمانينيات عن عودة العلاقات المصرية العربية بعد قطيعة دامت عقدا من الزمان ، بل ونمو هذه العلاقات وتطورها ودخولها مرحلة جديدة من التعامل المكثف لمصالح شعوب الأمة العربية .

وتوجت جهود الرئيس مبارك العربية بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية في مايو ١٩٨٩ وعودة الجامعة العربية إلى مصر ، فعادت بذلك مصر إلى مكانها الطبيعى في النظام العربى . . مكان القلب النابض لأمتة والأخ الأكبر الذى يقدره ويحترمه الجميع لأنه يتعامل مع الجميع بعيدا عن

الهوى والغرض . . وإلى مكان الريادة . . ريادة المسؤولية والواجب في مواجهة كل التحديات التي تعترض طريق الأمة العربية أو تهدد أمنها . . وريادة القيام بالمهام التي ينبغي عليها أن تقوم بها من أجل حاضر كريم ومستقبل عزيز لأمتنا .

ومن هذا المنطلق وقفت مصر إلى جانب العراق في حربه مع إيران . ومن المنطلق ذاته ودفاعاً عن الشرعية العربية والدولية وقفت مصر إلى جانب الكويت في مواجهة العدوان العراقي على أرضه .

وإذا كان العدوان العراقي على الكويت قد أصاب الشرعية العربية والدولية في مقتل ووجه طعنة نافذة إلى التضامن العربى وأثر تأثيراً سلبياً هائلاً على مكاسب الحركة العربية سواء في مجال الأمن القومى أو بناء الثقة بين دول وحكومات العالم العربى أو في مجال التكامل الاقتصادى بين شعوب الأمة العربية ، فلقد بذلت مصر مبارك قصارى الجهد لاستعادة الثقة في محيط الأسرة العربية وعملت على تعزيز الأمن الفردى والجماعى لدول المنطقة على أسس جديدة تقوم على روابط حقيقية من الاخوة العربية والمصالح المشتركة التي تأخذ الدرس والعبرة من كل تجارب الماضى والحاضر القريب .

ومن منطلق إيمانه العميق بأن تنقية الأجواء العربية وبناء الثقة بين أبناء الأمة الواحدة وحل الخلافات بين وحداتها القطرية وبخاصة خلافات الحدود هي ضرورات تمهد للعودة إلى طريق العمل العربى الموحد ، فقد قام الرئيس مبارك بوساطته الناجحة لإزالة أسباب الخلاف الحدودى بين الشقيقتين قطر والسعودية والتي أسفرت عن الاتفاق الذى جرى توقيعه مؤخراً في المدينة المنورة بين البلدين وبحضور مصر .

ولقد عملت مصر مبارك على مناصرة قضايا الحرية وحقوق الإنسان في كل مكان . ومن هنا كان وقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطينى في قضيته العادلة من أجل الحرية وممارسة حقه المشروع في تقرير المصير . ولم تحظ قضية أخرى من وقت واهتمام الرئيس مبارك سواء في الداخل أم الخارج بمثل ما حظيت به القضية الفلسطينية كما كان وقوفنا إلى جانب الحقوق الأساسية المشروعة للإنسان الافريقى في وجه كل الممارسات العنصرية غير الإنسانية .

ومن منطلق ما نؤمن به من مبادئ الحق والعدل والشرعية جاء وقوفنا بجانب الكويت لرد العدوان العراقى ، ويحيى وقوفنا إلى جانب دولة الامارات في مواجهة محاولات الهيمنة والسيطرة الايرانية ، وتحجى مساندتنا لجمهورية البوسنة والهرسك في مواجهة العدوان الصربى وأعمال التطهير العرقى ، ويحيى تحركنا لتسوية الأزمة الليبية الغربية ، كما كان اسهامنا في تسوية العديد من المنازعات الاقليمية والدولية ، كما كان تحركنا لاقرار السلام العادل الشامل الدائم في منطقتنا .

واقترعنا من مصر مبارك بأهمية دعم الأمم المتحدة لكي تستعيد فعاليتها وممارسة الدور المنوط بها كأداة الشرعية الدولية مسئولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين ، بل والمساهمة في صنعه من خلال المشاركة النشطة في عمليات وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، فقد شاركت مصر بقوات عسكرية لحفظ السلام في سرايفو عاصمة البوسنة والهرسك وأخرى لحفظ السلام في الصومال وبعدها من المراقبين في كرواتيا ، كما تشارك بقوات من الشرطة ضمن قوات الأمم المتحدة لضمان

انتقال السلطة في كمبوديا ، وشاركت كذلك ضمن قوات الأمم المتحدة لمراقبة انتخابات أنجولا وأجراء استفتاء الصحراء الغربية .

ولسوف يسجل التاريخ بحروف من نور أن قوات مصر قد خرجت من أرضها لا لتشن عدوانا ولا لتحتل أرضا أو تغتصب حقا وانما لارساء قواعد الحق والعدل والشرعية وخدمة قضايا السلم والأمن الدوليين .

واسمحوا لي أن أقول أن انجازات سياسة مبارك الخارجية تحتاج إلى سجلات وسجلات وأنه يصعب على المرء حصرها في سطور قليلة كهذه ، وانما كلها نجاحات ناصعة سوف يحفظها التاريخ في أجل وأسمى مواضعه كخير ما تكون القيادة والريادة لصالح الشعوب والأمم .

ولقد تميزت سياسة مبارك على مختلف الأصعدة العربية والإسلامية والأفريقية والدولية بالحرص الكامل على التمسك بالقيم والمبادئ والمثل العليا التي تتفق وقيم مصر وتقاليدها الأصيلة وتاريخها العريق .

ولهذا فإننا نتمسك بمبادئ وطنية وقومية رفيعة سادت وتواصلت ، وحرصا على منجزات عظيمة تحققت . . وتطلعا لاستكمال مسيرة من العطاء الفياض أشرقت . .

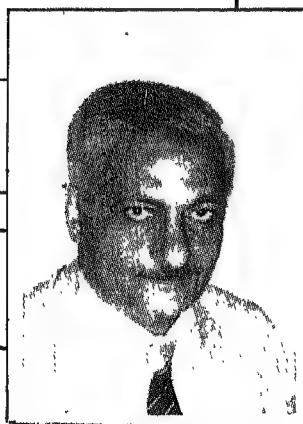
ومن أجل حاضر يرفض الزيف ومستقبل يشع بالأمل والثقة والرخاء ، وغد موفور بالعزة والحرية والكرامة للوطن والمواطن ، ومن أجل الحفاظ على مصرنا الحبيبة مصونة من حقد الحاقدين وعبث المتورين الباحثين عن بطولات زائفة .

من أجل هذا كله وغيره الكثير نقول ان فترة رئاسة ثلاثة لمبارك هي ضرورة حتمية تفرضها الأوضاع المحلية والمعطيات الإقليمية والتحديات الدولية من أجل استكمال مسيرة العطاء والنماء وتكامل البناء . . بناء السلام والديمقراطية والرخاء .

# المباركية أصبحت أسلوباً

بقلم المهندس :  
عبدالعال خليف

وكيل لجنة الصناعة  
بمجلس الشعب



لقد عرف المصريون مبارك أولاً كقائد متتصر ومخطط استراتيجى استطاع أن يوجه ضربة جوية لأقوى سلاح طيران فى دول العالم الثالث قاطبة وهو سلاح الجو الاسرائيلى ومن هنا فهو بالنشأة يختلف عن قبله من قادة مصر .

وبدأ مبارك منذ توليه يواجه المشكلة الاقتصادية التى كان الجميع يتخوف من مواجهتها فكان المؤتمر الاقتصادى فى الثمانينيات ٨٢ فالمشكلة الاقتصادية بحساسيتها تؤثر فى كل مواطن فى مصر ومواجهتها بأسلوب واضح صريح كانت مشكلة المخطط وصانع القرار مثل مبارك ذلك لأن المواجهة تتطلب تضحيات لم يكن الشعب مهياً لها من قبل مبارك وبالتالي كانت القيادة السياسية تتجنب الدخول فى مواجهة حقيقية لتلك المشكلة .

وفعلا بدأ اعادة بناء الهيكل الأساسى للبنية التحتية من اتصالات - طرق - مياه ولأجيال قادمة . ومن هنا فإن مبارك قد فعل متحدياً ما عجز غيره عن مواجهته وطالب الشعب بأن يتحمل بعد أن صارحه بكل الحقائق وأشركه فى صناعة القرار . وهذه قمة المسؤولية وتحمل مسؤولية القرار .

أما المواجهة الحقيقية الثانية فهى اقامة أبعاد واضحة للبرنامج الديمقراطى الحر .

وهذه حقيقة . . نحن كأعضاء مجلس الشعب نقول ما نريد ونعترض على ما نريد دون أدنى حساسيات أو خوف ، هذه الروح لم تكن موجودة فى الفترة السابقة . . فقد كان البعض يضع لنفسه خيوطاً وخطوطاً تكبله ولا يتعداها .

ومن هنا أستطيع القول بأن اقامة حياة ديمقراطية سليمة وهو المبدأ السادس لثورة يوليو لم يتحقق إلا فى عهد مبارك ، والرئيس مبارك رجل واسع الصدر ونطالبه دائماً أن يتسع صدره أكثر ، فهذا فى رأى هو العلاج الحقيقى لتجاوزات الديمقراطية ونتمنى أن يتحمل أكثر فى هذا المجال فالتاريخ سيدكر له هذا دائماً .

أما عن الانجاز الثالث للرئيس مبارك فهو الاهتمام بقاعدة صناعية قوية لمصر مكونة من القطاعين العام والخاص وبلا حساسيات بينها والاتجاه نحو التخصصية .

ومن هنا فقد حدثت طفرة كبيرة فى انتاج القطاع العام والخاص فى مصر ، وتعتبر الزيارات الميدانية التى قام بها الرئيس للكثير من مواقع العمل والإنتاج بمثابة قوة دافعة نحو المزيد من الابداع والتطوير ، وهنا أتساءل وبوضوح من من رؤساء مصر السابقين أنجز مثله على المستوى الاقتصادى

وسط أزمات عالمية متلاحقة وألا يكفى هذا لأن نطالبه بالمزيد من اإجازات ، من استطاع أن يُكسب اسم مصر أبعادا جديدة على المستوى العالمى . . والعربى وهل تحقق مثل هذا لمصر من قبل ؟

إن المباركية أصبحت اسلوبا واضحا فى التصدى للمشكلات المختلفة أسلوبا تميز بالصراحة والوضوح والشجاعة فى ابداء الرأى وتقبل النقد فهل هناك مزيد . . ؟

وبالنسبة لمشروع مصر الحضارى فإن حضارتنا النابعة من عقيدتنا . . وشريعتنا الإسلامية ، هى أساس مشروع مصر الحضارى الذى أطالب كافة قوى مصر أن تبدأ الآن فى الاعداد له . . فإننا إذا دخلنا فى عملية تقييم مع الغرب وأخذنا أساسا لنا مقياس التقدم والتأخر لوجدنا أن المقارنة فى غير صالحنا .

أما بالمعيار الإنسانى ، أى ماذا استفادت الإنسانية من حضارة الغرب المادية . . ؟ فإننا نقول بكل ثقة أن الحضارة الغربية لم تضيف للإنسانية سعادة بقدر ما أضافته من كوارث عليها نفسها وماديا ، أنظر إلى خريطة العالم الآن تعرف تماما ماذا أقصد ؟! إن المذابح التى ترتكب فى أوروبا فى البوسنة والهرسك هل يرتكب مثلها فى الشرق المسلم مثالا ؟

لقد أكد الرئيس مبارك أن أساس مشروعنا الحضارى هو شريعتنا الغراء التى شهدت فى عهد سيادته اهتماما كبيرا ، كما أكد مبارك على أنه لن يخرج من تحت قبة مجلس الشعب قانون يخالف الشريعة الإسلامية الآن وحتى تكتمل الصورة المشرفة فإن المنطق يستدعى مراجعة ما سبق اصداره من قوانين مخالفة للشريعة الغراء وذلك حتى لا تكون هناك فرصة لمزايدة من كائن أيا كان .

لقد حقق مبارك عنصر الاستقرار واعيا للهدف المرجو من كل عمل وطنى ، وهو تمكين الشعب من تحقيق التقدم المستمر فى شتى المراحل ، وتمكين الدولة من التجاوب مع متطلبات العصر وتحديات المستقبل ، فالاستقرار الاجتماعى ، والحفاظ على الأمن القومى للبلاد وسلامة الجبهة الداخلية هى القاعدة التى يرتفع عليها أى بناء وبدونها لا أمل فى أى بناء .

ويجب أن نفهم جميعا ان اعلان مبارك تحرير الاقتصاد إنما هو اعلان لبرنامج سياسى . . فلا يوجد تحرير اقتصادى بدون ديمقراطية سياسية وعدالة وتنمية شاملة وتعميق صناعى وتطوير تكنولوجى ، كما أن أساس الديمقراطية تكثيف الجهود الشعبية لدعم خطة التنمية الشاملة . . وهنا نؤكد على ضرورة أن تسهم الجماهير فى صياغة المجتمع بالاسهام الواعى الحر ، ويتغلب المصالح القومية العليا على المصالح الحزبية وكفالة الحقوق والحريات للمواطن مع دمج القيم الديمقراطية فى اطار قيم المجتمع .

إن شواهد الجهد الجبار الذى تبذله مصر الآن واضحة للعيان على امتداد مصر كلها فالأرض الجديدة تزحف بالخضرة والخير على رمال الـ سحراء والمدن الجديدة تعبر بصناعات حديثة متنوعة

والطاقة الانتاجية ، فى الأحياء السكنية الجديدة الملحقة بكل مدينة ومركز فى البنية الأساسية التى تجددت كل شبكتها ، فى صناعة السياحة التى تزدهر فى طفرة تدعو إلى الإعجاب . . وشواهد صدق لا يستطيع أن ينكرها إلا من كان فى قلوبهم مرض . . شواهد الجهد الجبار الذى بذلناه معا ماثلة أمام العيون تكبر يوما وراء يوم وتكبر معها آمالنا فى أن تستطيع مصر من خلال خططها الخمسية الجديدة أن تواجه قضايا الموازنة بين الأجور والأسعار والانتاجية وأن ترفع مستوى الخدمات .

اننى أتذكر كلمات الرئيس مبارك « ان الانجاز الذى نحقق لمصر خلال السنوات الأخيرة هو بكل المعايير قفزة كبيرة ، ما كان يمكن أن يتحقق دون مشاركة المجتمع ومبادرات أفراد ، فى مناخ مستقر آمن ، أعاد الثقة للجميع وفتح كل الأبواب دون عائق أمام كل مستثمر جاد ، وهيا كل الفرص لمن يريد أن يسهم أو يشارك ووضع فى قائمة أولوياته رعاية الإنتاج الوطنى ، ورعاية كل المنتجين .

إن السياسة الرشيدة للرئيس مبارك تجعل من السهل مواصلة خطط التنمية وصولا لتحقيق النهضة والرخاء ، لذلك نريده لفترة رئاسة ثالثة ، بل نريده رئيسا لنا مدى الحياة .

# نتمسك بهذه الزعامة لاستكمال المسيرة

بقلم :

أحمد ميرغنى أحمد

عضو مجلس الشعب ورئيس  
شركة النحاس المصرية





يتجه النظام العالمى الجديد إلى الاهتمام أساسا بالنواحي الاقتصادية وحل المشاكل الداخلية للشعوب .

ولقد كان تفكك الاتحاد السوفيتى وظهور التكتلات الاقتصادية فى أوروبا والشرق الأقصى بل والتغيير السياسى الأخير فى أمريكا دليلا واضحا على اهتمام الشعوب بالسعى إلى تدعيم اقتصادها وحل مشاكلها الداخلية وأدائها فى ذلك زعماؤها وأجهزتها الحكومية .

ويتميز هذا العصر أيضا بحدة الصراع بين الشعوب والقوميات لاثبات الذات والتغلب على الأزمات والبحث عن مكان وسط هذه التكتلات ومن هنا تبرز أهمية الزعامات والقيادات الواعية التى تقود شعوبها وأمتها فى ظل هذا الخضم الهائل من تحديات العصر والتى تصارع من أجل البقاء والتغلب على الأزمات والمشاكل الموروثة التى تواجه الشعب وتهدد حاضره ومستقبله .

ولقد كان للقيادة الواعية للسيد الرئيس حسنى مبارك فى هذه المرحلة الحاسمة لتغيير النظام العالمى الجديد الاصرار على العبور بمصر إلى آفاق التقدم الاقتصادى والتغلب على ما يواجه المواطن المصرى من مشاكل وأزمات بعد أن كان له دور أساسى فى العبور بمصر إلى آفاق الكرامة والانتصار فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وكانت أهم الملامح الأساسية التى تميزت بها فترة رئاسته الاهتمام بالنواحي الداخلية والخارجية معا لتحقيق الأهداف القومية وهى النهوض بمصر وأن يكون لها مكان بين الدول المتحضرة ورفع مستوى معيشة المواطن المصرى وكان له أسلوبه المتميز لتحقيق هذه الأهداف :  
أولا : فى النواحي الداخلية :

١ - اطلاق الحريات وتدعيم الديمقراطية بتعدد الأحزاب وصدور صحف المعارضة دون المساس بحرية كاتب أو صحفى .

٢ - تطبيق فلسفة واعية تميزت بالمواجهة الجذرية للمشاكل المتراكمة وذلك بوضع الخطط لاصلاح البيئة الأساسية للمرافق المختلفة من مياه وصرف صحى وكهرباء وتليفونات وطرق وسكك حديدية ومترو الأنفاق وغيرها التى أنفق عليها مليارات الجنيهات باعتبارها قاعدة الانطلاق الحضارية التى بدونها يستحيل أى تقدم اقتصادى .

٣ - الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادى والانفتاح على العالم واتباع أسلوب الخصخصة لتدعيم الاقتصاد القومى .

- ٤ - الاهتمام بالزراعة باستصلاح الأراضي وتوزيعها على الخريجين وزيادة المساحة المزروعة والاهتمام بزراعة القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاهتمام بالمحصول الرئيسى وهو القطن وتحرير سياسة تصريفه باحياء بورصة القطن .
  - ٥ - الاهتمام بالصناعة وزيادة الانتاج بتحرير القطاع العام مع تشجيع القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية ومنحها التسهيلات المختلفة للاستثمار وخاصة في المدن الصناعية الجديدة في العاشر من رمضان ومايو و٦ أكتوبر ولقد ظهر ذلك واضحا من الزيارات الدورية للسيد الرئيس لمواقع الانتاج المختلفة للتشجيع على الانجاز والتطوير .
  - ٦ - الاهتمام بالصادرات ورفع شعار صنع في مصر للخروج بالمنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية والحصول على العملات الحرة لاستخدامها في أغراض التنمية .
  - ٧ - الاهتمام بمصادر الدخل الأساسية في مصر من العملات الحرة وذلك بصيانة وتطوير قناة السويس والاهتمام بمجالات البحث والتنقيب عن البترول وتنمية الثروة البترولية . والاهتمام بالسياحة في كل أنحاء مصر باقامة القرى والمدن السياحية بالساحل الشمالى الغربى والمشاريع السياحية بأماكن الآثار المصرية ونظرا لأهمية السياحة كأحد مصادر النقد الأجنبى في مصر وحرص السيد الرئيس على الحفاظ على هذا المصدر الذى كاد يتأثر أخيرا بأحداث التطرف الدينى قام السيد الرئيس بزيارة الأقصر واللقاء بالسياح والتحدث معهم ليرى العالم مظاهر الأمن والأمان الذى يستمتعون به وهم يزورون كنوز الآثار المصرية ، في هذا الجو الدافئ لشمس مصر ومعاملة المصريين وذلك ردا على الحملات المغرضة في أجهزة الاعلام الخارجية لضرب هذا المصدر الحيوى الذى تعتمد عليه التنمية في مصر .
  - ٨ - الاهتمام بمشكلة التعليم وتحديث العملية التعليمية وضرورة ربط التعليم بخطط التنمية وحاجة السوق المصرية . ولقد استثمر علاقة الصداقة بزعماء العالم لتطوير التعليم الفنى بمصر وظهر ذلك واضحا في اتفاقية مبارك - كول مع ألمانيا الغربية .
  - كما اهتمت السيدة قرينة الرئيس عقب كارثة الزلزال برعاية الخطة القومية لبناء المدارس ولقد نجحت هذه الحملة نجاحا كبيرا والتي سينتج عنها بناء العديد من المدارس الحديثة التى تتوافر فيها كل المقومات الحديثة للعملية التعليمية بالمفهوم الحضارى إلى جانب اهتمامها بتطوير وتحديث العملية التعليمية بما لا يرهق الأبناء والأسرة المصرية وسيعقد مؤتمر قومى لتحقيق هذا التطوير .
  - ٩ - الاهتمام بالقوات المسلحة من منطلق أن السلام لا بد أن تصونه قوات مسلحة قوية تأخذ بكل الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة نظرا لأهمية دورها في أوقات الحرب والسلم معا .
  - ١٠ - الاهتمام بالمجال الاعلامى عربيا وافريقيا وعالميا فلقد تم انشاء العديد من القنوات التليفزيونية الاقليمية بالإضافة إلى القناة الفضائية التى تربط مصر بشقيقاتها وانشاء قناة شبكة المعلومات لتدعيم النواحي الثقافية والاعلامية .
- ويمكن القول أن أهم ما تميزت به هذه الفترة الأخيرة من تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى كما

اتضح من بيان الحكومة أمام مجلس الشعب هو نجاح هذه السياسة في الخروج بمصر من عنق الزجاجة . والتدرج في علاج الأزمات الاقتصادية التي يواجهها المواطن المصري بدلا من اتباع سياسة الصدمات والانتقال المفاجيء شديدة العواقب التي عانت منها شعوب كثيرة بانفلات زمام الأمور وتساعد نسب التضخم للسلع الضرورية والاختناقات في أحوالها المعيشية .

فلقد نجحت سياسة الحكومة في خفض نسبة التضخم وخفض العجز في ميزان المدفوعات والمحافظة على قوة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وعدم تدهوره كما حدث للعملات المحلية في العديد من الدول .

ثانيا : في النواحي الخارجية :

١ - لقد تميز عهد السيد الرئيس حسنى مبارك بتدعيم علاقات مصر بكل دول العالم وأصبح لمصر ثقلها بين دول العالم ولقد استثمر السيد الرئيس صداقته بالعديد من زعماء العالم لخدمة القضية الأساسية لمصر وهى تدعيم اقتصادها ورفع المعاناة عن أبنائها وقد تجل ذلك واضحا في حل مشكلة الديون الخارجية وفوائدها والتي كانت سببا في زيادة التضخم والعجز الكبير في الموازنة العامة للدولة . فلقد استطاع الحصول على موافقة أغلبية الدول على تخفيض ديونها لمصر بل وإلغاء العديد منها .

كما استثمر هذه العلاقات الممتازة في خدمة القضية العربية ودفع عملية السلام .

٢ - الاهتمام بفتح الجسور بين مصر وأمته العربية ولم الشمل العربى وأصبح لمصر مكانة كبيرة بين شقيقاتها العربيات . ولقد زاد من تدعيم هذه العلاقات المواقف الحكيمة والواعية للسيد الرئيس خلال الأزمات التي تتعرض لها الأمة العربية وقد ظهر ذلك واضحا خلال أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت الشقيق وموقف مصر من القضية العربية ودفع عملية السلام وأخيرا زيارته الحاطفة لمنطقة الخليج لحل الخلاف بين الأشقاء في السعودية وقطر لانقاذ مجلس التعاون الخليجي من التمزق والحفاظ على وحدة الصف العربى .

ولقد ساعدت هذه العلاقات الممتازة لمصر بدول العالم وبشقيقاتها العربيات على تشجيع الاستثمار في مصر وتدقيق المساعدات والتعاون الدولي لخدمة أغراض التنمية في مصر ودفع عجلة الاقتصاد القومى .

وهذه نبذة قصيرة لما قام به السيد الرئيس حسنى مبارك في سنوات حكمه لمصر في الداخل والخارج وما قام به لاعلاء شأن مصر بما يوجب تمسكنا بهذه الزعامة لاستكمال المسيرة التي قادها السيد الرئيس للتغلب على المشكلات الموروثة والمتراكمة والخروج بمصر من عنق الزجاجة إلى مرحلة الانطلاق للوصول بمصر إلى المكان اللائق بها بين الدول المتقدمة . وتوفير الرفاهية لأبناء الشعب .

# نعم الاستقرار والديموقراطية تعني

بقلم :  
أحمد يحيى عبدالفتاح

مدير عام المصرف العربي



حينما استفتى الشعب في ١٥/١٠/١٩٨١ على رئاسة حسنى مبارك ذهبت ملايين الجماهير بتلقائية بالغة إلى صناديق الاستفتاء لتقول نعم لحسنى مبارك .

ولا للإرهاب والاعتقال والتطرف فقد كانت هذه الجماهير ترفض الاعتقال السياسى وترفض التطرف والخروج على القانون فى أسبوط فى ذلك الوقت .  
وكانت نعم لحسنى مبارك تعنى نعم للاستقرار والديموقراطية .

وحين قالت الجماهير نعم لحسنى مبارك وقبل حسنى مبارك المسئولية فقد كان هذا عهدا منه بالقضاء على الارهاب وانهاء التطرف واحلال الاستقرار والديمقراطية ولاشك أن حسنى مبارك قد التزم بعهدة ولايزال ملتزما بعده ، فمن أجل الاستقرار والأمان ومن أجل القضاء على الارهاب والتطرف والاتجار بالدين ومصادرة الحريات نقول نعم لفترة رئاسة ثالثة لحسنى مبارك ، لأنه ماض على العهد ، عهدة للشعب الذى عقده معه فى ١٥/١٠/١٩٨١ .

ومن أجل تبنيه لقضايا البسطاء والكادحين ومحدودى الدخل للعمل على رفع مستوى معيشتهم .

من أجل دعم الاستثمار وخلق فرص العمل الحقيقية لمشروع كبير للقضاء على البطالة العدو الأكبر للاستقرار ، ولكى يظل كل مواطن فى هذا البلد يشعر بالأمل فى الغد .

ولكى يشعر كل مواطن دائما انه فى ظل رئاسة حسنى مبارك يشارك فى مسئوليات الحكم التى يتحملها مخلص من هذا الشعب يحس كل فرد أنه أب وأخ وصديق له .

# مصر في حاجة إليك يا مبارك

بقلم :  
عبدالرحيم الغول

رئيس لجنة الشباب  
بمجلس الشعب



ان شعب مصر بكل قطاعاته ، وبكل طوائفه ، وبكل رجاله ونسائه وشبابه ليقدر لزعيمه ، وقائد مسيرته المظفرة الرئيس حسنى مبارك بوصفه قائدا لركبه وربانا لسفيتته بقودها بحكمة الشيوخ ، وصلابة وقوة الشباب وحنكة المجرب ، ومن هنا فالكل أجمع على أن يظل هذا القائد زعيما لأمتنا ، وقائدا لمسيرتنا لفترة رئاسة ثالثة .

وان التفاف الجماهير من حوله وتشبثها به وتمسكها بقيادته لم تكن وليدة صدفة ، ولا موقف عاطفى ، ولا حكم متسرع ولكن نقولها بكل افتخار وبكل قوة نريده لفترة رئاسة ثالثة .

وذلك لأنه رجل طاهر اليد والقلب عف اللسان ، ولأننا عرفناه نعم القدوة وخير الأسوة ، ولأنه خير مثل لشبابنا يحتذى به فقد عرفنا عنه فى شبابه المقاتل الجسور والبطل الشجاع ، والعسكرى المنضبط فهو بطل الحرب والسلام ، وعرفناه قائدا لسلح الطيران الذى حطم بطلقاته اسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر ، وذلك فى معركة العبور ومعركة استعادة الشرف والكبرياء لشعب مصر والعالم العربى حيث أعاد أرض طابا الى مصر الحبيبة ، وعرفناه هماما مقداما فى كل مواقفه وكل مواقفه وعرفناه متمما ومكملا لمبادئ الثورة الستة فحقق فعلا لا قولا لمصر جيشا قويا ، وقد أرسى مبارك الديمقراطية السليمة بكل أبعادها وأركانها من حرية للرأى والفكر والتعددية الحزبية وتحرير العقل والقلم المصرى من كل القيود فكانت المشاركة السياسية والاقتصادية للشعب المصرى فى صنع القرار والمشاركة الايجابية فى مسيرتنا الديمقراطية .

وعرفناه محررا للاقتصاد المصرى من كل عوائق التقدم والانطلاق وعرفناه مقتنعا لمشاكل مصرنا بكل شجاعة وإقتدار ، ودون تردد فتحقق على يديه تقدمنا فى كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية ، والخدمية ، ووضع حلولاً جذرية لكل هذه المشاكل والمعوقات بنهج علمى وعصرى .

حقا وفعلا هو جدير بثقتنا لكى يكمل المسيرة الناجحة التى ظهرت جلية فى مكانة مصر عالميا ورفع شأنها فى كل المحافل الدولية فأعاد لمصر وجهها المشرق ومكانتها الرفيعة السامية بين الدول ، ففى عهده المبارك ولعظمة مصر وقدرها الرفيع فاز نجيب محفوظ بجائزة نوبل ، وأصبح بطرس غالى أمينا عاما للامم المتحدة كأول مصريين يخطوان لهذه المناصب نحو العالمية بهذه الثقة وهذا الترحيب ، وقد عرفناه موحدا للصف العربى ، ومجسدا لشعار توحيد الصف العربى ، ان شعبنا المصرى ، وشبابنا فى مقدمته ليؤكد أن هذا الرجل الصادق الأمين ، والوفى الشجاع المخلص لربه ولوطنه وشعبه يستحق منا أن نرفعه فوق هاماتنا هاتفين ومرددن أن مصرنا فى حاجة اليك يا مبارك لتبارك مسيرتها على الدوام والله أسأل أن يمد فى عمره وأن يمتع بالصحة والعافية « ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز » والله أكبر وتحيا مصر فى ظل قائدها وزعيمها الرئيس مبارك .

# مبارك .. الصفات والإنجازات

بقلم :  
بدرالدين خطاب

نائب النزهة السابق





طرحت على نفسى سؤالاً هو : لماذا نؤيد بحماس ترشيح الرئيس محمد حسنى مبارك ؟

أطرقت برهة . . ثم أجبت على هذا السؤال ، بسؤال آخر هو : هل أنا وحلى الذى يؤيد تجديد الترشيح لفترة رئاسية ثالثة ١٩ ثم تابعت التفكير فى الأمر ، لعلنى أصل إلى إجابات محددة ، عن هذا السؤال ، وقلت فى البداية ، إن الأمة لا تجمع على باطل ، ومادام الجميع يؤيدون هذا الترشيح ، فلا بد أن كل واحد يعرف المبررات والأسباب التى تجعله مقتنعاً بهذا التأيد .

ولكن عقلى النهم لقراءة كل ما يكتبه الصحفيون والكتاب فى صحف المعارضة وفى الصحف القومية عاد يعاندنى بقوله : أخشى ما أخشاه أن يكون تصرفك هذا نابعا من عاطفة قوية شكلتها أجهزة الاعلام الحكومية .

قلت : ولكن قولك هذا قد يكون صحيحا ، فى تلك الفترات التى كان فيها الجميع يسبحون بحمد الحاكم آناء الليل وأطراف النهار ، ولكن كيف يكون هذا الكلام صحيحا فى وقت تشتط فيه المعارضة لدرجة أنها تمتلئ بالأكاذيب والمفتريات ، والتى تنضح لأى قارىء مدقق يقرأ ما بين سطورها من مغالطات .

وحتى أخرج من هذه المناقشة البيزنطية ، التى بدأت تدور رحاها داخل تجاويف عقلى أخذت ورقة وقلما ، وأخذت أسطر فيها كل الانتقادات التى توجه إلى الحكومة ، ثم بدأت أنظر فيها ولكن للأسف ، خرجت من ذلك كله بانطباعين اثنين :

الأول : أنها جميعا تنطلق من عموميات غير محددة ، وتعكس قدرا هائلا من الأحقاد ، ورغبة دفينة فى تشويه الانجازات ، كما انها تتضمن بين سطورها أساليب للاثارة والتحريض . وللأسف فاننى لم أجِد بين هذا الكم الهائل من السطور انتقادا بناءً ، يهدف إلى معالجة خطأ ، أو إلى تصحيح مسار ، أو يقدم اقتراحا هادفا بناء .

الثانى : إن وجود هذه السطور فى حد ذاته يعكس حرص هذا النظام على مناخ الحرية الموجود ورغبته فى أن تصحح تيارات المعارضة مسارها ، لأنها لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية فى سرد هذه الأكاذيب المتكررة ، كما أن ذلك من شأنه أن يفقدها مصداقيتها وإن يبعد الجماهير عنها .

ولقد خرجت من ذلك كله بانطباعات محددة تعكس رغبة القيادة السياسية فى استمرار نهجها لبناء دولة المؤسسات ، إيماننا منها بأن التجربة الحزبية لابد أن تنضج مع الأيام ، وهو أمر يعكس مدى ثقة هذه القيادة فى اخلاص توجهاتها ، من أجل تحقيق مصالح جماهير المواطنين .

ولعل وصولي إلى هذه النقطة ، هو الذى أدى بى إلى أن أسطر ما حوته ذاكرتى من الانجازات التى تحققت لهذا الوطن خلال السنوات التى مضت ، من ولايتى الرئيس الأولى والثانية . وعندما انتهيت من تسطير هذه الانجازات بدأت أسجل صفات هذا القائد ، لأنظر إذا ما كنت على صواب فى تأييدى لمبايعته لمدة رئاسية ثالثة ، أو كنت غير ذلك .

والحقيقة اننى نظرت إلى هذه الانجازات ، وتلك الصفات ، فى ضوء التقلبات العنيفة التى تحدثت على الساحة الدولية ، وفى ضوء التغيرات التى حدثت ، وفى ضوء معرفتى بطبيعة التركة الثقيلة التى بدأ بها الرئيس محمد حسنى مبارك سنوات حكمه الأولى ، والتى لم تتجمل فقط فى الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى بدأت تضرب أعناقنا جميعا ، بل نظرت أيضا إلى نتائج سياسات التوقيع التى استمرت خلال ثلاثين عاما ، لينتهى بعدها العمر الافتراضى للكثير من مرافقنا الأساسية ، سواء فى مجال النقل والمواصلات ، أو فى مجال شبكات المجارى أو المواسير الممتدة لنقل مياه الشرب ، أو خطوط التليفونات المتشابكة ، والتى تتعطل شبكاتها الأرضية من حين إلى آخر ، أو غياب الصيانة والترميم عن شبكات الطرق ، وعن الكبارى والجسور إلى غير ذلك من مشكلات عديدة شاهدناها ولمسناها جميعا .

لقد نظرت إلى ماتم من انجازات ، وأمام عيني صورة بلادنا فى الثمانينيات ، حينما وصلت أوضاعنا الاجتماعية إلى شكل هرمى مقلوب ، لتبدأ مع الانفتاح الاستهلاكى معايير وقيم جديدة حتى وصلت قمة المأساة فى ذلك الوقت ، حينما ذابت البقية الباقية من الطبقة المتوسطة ، حيث ارتفع بعضها مع القوائم الجديدة لأساليب بيع لحوم القحط والكلاب ، وغيرهم من أباطرة الانفتاح أما البقية الباقية من هذه الطبقة فقد أسلمت أمرها لما أصابها من إحباط ، وظلت قابضة فى القاع ، تلحق بلسانها الجراح التى أصابتها .

وفى ظل هذه الظروف ، وفى ظل هذا المناخ ، بدأ الرئيس محمد حسنى مبارك ، يسير بمراكبنا الوطنية ، وسط العديد من الأمواج والأعاصير .

ورغم ما كانت تشاهده وتلمسه الأغلبية ، إلا أن روحا من الاحباط بدأت تسرى بين النفوس وبدلا من أن تبذل المعارضة جهودها لتحريك إيجابيات هذه الفئة ، فإنها بدأت بحرب الاثارة وتصفية حساباتها مع عهود مضت وانقضت دون أن يجروا واحد منهم على أن يتفوه بكلمة واحدة ومع ذلك ، استغل هؤلاء مناخ الحرية القائم ، وبدلا من الالتفاف حول القائد فى هذه الظروف التى يمر بها الوطن ، بدأ هذا البعض محاولاتهم اليائسة لتحقيق مكاسب شخصية ، فى ظل هذه الظروف ليعوضوا بها ما يعتقدون انهم خسروه فى عهود ماضية .

لم ينظر أحد من هؤلاء إلى الظروف التى يمر بها الوطن ، ولم تتحرك ضمائر هؤلاء وهم يسكبون البنزين على نار الغلاء التى اشتعلت نتيجة تخصيص الجزء الأكبر من موارد الدولة لتحقيق الاصلاحات الجذرية العاجلة والضرورية .

ورغم محاولات هذا البعض ، فلقد استمرت المسيرة ، وتحققت انجازات عديدة أرى أن عجزى عن الاحاطة الرقمية بها لا يمنعنى من الإشارة إليها ، خلال تقييمى للأسباب الموضوعية

التي دفعتنى بل ودفعت العديدين غيرى للاستعداد لتأييد ترشيح الرئيس محمد حسنى مبارك لفترة رئاسية ثالثة .

ولعلى أخص هذه الانجازات فيما يلى من نقاط :

\* زيادة الطاقة الكهربائية من خلال انشاء محطات كهربائية جديدة ، مع زيادة طاقة عدد من المحطات القديمة بعد تجديدها وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الكهرباء ، بالمدن والقرى على حد سواء ، خصوصا بعد انتشار الثلاجات والسخانات والمراوح وأجهزة التكييف فى مختلف المدن والقرى ، وهو أمر يعكس فى ذاته ارتفاع الدخول .

وقد ساهمت الجهود المبذولة فى مضاعفة حجم الطاقة الكهربائية لعدة مرات خلال السنوات العشر الماضية ، فى تزويد العديد من القرى بالطاقة الكهربائية ، فضلا عن قدرة هذه الطاقة المضافة على تلبية احتياجات التوسع الصناعى والزراعى .

ولقد تكلفت هذه الاضافات والتحسينات مليارات الدولارات ، لاستيراد هذه المحطات ، فضلا عن مليارات الجنيهات التى تم انفاقها محليا لتصنيع بعض الأجزاء ، ولمواجهة تكاليف الانشاءات والتجهيزات والتركيب والتشغيل .

\* التوسع فى شبكات الخدمة التليفونية ، والتى تزايدت كما ونوعا ، فضلا عن التوسع فى تركيب أجهزة الفاكس والتلكس وتطوير وتحديث الخدمات البريدية ، مع زيادة عدد المكاتب البريدية وتنوع الخدمات التى تقدمها على الصعيدين المحلى والدولى ، مع تطوير أساليب الفرز والتوزيع بعد ادخال الأجهزة الآلية الحديثة .

ولقد ساهم ذلك فى تنشيط المشروعات الاستثمارية والسياحية والتجارية كنتيجة طبيعية لتحسن خدمات الاتصال ، ولقد تكلفت هذه المشروعات مليارات الجنيهات والدولارات .

\* التوسع فى مرافق السكك الحديدية ، من خطوط وقاطرات وعربات للشحن والركوب ، فضلا عن تحديث وتطوير مرافق ومركبات النقل الداخلى بشقيه البرى والنهرى ، فضلا عن تطوير الموانئ البحرية والمطارات وزيادة عدد السفن والطائرات . وانشاء مشروع مترو الأنفاق ، مع زيادة العربات وتقصير فترات «التقاطر» وزيادة أعداد السيارات التى تنقل المواطنين بين المحافظات وفى داخل المدن .

وقد تم انفاق عدة مليارات من الدولارات والجنيهات لتحقيق هذا الهدف ، الذى لمس المواطنون جميعا نتائجه وآثاره .

\* إنشاء طرق مزدوجة جديدة امتدت لمئات الكيلومترات بين المحافظات ، اضافة لاصلاح ورصف الطرق القديمة وانشاء العديد من الكبارى الجديدة ، سواء داخل القاهرة أو فى المحافظات المختلفة .

ولقد تم انفاق مئات الملايين من الجنيهات لتحقيق هذا الهدف ، الذى تنعكس اثاره على المشروعات الاستثمارية الجديدة ، كما يؤدى إلى تنشيط التجارة والسياحة ، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين .

\* إنشاء آلاف الشقق الجديدة ، فضلا عن المدن العمرانية الجديدة ، والتي فتحت آفاقا جديدة للمشروعات الصناعية ، كما ساهمت إلى حد كبير في القضاء على المشكلة الاسكانية ، والتي ظلت مستحكمة لعدة سنوات .

ولقد تم انفاق عشرات المليارات لتحقيق هذا الهدف ، وهو توفير المساكن الصحية النظيفة مع توفير مرافق الخدمات الضرورية لها .

\* لتوسيع في انشاء محطات تنقية المياه الصالحة للشرب ، مع تجديد مواسير المياه المتآكلة داخل القاهرة والاسكندرية ، وفي عواصم المحافظات ، وزيادة شبكات المياه ، لتلبية احتياجات القرى التي لم تكن قد دخلتها المياه النقية ، مع تلبية احتياجات المدن العمرانية الجديدة . ولقد تكلفت هذه المحطات وتلك الشبكات عدة مليارات من الجنيهات .

\* تجديد شبكات المجارى بالقاهرة والاسكندرية ، وعواصم المحافظات ، مع انشاء شبكات جديدة للمجارى في عدد من المدن . وقد تم انفاق عدة مليارات من الجنيهات لإنشاء محطات التنقية اللازمة ، فضلا عن تكاليف هذه التمديدات التي بلغت عدة آلاف من الكيلومترات .

\* السير بخطوات حثيثة لتطوير التعليم ، وتحسين أحوال المدرسين وتطوير المناهج ، وزيادة كفاءة الأبنية التعليمية ، مع تحديث المعامل المدرسية ، وادخال بعض النظم والأساليب التعليمية . ولعله لا يخفى على أحد أن الميزانية المعتادة لوزارة التربية والتعليم تبلغ عدة مليارات من الجنيهات سنويا ، فضلا عن تكاليف التطوير الجديد ، والانشاءات الجديدة بالجامعات الاقليمية .

\* إنشاء مستشفيات جديدة ، وزيادة عدد الأسرة بالعديد من المستشفيات القائمة ، مع ادخال الأجهزة الطبية الحديثة لعلاج الأورام والفشل الكلوى ، وأمراض الكبد فضلا عن تحديث أجهزة التشخيص ، وتوفير أقصى الاعتمادات الممكنة لأقسام العلاج المجانى بتلك المستشفيات .

ورغم عدم كفاية الامكانيات المتاحة لتلبية احتياجات جميع المواطنين ، فإن حجم الانفاق السنوى في وزارة الصحة يبلغ أيضا عدة مليارات من الجنيهات ، إذا أخذنا في الاعتبار تكاليف الإنشاءات الجديدة ، والأجهزة الطبية الحديثة .

\* مضاعفة رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين ، رغم تضخم أعداد العاملين بالجهاز الادارى بالدولة ، وذلك لتقليل معاناة الموظفين الناتجة عن ارتفاع الأسعار .

\* ازالة العقبات وفتح المجالات ، وتهيئة كافة الظروف المؤدية إلى زيادة الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية ، لفتح مجالات جديدة للعمل أمام أبناء الوطن .

\* تهيئة الظروف المناسبة للتوسع في انشاء الصناعات الحرفية الصغيرة ، مع تقديم التسهيلات الممكنة أمام الشباب للتدريب والاقتراض ، وتشجيعه على انشاء هذه المشروعات الصغيرة ، مع مساعدته على تسويق منتجاته لتوسيع نشاطه ، واستيعاب أكبر عدد ممكن من شباب الخريجين .

\* اضافة مساحات جديدة من الأراضي المستصلحة ، لتهيئة الفرصة المناسبة أمام الخريجين الراغبين في المساهمة في زيادة الانتاج الزراعى .

\* مواصلة الجهود السنوية لتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح في تحقيق هذه الغاية حيث تم تخفيض العجز في الموازنة من ٢٨٪ عام ١٩٨٦ ليصل إلى ٤٪ في العام الحالي .

ومازالت الجهود تبذل لتنفيذ الخطط والسياسات الانتاجية والتصديرية والاستيرادية لمواصلة العمل على خفض العجز في ميزان المدفوعات .

\* متابعة الجهود المستمرة لرفع متوسطات الدخول ، من خلال برامج تنظيم النسل ، والتي تسير جنباً إلى جنب مع خطط وبرامج زيادة الانتاج الصناعي ، فضلاً عن دعم الأنشطة التصديرية والسياحية ، واتباع الأساليب العلمية الحديثة للتوسع رأسياً في الانتاج الزراعي ، مع العمل باستمرار لاضافة مساحات جديدة من الأراضي المستصلحة .

\* توفير احتياجات المواطنين من السلع التموينية الضرورية ، من خلال زيادة الانتاج المحلي مع تدبير موارد النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد ما ينقصنا من هذه السلع .

والحمد لله فقد تم تمويل استيرادنا من القمح نقداً ولأول مرة منذ فترة طويلة .

\* الجهود المستمرة لتبسيط التشريعات القائمة وتحديثها ، بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات المستجدة ، فضلاً عن التوسع المستمر والمنظم في تهيئة المناخ الملائم لانضاج التجربة الديمقراطية رغم إساءة البعض من التيارات السياسية لمناخ الحرية السائد ، نتيجة استثمارهم له ، لتحقيق أغراض ومصالح شخصية ، من خلال حملات الاثارة والتشكيك المكثفة والمنظمة ، والتي تقدم تبريرات غير منطقية لتصرفات فصائل المتطرفين .

وإذا كانت المشاكل الداخلية تستحوذ على اهتمام الرئيس محمد حسنى مبارك ، فإنه يبذل أيضاً جهوداً مضيئة على الصعيد الدولى وذلك لتحسين علاقات مصر مع الدول العربية والصديقة . ولقد لمسنا ذلك في تخفيض نصف ديون مصر ، كما لمسناه أيضاً خلال الزلزال الذى تعرضت له مصر ، كما كنا نلمسه قبل ذلك ونحن نشاهد نمو العلاقات التجارية المصرية مع العالم الخارجى ، ومعاونته لها ، فى احتلال مكانتها المتميزة على الصعيد العربى والأفريقى والدولى والذى تمثل فى استعادتنا لجميع أراضينا المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، بما فى ذلك طابا ، وعودة الجامعة العربية والعديد من المنظمات الاقليمية المنبثقة عنها إلى المقر الدائم لها بالقاهرة فضلاً عن عودة مصر إلى احتلال مقاعدها فى منظمة المؤتمر الإسلامى والمؤسسات المنبثقة عنها .

وإذا كانت هذه الاماحة السريعة لما تحقق لنا من منجزات خلال الفترة الأولى والجزء الذى انقضى من الولاية الثانية للرئيس محمد حسنى مبارك ، فإن ما يتحلى به من صفات شخصية ، وسبب قيادة مكنته من قيادة السفينة الوطنية ، فى أحلك الظروف ، هى التى جعلتني أسطر هذه الصفات ، والتى خرجت منها بهذه الإجابة عن السؤال الذى طرحته على نفسى ، وهو : لماذا أؤيد ترشيح الرئيس لفترة رئاسية ثالثة ؟

وإذا كنت قد اقتنعت شخصياً بعقلانية إجابتي عن هذا السؤال ، فأننى بعد أن أسرد هذه الصفات ، أترك الحكم للقارىء كى يقف مع نفسه ليجيب عن نفس هذا السؤال .

ولعله بعد أن يقتنع بصواب رأيه في تأييد هذه المبايعة ، يقوم بتجديد نفسه للدفاع عما تحقق من منجزات ولتهيئة الظروف المواتية لتحقيق المزيد من المكاسب الوطنية في الفترة القادمة من خلال التصدي بالعقل والمنطق ، لمن سلب الشيطان عقولهم ومنطقهم .

وفيما يلي أوضح هذه المقومات والصفات التي استطعت استخلاصها من خلال متابعتي المستمره لجهود الرئيس وتحركاته الداخلية والخارجية :

**\*\* الثقة بالله ، والاخلاص في العمل :** ويتجلى ذلك خلال اضافاته أو تعقيباته التي تخرج إلى الميكروفون دون تزويق ولا تنميق ، والتي تعكس صفاء قلبه ونقاء هدفه ، وببل مقاصده .

**\*\* الامام الواسع بطبيعة المتغيرات الدولية ، وتأثيراتها على البيئة العربية والمحلية .**

**\*\* الإيمان العميق بقضايا الحرية والديمقراطية ، واعتبارها الأساس الصحيح لتحقيق التقدم الاقتصادي والسلام الاجتماعي .**

**\*\* القدرة على الحكم الدقيق على الوقائع والأشخاص والأشياء ، وقد لمسنا ذلك في حسن اختياره لمستشاريه ، ومعاونيه ، كما لمسنا ذلك خلال زيارته الميدانية للمواقع الإنتاجية ، وما سمعناه من تعليقات وتعقيبات واستفسارات خلال هذه الزيارات .**

**\*\* التريث في اصدار الحكم ، وعدم التدخل في أعمال السلطتين القضائية والتشريعية .**

**\*\* الصلابة في مواقفه الوطنية مع الصبر والمثابرة مع متابعة جهود معاونيه ، مع القدرة على تحريك طاقاتهم الابداعية لتقديم المزيد من العطاء والعمل ، والذي ينعكس بالخير على المواطنين .**

**\*\* القدرة على الجمع بين الالتزام في اتخاذ القرار ، والانضباط الواجب خلال مراحل الأداء ، مع القدرة على الاستجابة السريعة والمرنة ، لمواجهة المتغيرات التي قد تطرأ خلال مراحل التنفيذ .**

**\*\* ولقد تجلت هذه الصفات وتلك المقومات خلال المسؤوليات والمهام الجسام التي تقلدها سيادته خلال حياته العملية الحافلة بالكثير من المعطيات ، التي توجت بهندسته للضربة الجوية الأولى في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم استمرت خلال أعماله المدنية كنائب لرئيس الجمهورية ثم كرئيس للدولة خلال أحد عشر عاما اكتسب خلالها العديد من الخبرات ، وقاد سفينتنا ، ومازال يقودها بقوة واقتدار ، في أصعب المواقف وأحلك الظروف .**

**\*\* وأعتقد ان ذلك كله هو ما دفعني إلى الاجابة بنعم عن السؤال الذي طرحته على نفسي كما أتصور أن كل من تابع منجزات الرئيس ووقف على صفاته ومقوماته إلى نفس الاجابة فهل نعمل جميعا بما يليه ذلك علينا من واجبات في هذه المرحلة ١١؟**

وانني أترك الاجابة لضمير كل من وصل بعقله إلى ادراك تلك الحقيقة .

والله من وراء القصد .

## ماذا فترة ثالثة للرئيس مبارك

بقلم الدكتور :  
أحمد هيكل

وزير الثقافة السابق  
وعضو مجلس الشعب



أعتقد أن أى مخلص لمصر حريص على استقرارها وازدهارها ، يرجو من صميم قلبه أن يستمر الرئيس محمد حسنى مبارك متحملاً لمسئولية الرئاسة لفترة ثالثة . . وهذا الاعتقاد يقوم عندى على خمس دعائم . . وأولى هذه الدعائم التى يقوم عليها هذا الاعتقاد هى :

### صفات الشخصية :

ومن أهم هذه الصفات ، أن محمد حسنى مبارك سليل أسرة من أوساط الشعب ، تنتمى الى أصوله وأصالته ، وتعيش مثل غالبية أبناء الشعب فى عصاميته وبساطته . . ومن أهم هذه الصفات كذلك ، تلك النشأة المحافظة السوية ، التى صقلتها التربية الأسرية ، وغناها التدرج فى المراحل لتعليمية القومية ، ثم اتمام الدراسة العالية فى الكلية الحربية ، والتخصص فى العسكرية الجوية ، مما طبع الشخصية بطابع الانضباط ، وأشرىها روح الكفاح ، وعودها - من ممارسة الطيران - دقة النظرة وشمول الرؤية والتحرى الدقيق قبل اتخاذ القرار . . ومن أهم هذه الصفات أيضاً الانتماء الوطنى القوى ، وقد جاء هذا نتيجة لخوض معارك الدفاع عن مصر ، والحرب من أجل الحفاظ على أرضها وصون كرامة شعبها ، وقد وصل مبارك فى هذا المجال الى قمته ، حين تولى قيادة الطيران فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، حيث كان صاحب الضربة الأولى ، التى مهدت الطريق أمام قوات مصر المسلحة لتحقيق أعظم نصر عرفته مصر وعرفه العرب فى العصر الحديث . . على أن من أهم صفات محمد حسنى مبارك بعد كل ما تقدم ، اتسام شخصيته بالطهارة والاستقامة ، الصراحة والصدق ، والتشبع بالايان والصبر ، والروح الرياضية والبساطة الشعبية . .

وثانية الدعائم التى يقوم عليها الاعتقاد بان أى مخلص يرجو من صميم قلبه أن يستمر الرئيس مبارك لفترة ثالثة ، هى :

### مبادئه فى السياسة الداخلية :

ومن أبرز تلك المبادئ ، ايمانه بالديمقراطية ، هذا الايمان الذى دفعه الى أن يشجع الأحزاب ، ويطلق الحريات ، ويحترم الرأى الآخر ، ولا يضيق بالمعارضة ، حتى ولو مسه بعض التجاوز من بعض كتابها . . كذلك من أبرز مبادئه فى السياسة الداخلية ، ايمانه بسيادة القانون ، فهو يحكم القانون ويرضى بأحكامه ، بل انه يحترمه وينفذه حتى ولو جاء بعضه ناقضاً لبعض قراراته . . ومن أبرز مبادئ الرئيس مبارك أيضاً ، الايمان بالاستقرار ، اعتقاداً منه بأن الاستقرار هو المناخ الذى تصح فيه التنمية . والتنمية بدورها من أهم مبادئ مبارك فى السياسة الداخلية ، لأنها هى السبيل الى تقدم الشعب وارتقاء الوطن . ولهذا يتصدر مبدأ السلام قائمة مبادئ حسنى



مبارك ، لأن السلام هو الذى يحقق الاستقرار ابتداء ، ويتيح الفرصة لنجاح أية تنمية . فالحرب دماء وخراب وموت وفناء ، ومن هنا كان تجنبها - يحل كل المشكلات خلا حضاريا عن طريق التفاوض واللجوء الى الشرعية - هو أسلم الطرق لمن يريد أن يستقر وطنه ويأمن شعبه . تنهض أمته . . وليس معنى الأخذ بمبدأ السلام فى سياسة حسنى مبارك ، التفريط فى أى حق من حقه فى الوطن ، أو الإهمال فى الحفاظ على جيش مصرى قوى . بل انه مع حرصه على مبدأ السلام يحرص كل الحرص على أن يظل جيش مصر دائما جيشا قويا قادرا على حماية السلام ، وصون تراب مصر من أن يمس ، وحفظ حقها من أن يضام . . ويأتى بد ذلك مبدأ هام من مبادئ مبارك فى سياسته الداخلية ، وهو الايمان بالتطور الهادئ والتغيير المتأنى لأن الطفرة فى رأيه تسبب العثرات ، وقد توقع فى النكسات وأعتقد أنه محق فى الأخذ بهذا المبدأ . والدليل واضح مما نشاهده من تجارب دول أخرى ، لجأت الى الطفرة فتعثرت بل تمزقت .

وثالثة الدعائم التى يقوم عليها الاعتقاد بأن أى مخلص يرجو استمرار مبارك لفترة ثالثة ، هى :

### سياسته الخارجية :

وأبرز ملامح هذه السياسة ، اقامة علاقات طيبة ومتوازنة مع كل الدول الأجنبية ، وتوثيق الروابط بين مصر وكل الشقيقات العربية ، ثم مناصرة اخوتنا من أبناء الشعوب الافريقية ، ومساندة كل الأشقاء من أبناء البلاد الاسلامية . . وقد أثمرت هذه السياسة الخارجية أطياب الثمار ، فأصبحت مصر موضع احترام كل دول الغرب ، وتجل ذلك فى مواقف عديدة ، من أهمها اختيار دبلوماسى مصرى أمينا عاما لهيئة الأمم المتحدة ، وهو الدكتور بطرس غالى . ومن أهمها كذلك إسقاط دول غربية مقادير كبيرة من ديونها على مصر . . وفى المجال العربى استعادت مصر مكان الصدارة من أمتها ، فعادت الجامعة العربية الى مقرها فى القاهرة ، واختير الأمين العام لهذه الجامعة من بين رجال مصر ، وهو الدكتور عصمت عبدالمجيد ، كما تنازلت دول عربية عن مقادير كبيرة من ديونها على مصر ، وأسهمت فى مساندة شعب مصر لكى يجتاز بعض الأزمات واستجابت دول عربية كذلك لوساطة رئيس مصر فى حل خلافات بين الاشقاء ، دعما للصف العربى وحفاظا على قوة العرب .

ورابعة الدعائم التى يقوم عليها الاعتقاد بأن أى مخلص يرجو استمرار مبارك لفترة ثالثة ، هى :

### انجازاته :

ومن أوضح هذه الانجازات ، الاصلاح الاقتصادى ، بدءا من المؤتمر الذى عقده عقب توليه الرئاسة للمرة الأولى ، وانتهاء بالتحول الى الاقتصاد الحر ، ومرورا بوضع خطط خمسية يسير عليها الاقتصاد المصرى على هدى وبصيرة ، وبطريقة علمية مستنيرة ، ثم مرورا أيضا بالعمل على إسقاط نحو نصف ديون مصر ، واستقرار سعر الصرف ، وخفض العجز فى الموازنة ، واعتدال ميزان المدفوعات لصالح مصر ، ومن أهم انجازات الرئيس الى جانب ذلك ، الاهتمام بالصناعة ، والعمل على زيادة الانتاج وجودة المنتج وتصدير الكثير مما تنتجه مصانع مصر الى الخارج . . ومن

أهم الانجازات التي مهدت لتقدم الصناعة ، الاهتمام بالبنية الأساسية تجديدا واحلالا وتوسيعا . ومن أمثلة ذلك ما حدث في مجالات الكهرباء والطرق والتليفونات والمياه والصرف الصحى . . على أن من أبرز انجازات عهد مبارك ، ماتم في ميدان التعمير ، حيث أنشئت مدن جديدة كاملة ، ضمت آلاف الوحدات السكنية ، وأسعدت ملايين القاطنين من المواطنين . . كذلك من أهم انجازات عهد مبارك ، ماتحقق في ميدان الزراعة ، فقد زادت الرقعة الزراعية ، واستزرعت مناطق كبيرة من الأراضى الصحراوية ، وتطورت بعض المحاصيل وزادت كما وكيفا . وأخيرا تحررت معظم الحاصلات من سيطرة التوريد وقهر التسعير ، وترك أمرها للفلاح يحقق من وراء جهده فيها ما يستحقه من عائد . . ولا يمكن أن ينسى ميدان السياحة في مجال رصد ما تحقق في عهد مبارك من انجازات . فقد تقدمت تقدما غير مسبوق ودرت عائدا يعد اضافة كبيرة للدخل القومى . وقد تم ذلك من خلال التشجيع على الاستثمار في المجال السياحى ، حيث أنشئت قرى سياحية عديدة ، في سيناء والبحر الأحمر والساحل الشمالى ، الأمر الذى يعد تعميرا وتقدما وتحضيرا ، بل احياء لمناطق من الوطن كانت مواتا وبورا . .

وخامسة الدعائم التى يقوم عليها الاعتقاد بأن أى مخلص يرجو استمرار مبارك لفترة ثالثة ، هى :

### ظروفنا فى مصر :

فنحن فى مرحلتنا هذه نحتاج أول مانحتاج الى الاستمرارية حتى يتم تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ، المكملة للخطتين السابقتين . كما أن ظروفنا لا تحتل المنافسات والمنازعات فضلا عن الصراعات والانقسامات ، التى يجر إليها بالضرورة اللجوء الى تغيير القيادة أو محاولة هذا التغيير . هذا بالاضافة الى أن الحياة الحزبية فى مصر لم تفرز بعد من يمكن أن يكون بديلا ولا حتى منافسا أو قريبا من مكان المنافس للرئيس مبارك . فالرئيس مبارك أصبح رجل خبرة كبيرة ، وصاحب تجربة طويلة ، وله رصيد ضخم من الممارسة المتعمقة المحيطة الواعية ، الى جانب رصيد عظيم من الانجازات والنجاحات وقوى الصلات بقيادات العالم . .

ولا يمكن الاحتجاج بالتغيير الذى يحدث فى بلاد أخرى ، مع تمتع من يقع عليه التغيير برصيد كبير من الانجازات والانتصارات ، لا يجوز الاحتجاج بذلك ، لأن ظروف تلك البلاد الأخرى ظروف خاصة ، تجعل التغيير لا يسبب صراعات خطيرة تهدد الاستقرار وتعطل التنمية ، وقد تسلم الى التخبط والتردى والضياع . .

حفظ الله مصر الحبيبة ، وأدام عليها نعمة الأمن والاستقرار ، ووفق رئيسها ليتم على يديه الرخاء والازدهار .

## نعم نبايح مبارك للرئاسة الثالثة

بقلم :  
ثريا لبنه

عضو مجلس الشعب - وكيل  
لجنة الشؤون المدنية والاجتماعية



2

لا أعتقد ان أحدا يختلف على أن الحقائق الثابتة الواضحة هي خير الدلائل على اصدار الأحكام . . والحقائق لا تقبل المجاملة أو المساومة ونحن عندما نتحدث عن هذا الاجماع الشعبى فى مبايعة الرئيس محمد حسنى مبارك للدورة الثالثة فإنما نعتمد على الحقائق الملموسة الواضحة التى تعرفها كل الجماهير ولا يتنكر لها إلا أعداء النجاح وخفافيش الظلام وأصحاب المصالح الخاصة التى يرغبها الاصلاح وتخاف الطهارة وتكره الصدق .

ولاشك ان تاريخ الرئيس مبارك يؤكد أن دوره الطليعى والنضالى فى حرب أكتوبر وقيادته لضربة الانتصار الأولى للطيران وفكره التخطيطى والعلمى ورجاحة تفكيره وصلابة أعصابه فى مواجهة الأخطار والعواصف كل هذا يؤكد أن الرئيس مبارك قيادة وهبها الله كل مقومات القيادة القادرة على التفكير الهادئ المنظم .

ولاشك أن دوره الطليعى فى السياسة الخارجية والداخلية أثناء توليه منصب نائب رئيس الجمهورية كان محل تقدير قيادات العالم وكان بداية لتعميق الصداقات فيما بينه وبينهم وظهرت نتائج ذلك بعد تولى سيادته رئاسة الجمهورية حيث دعم هذه الصداقات والعلاقات مما جعلنا نفتخر بسياسة مصر الخارجية واحترام وتقدير كل رؤساء وملوك العالم للرئيس مبارك واعتزازهم بصداقته التى بناها معهم بصراحته المعروفة وصدقه الدائم وتعاونيه الصادق .

لذا فإن مبايعتنا له تأكيد على نجاحاته فى سياسته الخارجية التى حققت مكاسب التنازل عن بعض الديون وجدولة البعض الآخر بما يناسب ظروف مصر واحتياجاتها كما دعمت هذه السياسة العلاقات الخارجية فى كل مجالات التعاون الدولى سواء اقتصاديا وتجاريا وصناعيا وفوق كل ذلك سياسيا .

ولعل من أهم ما يميز به الرئيس محمد حسنى مبارك هو دعمه لحرية الرأى والديمقراطية وهذا وسام على صدره حيث لم يقصف فى عهده قلم ولم ينجبت رأى وأتاح الفرحة لكل الاتجاهات للتعبير كما وقف بصلابة أمام كل انحراف وأنه لا يتهاون فى مواجهة كل منحرف أو مستغل مهما كان مركزه وهذه بلاشك دعوة للطهارة ونظافة اليد ونقاء الضمير .

ومن أبرز ما يدفعنا لمبايعة الرئيس مبارك حرصه الشديد على دعم الصناعة وزياراته المتعددة لمواقع الانتاج المختلفة وإزالة العوائق أمام العملية الانتاجية وأمام التصدير مما قضى على العديد من المشاكل وأعطى الفرصة للوصول إلى الجودة فى « الكم » و « الكيف » وحقق المزيد من فتح الأسواق العربية والعالمية للمنتج المصرى مما كان له عائد على زيادة الاستثمار والحصول على العملة الصعبة .

ولاشك أيضا أن المتابعة الموضوعية الجادة للرئيس مبارك للحكومة وتوجهاته الدائمة المستمرة

للوزراء خاصة وزارات الخدمات بالعمل على رفع المعاناة عن الجماهير وحل مشكلات المرافق وتطوير الخدمة لتحقيق الهدف منها حقق هذا كله طفرة كبيرة في تقديم الخدمات .

والرئيس محمد حسنى مبارك يتميز بثقافة واسعة دعمها بالخبرة الكبيرة فأصبح قادرا على اجتياز ومواجهة كل العقبات وهو يجمع أيضا بأعمقه أحاسيس انسانية نلمسها في مواقفه التي نراها أثناء تفقده وتجوّاله بين الجماهير في المحافظات وفي مواقع الانتاج والخدمات فنرى الأبوة الحانية والتواضع الصادق والشعور بما في داخل ونفس المواطنين الكادحين ومعرفته بكل مشاكلهم وحرصه الدائم على علاجها والقضاء عليها .

وفي عهد الرئيس مبارك وأثناء توليه الحكم وصلت الاستثمارات في الانتاج الى ٣٦٠ مليار جنيه وتحققت انجازات ضخمة في النقل والمواصلات والسياحة هي أقرب إلى المعجزة كما تحققت اصلاحات اقتصادية جريئة عدلت الوضع المعكوس وأكد أن أسهم الصروح الصناعية لن تباع إلا للمصريين وقام بتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال وهو هدف أصيل تدعمه الدولة وفي عهد الرئيس مبارك عرفنا الحلول الجذرية ونبذنا المسكنات وأكد سيادته أن التقدم الاقتصادى لن يتحقق بعيدا عن الاستقرار والأمان لذا كان دائما يخطط ويعمل من أجلهما .

وفي عهد الرئيس مبارك تم انشاء ١٢ مدينة سكنية جديدة ، ١٢ مدينة أخرى في طريقها إلى الوجود .

وفي عهد الرئيس مبارك عاد العرب إلى مصر وعادت لها الجامعة العربية وبفضل مصر جاء السلام الذى كان مستحيلا وأثبتت الأيام صحة الرؤية المصرية في السياسة الخارجية وأصبح الدكتور بطرس غالى أول من يعتلى منصة الأمم المتحدة .

وفي عهد الرئيس مبارك عادت سيناء كاملة إلى أحضان مصر وأصبحت سيناء مصدر ثراء بعد أن كانت البوابة الشرقية لهجمات المعتدين .

وفي عهد الرئيس مبارك تحققت ثلاث خطط خمسية أبعدت مصر عن حافة الخطر وتحققت عدالة اجتماعية أعادت الاتزان للميزان المختل وكانت ومازالت مبادئه الواضحة هي الوقوف مع الشرعية مهما كانت .

وفي عهد الرئيس مبارك انطلقت التأمينات الاجتماعية فزاد عدد المؤمن عليهم الذين يستحقون معاشا عند التقاعد من ١٠,٧ مليون إلى ١٢ مليون مواطن وبذلك أصبحت ١٢ من بين ١٣ أسرة في مصر مؤمنا عليها ويستحق عائلها معاشا عند التقاعد كما تم التوسع في مظلة التأمين الصحى للعاملين في القطاع العام وقطاعات من العاملين في الحكومة فوصل عدد المؤمن عليهم صحيا إلى ٣,٦ مليون فرد يمثلون ٢٦,٤٪ من اجمالى قوة العمل في مصر كما تم تحقيق التأمين على أبنائنا طلاب المدارس كما تم التوسع في رسالة العدل الاجتماعى حيث تتحمل الدولة عبء تقديم عدد كبير من الخدمات المجانية أو المدعومة كما يتم تقديم دعم لأسعار السلع التموينية الأساسية ودعم للأقمشة الشعبية ودعم لبعض أصناف الأدوية وألبان الأطفال ودعم للاسكان الشعبى والتعليم

ونقل الركاب بوسائل النقل العامة ودعم للخدمات الصحية ودعم للأسمدة والمبيدات ومستلزمات الزراعة .

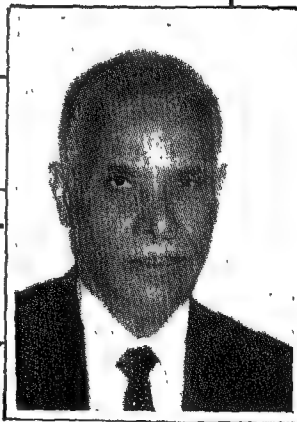
اننا نؤيد ونبايع الرئيس مبارك للدورة الثالثة لأننا لا نبدأها من فراغ بل نحن ماضون في ملء كل فراغ وليس هناك انفصال بين الماضي والحاضر والمستقبل ومسئولية الرئاسة الثالثة هي فصل جديد من كتاب التطور وهو دور نضيفه إلى البناء القائم .

وانى كامرأة لا يمكن لى أن أنسى الجهد الرائع الذى تقوم به السيدة سوزان مبارك حرم سيادة الرئيس فى تبنيتها لأهم المشروعات الوطنية والاجتماعية وقيادتها لأهم جمعيات العمل الاجتماعى والانسانى ومنها الهلال الأحمر وجمعية الرعاية المتكاملة وأصبحت بكل الحب أما لكل أطفال مصر كما أصبحت أمل الأطفال المعوقين الذين خصصت لهم عاما كاملا لرعايتهم وقد أثبتت انها سيدة عظيمة وزوجة رجل عظيم وحقا وراء كل رجل عظيم امرأة عظيمة ولا يمكن أن ننسى جهدها الرائع ونحن نؤكد على مبايعتنا للرئيس محمد حسنى مبارك للدورة الثالثة لرئاسة الجمهورية خاصة جهدها فى مجال تطوير التعليم وبناء المدارس .

ولأنه ..  
ولأنه

بقلم :  
محمد محمود علي حسن

عضو مجلس الشعب  
ورئيس الشركة القومية للتشييد



لأنه . . يستطيع أى مواطن مصرى هذه الأيام أن يخرج إلى الهواء الطلق ، ويملاً رثيته برياح الديمقراطية المنعشة ويتنفس عبر الحريات العامة ، ولأنه قد تم إعادة الاعتبار لحقوق الإنسان وفتح الباب واسعا لكل من يريد أن يشارك أو يساهم برأى ، وحرية اصدار الصحف وتكوين الأحزاب مكفولة للجميع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

ولأنه . . جعل سيادة القانون قدسا لا يمس .

ولأنه . . لومشنا على طريقه الإنسانى لاستوقفنا ماثا المآثر الإنسانية المتلاثلة التى قل توافرها فى زعيم مثله ، فقلبه واحة يستظل فيها الكثيرون ممن لفحت جباههم مآسى الحياة . ولأنه . . أعاد التوازن لعلاقات مصر الدولية وحقق لمصر مكانة فاعلة فى عالم يتزايد فيه الاعتراف المتبادل ورسخ دور مصر فى زعامة العالم العربى بمواقفه الشجاعة وعلاقاته الخارجية الوثيقة مستشرفا آفاق عصر جديد .

ولأن . . المكانة التى تحققت لمصر فى عهده كانت المفتاح الرئيسى لكى ينال نجيب محفوظ جائزة نوبل العالمية والتى يستحقها . . وكان هذا أيضا اعترافا بدور مصر الثقافى كما انتخب الدكتور/ عصمت عبدالمجيد أمينا عاما للجامعة العربية اعترافا بدور مصر العربى وانتخب الدكتور/ بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة اعترافا بدور مصر العالمى .

ولأن . . مصر فى عهده تبنت برنامجا شاملا للإصلاح الاقتصادى الهيكلى يغطى كافة المجالات وتم تحرير الاقتصاد من جميع القيود وتبنى سياسة تشجيع العرض والطلب وزيادة الانتاج والانتاجية وخلق فرص عمل منتجة تستوعب القوى البشرية .

لأن . . فى عهده شهدت مصر طفرة نمو راتعة تمثل بكل المقاييس اعجازا فى الانتاج ففى مجال استصلاح الأراضي تضاعفت الأرض الزراعية وزادت مساحتها إلى ٨ ملايين فدان وفى مجال التعليم قفز نصيب الخدمات التعليمية وزاد عدد المدارس والجامعات وتم توفير فرص التعليم للجميع حيث وصل عدد المتعلمين إلى ٢٥ مليونا .

وفى مجال الصحة زادت الاستشارات السنوية للصحة وزاد عدد المتفعين بالتأمين الصحى إلى أكثر من ٤,٥ مليون مواطن وهبط معدل الوفيات وزادت المستشفيات والوحدات الصحية . وزاد انتاج الطاقة الكهربائية إلى ضعف الانتاج عام ٨١ وتم كهرة كل القرى والريف ، وزادت خطوط التليفونات حيث أضيف أكثر من مليون خط إلى شبكة التليفونات وهو ما يعادل مرة ونصف مرة ما أنشئ منذ أن عرفت مصر التليفونات .

ولأنه . . فى مجال الاسكان تم مواجهة المشكلة بواقعية حيث تم بناء أكثر من مليون وحدة



سكنية بالإضافة إلى إنشاء ٧ مدن جديدة اجمالى مساحتها ٢٠٨٧,٦ كيلومتر ويبلغ عدد المصانع بها ١٧٠٣ مصانع مما ساهم فى خلق فرص عمل والقضاء على البطالة .

ولأنه .. تم تدعيم شبكات المياه وتنقية شبكات الصرف الصحى فى كل مدن ومراكز الجمهورية ..

ولأنه .. صاحب فكر مرن ومتحضر وأسقط كل القيود على الاستثمار وتم ازالة العقبات التى كانت تحول دون انطلاقه ودفع عجلة الاستثمار إلى الأمام ، وتدفقت رؤوس الأموال المصرية والأجنبية فى الداخل والخارج وتدير فرص عمل تصل إلى أربعائة ألف فرصة كل عام .

ولأنه .. قائد فذ يتسلح برؤية شمولية وتجربة نضالية غنية جعلته مكرسا فى ضمير أمته يوزع اشراقات الأمل .. ويزرع ومضات التفاؤل .

ولأنه .. بعد النجاح الباهر الذى حققته مسيرته وحتى نستعد لتحقيق قفزة جديدة .

لأنه سيظل بسمة تترقرق فوق الشفاة .. ونور أمل يتلألأ فى حدقات العيون .

ولأنه فى طليعة الملبيين لنداء الوطن .

ولأنه يسكن هموم شعبه .

فمرحى مبارك .. ومرحى لفترة رئاسة ثالثة .

# نعم لبارك

بقلم  
مصطفى عثمان عبدالعزيز

عضو مجلس الشعب



نعم لمبارك .. ولأننا في عهد - مصرنا المباركة بمبارك - أصبحنا تاريخنا يتحرك ، وأمة تبني الحاضر والمستقبل بفكر - مبارك - الذي يستمد مضمانيته : من ماض لم يعد ، وحاضر باسم - ومستقبل جديد : يسود العالم .. تنتصر فيه إنسانية الإنسان وتصان فيه حقوق المواطن - باعتباره - أعز كائن خلق على وجه الأرض وتنتصر فيه - الديمقراطية - التي تصفق للرأى والرأى المعارض فى آن .. لهذا نقول لمبارك : نعم لفترة رئاسة ثالثة .. لتعبر بنا مرحلة النهضة إلى مرحلة الرفاهية .. فكم علم شعبه أن المحن والشدائد لا تحترم الا من يحملها على احترامه .. وهكذا - كنت عبر - مرحلتين تناضل وتحاصر وتهزم الشدائد ..

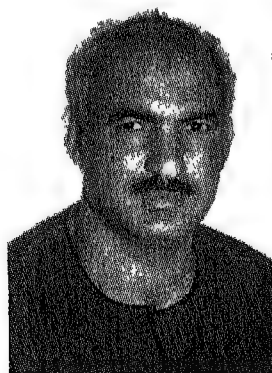
ومنذ اليوم الأول : ظل موقفه عنيدا حتى عبر سيناء ليرفع العلم فوق طابا . وكم شعرنا نحن المصريين بما كان يعانيه لحماية العراق والكويت ولكن العراق - حاكما - جرى وراء نزوات شيطانية شخصية دفع ثمنها ودفعت معه أمتنا الثمن الفادح ... ومع هذا - يقف مبارك - يقظا ليظل العراق عربيا .. دون ان تمس أراضيهِ بالتقسيم ونعم لمبارك لفترة رئاسة ثالثة : إذ يكفيه : أنه طوق آثار الزلزال فى مدة قياسية - وباحتياطى هائل - من المدن الجديدة .. حماية للمواطن المصرى ... فلم يعد مواطننا فى العراء أو فى الايواء ..

ونعم لمبارك : الذى - ربى فى شعبه - خلق الحماسة حماسة الحياة .. فراح الشعب يعبر معه : بالعطاء والفداء والمال .. إثر اهزة الأرضية ... وفى نفس الوقت - يطوق الارهاب - فى كل مكان لتسلم مصر وتسلم معها السياحة .. ويعم الأمن والاستقرار ... فيعمل الوطن مع أهله حين يعملون من أجله .. وهكذا - القائد فهو المعلم الأول والقُدوة : ولولا ذلك ما توافر فى - مبارك - ما يحرك الشعب .. أو على الأقل لتباطأ الشعب فى مواجهة الشدائد والمحن .. فمفتاح صلاح مصرنا من مرحلة النهضة إلى مرحلة الرفاهية فى بيعة ثالثة لمبارك قائدا ورئيسا لمصر الكنانة ... التى أخذت مكانتها على الساحة الدولية فى الأمم المتحدة ، وفى مجلس الأمن ، وبين دول عدم الانحياز وفى القارة الآسيوية والافريقية والأوربية وأصبحت - قواتها المسلحة - رمزا لصيانة السلام فهى الآن تحميه فى البوسنة والهرسك وفى الصومال ومن قبل فى الكويت لتناصر الشرعية الدولية وتصون إنسانية الإنسان .. قائد على هذه الصورة من الوفاء والعلاء والعمل والبذل والعطاء والبصيرة الحارقة والقُدوة الطيبة لجدير بالمبايعة لفترة رئاسة ثالثة .. كما يعبر بمصرنا ... نحو الرفاهية .. ونحو قهر الصحراء استصلاحا واستزراعا وتعميرا وإنتاجا وتصنيعا . لتتأوى مصرنا ... من جديد كشمس الشمس ونحن معه وحوله وأمامه وخلفه نردد : بلادى بلادى لك حبيبى وفؤادى . وأخيرا نعم لمبارك .. نعم .. نعم .. نعم لمبارك .

# نقاط مضيئة غيرت مجرى التاريخ

بقلم :  
عبدالرحمن راضى

عضو مجلس الشعب



ليس في نيتي ان اكتب في مقالى هذا عن معالم مسيرة مصر خلال حكم الرئيس حسنى مبارك - فإن ذلك يحتاج إلى مجلدات لتسجيل حجم الإنجاز مع القائد والزعيم .. لكنى ربما أكون قد قصدت الإشارة مجرد الإشارة إلى بعض .. مجرد بعض النقاط المضيئة التى غيرت مجرى التاريخ في مصر ..

وليس في مصر إثنان يختلفان على مبارك وعلى مقوماته كزعيم .. وقائد عملى لا يتوه في النظريات أو التفاصيل .. ولا تتوه عنه هذه النظريات أو التفاصيل مبارك الذى لا يتعامل مع قضايا المصير بسخونة الانفعالات أو اضطرام العفوية .. مبارك الذى ينجح إلى الاختبارات الصعبة والضرب فى المشاكل عند الجذور .. رجل الدولة العصرى .. الديمقراطى الذى يعلم ان السياسة هى فن الممكن وان اساس الحكم هو العدل وان مقصد التنمية هو الانسان .. وان المسئولية الوطنية مشتركة ..

إن مبارك بالدرجة الأولى هو رجل التوازن والحل الوسط الامثل .. فقد حرص فى الداخل على إقامة التوازن بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية فلم يجعل لاحدهما غلبة او سبقا على الآخر .. جنب البلاد مخاطر الانزلاق فى فوضى الكلمة التى تسبق رغبة الحزب فتصادر على امكانية توفيره بسبب الانقسام الوطنى والتشرذم السياسى واحتمالات تدخل قوى الخارج .. ولم يصادر الحريات العامة لحساب التنمية الاقتصادية لان رغبة الحزب الذى لا تصنعه وتلازمه الديمقراطية السياسية يظل قاصرا عن إشباع احتياجات الناس الحيوية والازلية للحرية .

وفى اطلاقه للحرية الفردية اقام التوازن المنشود بتعزيزه السياج الاجتماعى لها .. فقد استهمل حكمه بإطلاق سراح كل قيادات ورموز الفكر والطبقة السياسية المصرية التى كانت رهن الاعتقال .. إلتقى بها وحاورها وتشاور معها فى القضايا القومية العليا .. واصبحت التعددية الفكرية والسياسية وحرريات التعبير والاجماع والنقد والمعارضة حقائق معاشة .. ازدهر الرأى الآخر تحميه مؤسسات حزبية ودستورية استقرت خلالها ممارسة ممتدة طوال عقد .. وليس على حرية الفكر او التعبير فى عهد مبارك من قيد إلا ذلك السياج الاجتماعى الذى يسمح بتعميق واستمرارية الممارسة الديمقراطية ذاتها .. قال مبارك نعم صريحة للحوار وللتعدد ولا .. صريحة للارهاب الخارج على إطار الشرعية الذى لا يريد الديمقراطية ولا يريد إلا فرصة واحدة تسمح له بالانقضاض عليها وعلى كافة أطرافها لينفرد هو بشمولية غيبية ومطلقة وبمصادرة كل الحريات فكرا وممارسة .

إن الديمقراطية هي عماد كل الشعب في سعيه للحياة مؤمنا بحقوقه متطلعا إلى بنا مستقبل مشرق يفيض بالخير والرخاء ويوفر الامن والاستقرار والحياة الكريمة لكل مواطن . وإذا كانت حرية الرأي هي التي تؤكد معنى الديمقراطية فإن ممارستها يجب ان تكون في ضوء الانتباء والولاء الوطنى لترتفع مصالح الوطن فوق كل المصالح . فالحرية المسئولة هي الوحيدة القادرة على البناء وتحقيق التقدم ومسئولية الحرية تنبع من الضوابط التي تأخذ بنفسها حتى لا تنحرف عند التطبيق إلى الفوضى وتستغل لتعويق البناء وتخريب ما أنجزه الشعب .

ولقد آمن ومازال حسنى مبارك يؤمن بأن الشعب هو مصدر كل السلطات وان الممارسة الديمقراطية هي اعظم مدرسة لتعليم افراد الشعب وتدريبهم وتعويدهم على ممارسة حقوقهم السياسية ، لكن البعض مازال يتصور الديمقراطية مسحا مشوها من الفوضى في السلوك والمواقف . وربما تكون الانفراجة الديمقراطية التي يحرص الجميع عليها قد اسهمت في توفير هامش اكبر للحركة للقللة الخارجة عن الشرعية والتي تستخدم العنف والارهاب لاهدار حقوق الانسان ، لكننا نؤكد ان مصر التي لم تعرف على مدى تاريخها الطويل العنف او الصراع الدموى لسوف تواجه الارهاب ولن تراجع عن منطق الحوار والديمقراطية .

ولقد جاء حكم مبارك بعد فترة أثمرت فيها العلاقات العربية - المصرية . . وصباح مبارك رؤية جديدة للتضامن العربى . . رؤية عصرية تؤمن بأن العرب لم يعودوا في حاجة إلى وصى وأنهم رغم اختلاف انظمتهم السياسية والاجتماعية فإنهم يشكلون جميعا وحدة قومية متصلة في التاريخ والجغرافيا والثقافة وأنه يمكن بالتالى صياغة أسس من العمل الجماعى الذى يقوم على أساس توافر الحد الأدنى المشترك من المصالح والمخاطر . . تلك الصيغة قائمة على الحل الوسط . . ولقد نجحت هذه الصيغة . وقد إلترمت مصر في علاقاتها مع شقيقاتها الدول العربية بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدتها الاقليمية وعدم التدخل في شئونها الداخلية .

ويؤمن الرئيس حسنى مبارك بأن تحقيق التضامن العربى هو المعبر الواقعى والوحيد امام الامة العربية لاحتلال مكانتها اللائقة في النظام الدولى الجديد . . لذلك عمل دأبهم وبإخلاص على تضميد الجراح الغائرة وتحقيق التوازن المطلوب بين المصالح القطرية والمصالح القومية وكذلك يعمل على ان تكون هناك استراتيجية شاملة للامن القومى العربى لمواجهة التهديدات التي تواجه الامة .

اما في الجانب الاقتصادى . . فقد كان حرص الرئيس على التوازن واضحا لان الاقتصاد المصرى مختلط يتعايش فيه القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص . . كما ان مقتضيات التنمية الشاملة تحتاج إلى تحرير الاقتصاد مع الحرص على تحقيق العدل الاجتماعى . . وقد أمكن تحقيق العديد من الخطوات الايجابية في إطار تحرير الاقتصاد المصرى من أبرزها انحيا

سعر صرف الجنيه المصرى نحو الاستقرار وتحول ميزان العمليات الجارية من عجز إلى فائض وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وإنخفاض نسبة التضخم وزيادة الإيرادات السيادية وتحقيق إنخفاض نسبي في سعر الفائدة . وكلنا أمل ان يتحقق ما يأمل الرئيس مبارك في تحقيقه وهو ان يسير برنامج الإصلاح الاقتصادى في الاطار المخطط له وان يتمكن بإمكانياته الذاتية من مواجهة المشاكل واستيعابها وتهيئة المناخ المناسب لبلوغ هدف التنمية وتعظيم الانتاج وتوفير الحياة الكريمة للشعب .

ولقد كان للجهود الدعوية والمضنية التي بذلها الرئيس اثرها في تخفيف عبء مشكلة المديونية الخارجية الخطيرة التي أثقلت كاهل مصر . . تلك الجهود التي جاءت مواكبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى . . تخفيض ديون مصر الخارجية بنسبة ٥٠٪ وهذا ما يعتبر تقديرا لحكمة وقدرة الرئيس مبارك واستثماره الظروف والمستجدات الدولية لصالح مصر كما يعتبر تقديرا لوزن مصر الاقليمى ومساندتها للشرعية الدولية .

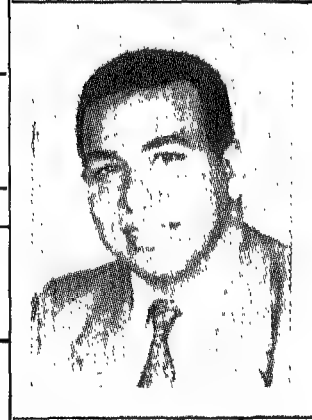
ولا يجب ان ننسى في إطار الحريات التي توافرت في عهد الرئيس مبارك . . حرية الصحافة وإنجازات الاعلام . . فقد وفي الرئيس بوعوده ولم يقصف قلما في عهده وتمتعت الصحافة بحرية لم تتمتع بها من قبل في اى العصور . . اما في مجال الاعلام فلا نستطيع إلا ان نسجل له سلسلة من النجاحات من حيث كفاءتها وادائها المتميز والارتفاع لمستوى الاحداث . وقد ساهمت اجهزة الاعلام في تركيز الضوء على الدور الايجابي الذي يمكن ان يقوم به المواطن لتحقيق التنمية كما استطاعت ان تحقق نجاحا كبيرا في تغطية الاحداث والملاحقة الفورية لها وتعميق القيم الاصيلية والتقاليد الراسخة والارتفاع بالمستوى الثقافى والتعليمى للمواطن المصرى وتبصيره بالقضايا الاساسية في مجتمعه . كما قام الاعلام بدوره في تحفيز المبادرات والابداعات لاثراء العمل الوطنى وحشد الطاقات وراء التطلعات المشروعة .

وكما قلت في بداية مقالى . . لو أننا أردنا حصر إنجازات حسنى مبارك لاحتجنا الى مجلدات . . لكننا أشرنا فقط لبعض النقاط . . وأود أن أقول ان الشعب المصرى . . بمختلف فئاته وطوائفه . . يجمع على ان المسيرة تحتاج إلى القائد . . وتحتاج إلى الاستمرار . . ولذلك فإننا نقول نعم لحسنى مبارك .

قلبيـوا  
ستجدوا  
الأوراق  
الاجابة

بقلم :  
السيد محمود الشريف

عضو مجلس الشعب





### لماذا الرئيس مبارك لفترة ثالثة ؟

لا أعتقد أن أحدا لا يجد اجابة على مثل هذا السؤال . . فنحن جميعا نعلم أن مصر في حاجة لهذا الرجل الذى صحح الأوضاع في كل مجالات الحياة في بلدنا . .

ولنقرأ الأوراق ونرى ماذا تقول . .

لقد كانت الديمقراطية أعظم انجازات الرئيس حسنى مبارك . . وقد خطط خطوات واسعة في مصر بفضل إيمانه بأن الشعب مصدر كل السلطات وأن الممارسة هي أعظم مدرسة لتعليم أفراد الشعب وتدريبهم على ممارسة حقوقهم السياسية . . وعلى تنمية شعورهم بالانتماء للوطن . وأصبح مناخ الحريات الذى تعيشه مصر حاليا غير مسبوق رغم ما تجده من خصوم لها من أصحاب الفكر المتعالى والآراء التى لا تجد صداها في أرض الواقع . ومن المنطقى والضرورى أن يتواكب مع الديمقراطية تحقيق مبدأ سيادة القانون الذى يحرص عليه الجميع لتحقيق الحياة الآمنة في رحاب حقوق المواطن التى كفلها الدستور .

أما في مجال السياسة الخارجية فقد حقق الرئيس مبارك نجاحا يشهد به الجميع . . لقد اعتمد في الأساس على التزام مصر في علاقاتها الدولية بمختلف دوائرها بمبادئ القانون الدولى والشرعية وفى مقدماتها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدتها الإقليمية وعدم التدخل في شئونها الداخلية وبالحرص على صون السلم والأمن الدوليين . . كما انها تعمل على ضرورة حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والبعد عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . . والعمل على دعم مبادئ الحق والعدل واحترام حقوق الإنسان .

إن مصر تتمتع بمصداقية وثقة على المستويين الاقليمى والدولى بصفة عامة في عهد الرئيس مبارك . . وقد حظيت مبادرات الرئيس بالترحيب في كل المجالات وأشاد الجميع بمبادرته التى دعمت التضامن العربى بحل مشكلة الحدود بين السعودية وقطر . كما أن قرار الرئيس مبارك بمشاركة قواتنا المسلحة ضمن قوات حفظ السلام الدولية في الصومال لاعادة الهدوء والاستقرار إلى هذا البلد الافريقى المسلم وجد تأييدا كبيرا .

إن الدبلوماسية المصرية التى يقودها الرئيس مبارك تسعى إلى استثمار ما تتمتع به مصر من رصيد حضارى وتاريخى وثقل سياسى من أجل طرح تصوراتها وأفكارها ليس فقط فيما يتصل بأوضاع المنطقة التى نعيش فيها إنما أيضا في معالجة القضايا التى تتصل بموضوعات السلم والأمن الدوليين ومشكلات التنمية في العالم بأبعادها المختلفة .

إننا جميعا نشيد بالوضوح والالتزان الذى تتميز به هذه السياسة وبالواقعية في التعامل مع الأحداث والتطورات العالمية وتبنى منهج يتسم بالاعتدال ويلتزم بالمصداقية .

ان كل ذلك لم يشغل الرئيس مبارك في الاهتمام بالداخل . . بل انه وظف امكانياته وعلاقاته واتصالاته في سبيل تحقيق الاصلاح الاقتصادى الذى حقق ايجابيات واضحة أبرزها استقرار سعر صرف الجنيه المصرى ، وتحول ميزان العمليات الجارية من عجز إلى فائض مما ساعد على اعادة بناء الاحتياطيات من النقد الأجنبى وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وانخفاض نسبة التضخم وزيادة الايرادات السيادية وتحقيق انخفاض نسبي في سعر الفائدة .

بجانب ذلك هناك اهتمام الرئيس مبارك بالتعليم الذى اعتبره المشروع القومى لمصر في السنوات الباقية من هذا القرن . . فهو يرى أنه يمثل التحدى الذى يتطلب تغييرا وتطويرا شاملا في الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب ، وقد أثمرت هذه السياسة عن تطوير المناهج الدراسية والارتقاء بمضمونها وترميم وبناء المدارس والنهوض بالتعليم الفنى واصلاح أحوال المعلمين وادخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في التعليم وعودة الأنشطة التربوية ورعاية المواهب .

ولم يكن ممكنا للرئيس أن ينسى الشباب الذين تحتل قضيتهم مكانا بارزا في خططنا القومية . . فالشباب كما يؤمن الرئيس هم القوة الحقيقية الدافعة لتطور المجتمع وتقدمه وهم عماد قوته العاملة المنتجة وهم عدة الوطن وعتاده وأمله في المستقبل . . لذلك فإن استراتيجية مواجهة مشاكل الشباب جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة . . ويسعى الرئيس لحل مشكلة الشباب الاقتصادية وانقاذهم من البطالة . . لذلك كان مشروع مبارك للخريجين الذى يمتلك في اطاره الشباب الأراضى الزراعية الجديدة . . وهو خطوة كبيرة لانقاذ أبنائنا من التيارات المتطرفة . .

ولقد حققت الدولة في عهد الرئيس مبارك تقدما كبيرا في توفير الرعاية الصحية للمواطنين وزاد عدد الأسرة بالمستشفيات كما قامت شركات الدواء بجهد كبير لتوفير العلاج انتاجا واستيرادا . . كما نظمت الحكومة حملات قومية في مجال مكافحة الأمراض المتوطنة ونشر الوعي الصحى بين المواطنين ومكافحة تلوث البيئة وكذلك نشر مظلة التأمين الصحى .

إذا كنا نؤكد بعضا من انجازات الرئيس مبارك . . فإننا لا ننسى اهتمامه بالإنسان المصرى في المقام الأول . . وحرصه على تحقيق العدالة الاجتماعية وعدم الاضرار بأى عامل في اطار اجراءات الاصلاح الاقتصادى . . كما لا ننسى وقفته وعودته عندما حدث الزلزال . . قاطعا رحلته من الصين في سبيل أن يقف بجوار شعبه وقت المحنة . .

كل ذلك وغيره كثير . . ولا يتسع المجال لذكر كل مواقف وتصرفات وسياسات الرئيس مبارك . . التى تؤكد على اصرار الشعب كله على تجديد البيعة للرئيس مبارك لفترة ولاية ثالثة من أجل استمرار المسيرة .

## مسيرة عشر سنوات من الانجازات في عهد مبارك

بقلم اللواء

محمد فهمي ريان

رئيس شركة مصر للطيران



لا يستطيع أى منصف أن ينكر ما بلغته مصر للطيران خلال السنوات العشر الأخيرة من عهد الرئيس حسنى مبارك من تقدم وازدهار على الصعيدين المحلى والدولى . . ومكانة مرموقة بين شركات الطيران العالمية رغم الكساد العالمى الذى ساد صناعة النقل الجوى . وما كان لهذه الانجازات أن تتحقق ، وتتحول مصر للطيران من شركة خاسرة إلى مؤسسة رابحة يضرب بها المثل على مستوى مؤسسات الدولة لولا التخطيط السليم والادارة الحكيمة وكفاءة الأداء وحسن التقييم والمتابعة وروح الفريق التى يستظل بها الجميع مسئولين وعاملين والتى يؤكد عليها المهندس / محمد فهم ريان رئيس مجلس ادارة مصر للطيران فى كل مناسبة .

ففى سنوات قليلة استطاعت مصر للطيران انجاز مشروعات البنية الأساسية وتحديث الأسطول الجوى وتزويده بأحدث جيل من الطائرات العالمية وتحسين الخدمة أرضا وجوا وتدعيم الثقة بين جمهور المسافرين والعاملين بمصر للطيران فى مختلف مواقعهم بفكر جديد يؤكد على تقديم أفضل أنواع الخدمة للراكب ، من خلال صورة جمالية تسعد العميل وتربطه بمصر للطيران عن حب واقتناع ، مما أدى إلى زيادة الاقبال على رحلات مصر للطيران حتى بلغت فى العام الماضى ٣,٥ مليون راكب مقابل ٢,٣ مليون راكب فى عام ١٩٨٠ . . كما أكد التقرير السنوى لمؤتمر مؤمنى الطائرات بأن طائرات مصر للطيران تحتل مركزا متقدما بين ١٠ شركات عالمية أكثر امتلاء ، كما حصلت مصر للطيران على مركز متقدم بين أفضل ٣٠ شركة طيران عالمية فى تقرير الاتحاد الدولى للنقل الجوى ( الياتا ) واختير المهندس ريان عضوا باللجنة الفرعية للتخطيط الاستراتيجى التى تساهم فى وضع خطة لحل مشاكل شركات الطيران العالمية ، كما اختير عضوا فى اللجنة التنفيذية فى الاتحاد الافريقى ( الافرا ) ورئيسا للاتحاد العربى للنقل الجوى ( الاكو ) فى الدورة السابقة .

تمتلك مصر للطيران أحدث أسطول جوى فى المنطقة قادرا على استيعاب وجذب حركة السياحة والسفر وتغطية متطلبات شبكة الخطوط التى تغطى ٦٢ مدينة عالمية من خلال ٣٠٠ رحلة أسبوعيا . . والطائرات الحديثة تتميز بإمكانيات تكنولوجية عالية توفر السلامة والراحة والرفاهية للراكب وهى مزودة بأحدث الأجهزة السمعية والبصرية لمشاهدة أحدث الأفلام الروائية والتسجيلية والاستماع للموسيقى الشرقية والعالمية فضلا عن مقاعدها الوثيرة ذات المسافات المريحة التى توفر الراحة والاسترخاء للراكب ، وقد بلغت قيمة خطة تحديث الاسطول ١,٥ مليار دولار بالتمويل الذاتى ودون أى أعباء على الدولة ويضم الاسطول طائرتين جامبو ١ وبوينج ٧٤٧ و ٥ طائرات بوينج ٧٦٧ ، ٩ طائرات إيرباص ٣٠٠/٦٠٠ و ٧ طائرات إيرباص ٣٢٠ و ٥ طائرات بوينج ٧٣٧ / ٥٠٠ .

وتسعى مصر للطيران لتقديم كل جديد ومستحدث لخدمة الراكب كما تسعى للتوسع في المنافذ البيعية في مختلف المحافظات والأقاليم ، وقامت بإنشاء وتجديد ٤٥ مكتبا بيعيا في داخل مصر وخارجها مزودة بأحدث أجهزة الحجز الآلية ( الكمبيوتر ) . لحجز وبيع تذاكر السفر في دقائق معدودة . . كما تهتم مصر للطيران بتجميل المحافظات التي يوجد بها مكاتب بإنشاء نافورات وحدائق جمالية وقد تم مؤخرا إنشاء مكاتب جديدة في طنطا والغردقة وشبرا بأغاخان ومكاتب جديدة في أبوظبى وجدة ومكة والمدينة ونيروى وأكرا وفرانكفورت وسيتم قريبا افتتاح مكاتب جديدة في المنصورة والزقازيق وشبين الكوم والاسماعيلية وأسيوط وسفاجية وشرم الشيخ والعاشر من رمضان ومدينة نصر .

كما زادت امكانيات مصر للطيران السياحية بامتلاك نسبة من الفنادق ذات الخمسة نجوم في مختلف أنحاء الجمهورية مثل فندق الموفنيك وفندق هيلتون طابا وفندق أمون شيراتون بأسوان وفندق نفرتارى بأبى سمبل كما ساهمت في رأس مال شركة سيناء للسياحة والفنادق وشركة ليموزين مصر والمركز الدولى للمؤتمرات وشركة مصر أسوان للسياحة . .

يعد من المشروعات العملاقة الجديدة التى تم انشاؤها بالتمويل الذاتى كـمجمع النزهة بالإسكندرية الذى أقيم على مساحة ١٤ ألف متر مربع وتكلف خمسة ملايين جنيه ويضم :

١ - مكتب للمبيعات بداخله ١٢ شاشة كمبيوتر وتتوسطه نافورة وتم تصميمه فى شكل دائرى مغطى بالزجاج الملون فى شكل جمالى متميز ورائع .

٢ - مجمع بضائع لخدمة المصدرين والمنطقة الصناعية بالإسكندرية .

٣ - مجمع للأسواق الحرة يضم أحدث فترينات للعرض .

٤ - مجمع الكرنك للسياحة لخدمة حركة السياحة وافتتاح مجمع النزهة يصبح لمصر للطيران ثلاثة مكاتب بيعية فى مطار النزهة ومحطة الرمل وجليم ومن المخطط إنشاء مكتب رابع جديد غرب الاسكندرية .

● مجمع السيطرة المركزية : وهو اضافة تكنولوجية تواكب التوسع فى شبكة الخطوط وزيادة وحدات الأسطول ويهدف لمتابعة حركة الطائرات فى جميع مطارات وأجواء العالم وتقييم المواقف الملاحية ووضع الحلول المناسبة حسب تقدير كل موقف ويتضمن غرفة للسيطرة المركزية وغرفة للتخطيط وغرفة لتلقيين الطيارين وغرفة لتلقيين المضيفين وغرفة للطوارئ وتتكلف المشروع عشرة ملايين جنيه .

● مشروع المجمع الإدارى : ويضم جميع ادارات مصر للطيران وقاعة مؤتمرات وكافتيريا وأماكن انتظار للسيارات وتكلف عشرة ملايين جنيه - بطريق المطار .

● فندق الترانزيت : بطريق المطار لخدمة السياحة ويضم ١٢٩ غرفة ومركزا تجاريا وكافتيريا ومطعما

ومطبخا وحمام سباحة وملاعب وحدائق وأماكن انتظار سيارات وتبلغ تكلفته عشرة ملايين جنيه .

● مشروعات تجديد : فى صالتى السفر رقم ١ و٢ وتجديد الصالتين وانشاء كاونترات جديدة من ( الفيرجلاس ) مزودة بموازين اليكترونية ولوحات اليكترونية لبيان رحلات السفر ومواعيدها وبتكلفة تصل إلى عشرة ملايين جنيه .

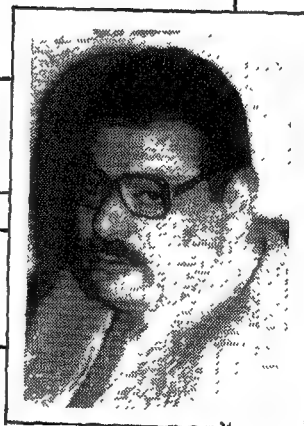
● تجميل الميادين : بانشاء حدائق ونافورات جمالية تحمل اسم مصر للطيران تتوسط حديقة الأورمان وجامعة عين شمس بالقاهرة وأمام مكتب مبيعات طنطا والأقصر والزقازيق والاسكندرية .

ان ما حققته مصر للطيران من نجاح وانجازات عملاقة فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك لم يتحقق على مدى السنوات البعيدة التى تمتد منذ نشأتها عام ١٩٣٢ . . والحقيقة تؤكد انه لولا تشجيع الرئيس مبارك ورعايته لمسيرة الانجازات فى مصر للطيران . . ما كان هذا النجاح . . وهذا الانجاز الذى يرقى إلى مستوى الاعجاز . . وحتى تستمر مسيرة النجاح فاننا باسم ١٤ ألف عامل فى مصر للطيران نؤيد مبارك رئيسا وقائدا لفترة الولاية الثالثة .

# تملكوا في عهد

بقلم الدكتور .  
أحمد خليفة

رئيس هيئة الاصلاح الزراعى



... تحقق العديد من الانجازات لفلاحي الاصلاح الزراعى فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ولعل أهم هذه الانجازات هو توزيع عقود الملكية على فلاحي الاصلاح الزراعى لأول مرة منذ توزيع الاراضى عليهم منذ قيام ثورة ١٩٥٢ حتى اليوم .. فقد تم توزيع هذه الاراضى بشهادات توزيع لم تكن كافية لتؤكد ملكيتهم لهذه الاراضى التى تبلغ نحو ٨٥٠ ألف فدان وزعت على حوالى ٤٥٠ ألف أسرة قوامهم اليوم أكثر من خمسة ملايين فلاح .

... وفى عهد ولاية الرئيس محمد حسنى مبارك أصدر توجيهاته للسيد الدكتور يوسف الى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى بضرورة تحقيق استقرار هؤلاء الفلاحين وتثبيت ملكياتهم بعقود ملكية مسجلة شأنها شأن أى ملكية أخرى .

وكانت عمليات التسجيل تعوقها بعض المشاكل والمنازعات المقامة من ذوى الشأن أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى وتقدم الدكتور يوسف الى بقانون أمام مجلس الشعب يقضى بأن الاراضى المستولى عليها والموزعة على الفلاحين ومضى عليها أكثر من ١٥ سنة تعتبر مستولى عليها نهائيا وبالتالى تثبت ملكيتها للاصلاح الزراعى وعليه يتم نقل ملكيتها الى صغار الفلاحين الموزعة عليهم .

وأصدر مجلس الشعب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ الذى حقق هذا الهدف .. وبدأ الاصلاح الزراعى بسرعة الحصر من أجل تحقيق الملكيات وتسجيلها لصغار الفلاحين طبقا لاستمارات البحث التى بموجبها وزعت هذه الاراضى على الفلاحين وفى احتفال تاريخى ضخم أقيم فى قرية ميت بره بمحافظة المنوفية وشهده أكثر من مائة وعشرين ألف فلاح من مختلف محافظات مصر قام الرئيس حسنى مبارك بتوزيع عقود التمليك النهائية على فلاحي الاصلاح الزراعى وكان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة من الاستقرار والطمأنينة وزيادة الانتاج .

... وقد تم تسليم أكثر من ٩٠٪ من هذه العقود لأصحابها وأصبحت ملكياتهم شأنها شأن أى ملكية .. فيما عدا حالات قليلة ماثرة بشأنها منازعات قضائية أمام المحاكم المختصة وسيتم تسليم عقودها لأصحابها فور الانتهاء من هذه القضايا والفصل فيها .

... تم فى عهد الرئيس حسنى مبارك وبناء على تعليماته للدكتور يوسف الى نائب



رئيس الوزراء ووزير الزراعة تم صرف التعويضات المستحقة للخاضعين لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ١٧٨ لـ ١٩٥٣ ، ١٢٧ لـ ١٩٦١ بناء على حكم المحاكم الدستورية العليا ودون انتظار لقانون من مجلس الشعب . . وقد تم الصرف - وحتى نهاية فبراير ١٩٩٣ صرف ٣٢ مليوناً للخاضعين للقانونين المشار إليهما بخلاف ما تم صرفه من قبل لخاضعى القانونين ٥٠ لـ ١٩٦٩ ، ١٥ لـ ١٩٦٣ ويبلغ ٧,٢ مليون جنيه . . . هذا بخلاف توجيهات الرئيس مبارك بالتخفيف عن كاهل الفلاحين وزيادة أسعار المحاصيل وتخفيف أعباء المقاومة .

. . . وقيام الرئيس مبارك بافتتاح العديد من مشروعات التعاونيات لفلاحى الإصلاح الزراعى المختلفة فى مختلف المحافظات . مما كان له أكبر الأثر فى نفوس الفلاحين الذين ساهموا بانشاء العديد من هذه المشروعات لتوفير الغذاء والطعام دون أدنى مساهمة من الدولة وبأموالهم الخاصة .

# ولاية بالأرقام والمنطقة الثالثة

بقلم :  
ممدوح ثابت مكي

عضو مجلس الشعب



أى منصف أو صاحب منطق لا يملك في مواجهة ما تم انجازه في مصر ولشعبها على كافة المحاور وفي كل الاتجاهات الا أن يطالب بل ويلج على ضرورة استمرار الرئيس حسنى مبارك على رأس الدولة في فترة ولاية ثالثة تستمر فيها ومن خلالها هذه الانجازات الرائعة وتستكمل فيها مسيرة الاصلاح الذى بدأت ملامحه تستبين وتنعكس آثاره على كل المجالات ، ان حقيقة كهذه ( حقيقة ضرورة استمرار السيد / الرئيس حسنى مبارك ) لم يتم الوصول اليها من خلال حكم أفرزه الهوى أو فرضته العاطفة .

وانما من خلال تقييم دقيق لما تم انجازه ومن خلال واقع ملموس بدأ يفرض نفسه وبدأنا نعيشه ولو شئنا لغة لا يتطرق إليها شك ولا يمكن لجاحد أن ينكرها لكأنت لغة الأرقام فضلا عن المنطق أكثر اللغات بلاغة ، وكأحد العاملين في مجال الانتاج والاقتصاد تتحكم لغة الأرقام في كثير من قراراته ، أقول مثلا أن ماتحقق في مجال الاصلاح الاقتصادى كأحد المجالات التى شهدت الكثير في فترتي ولاية الرئيس السابقتين فاق كل خيال وتصور .

إننا جميعا نتذكر أن الاهتمام بالاصلاح الاقتصادى بدأ منذ أن تولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم عام ١٩٨١ وأصبحت القضايا الاقتصادية تعالج بالدراسات الجادة غير التقليدية . . ومن ثم جاءت سياسات واجراءات الاصلاح أكثر جرأة وشمولا وتأثيرا على الاقتصاد المصرى . وقد استطاعت مصر أن تخرج من سنوات الثمانينيات وبداية التسعينيات بصورة جديدة ونهضة اقتصادية .

لقد وضع الرئيس مبارك برنامجا طموحا للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ولم يكن بالأمر الهين خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار المحاولات المستميتة من هيئة المتفعين من بقاء الوضع كما هو لإعاقه مسيرة الاصلاح حماية لأوضاع مكتسبة تلك المحاولات التى ركزت بصفة أساسية على محاولة إيهام المواطن المصرى بأن التحرر الاقتصادى الذى فرضته حقائق التاريخ ومنطق الرشد الاقتصادى سوف يعود بالوبال على أبناء الطبقة العاملة وغيرهم من محدودي الدخل .

وعبر سنوات الثمانينات تحقق من الانجازات ما لم يكن يدخل في تصور حتى أكثر الخبراء تفاؤلا . . لقد أثارت النتائج الايجابية التى تحققت حتى اليوم إعجاب واحترام كافة المؤسسات الدولية بما فيها صندوق النقد الدولى والبنك العالمى ، وكان من أهم نتائج هذا مساندة الدول الصديقة والمؤسسات الاقتصادية الدولية لمصر في مسيرتها الاقتصادية كما كان من نتائجه إلغاء أو تخفيض هذه الدول لجزء لا يستهان به من ديون مصر .

وكان من أهم نتائج برنامج الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى تحرير الاقتصاد القومى من القيود التى فرضها عليه النظام الشمولى وتحرير قطاع الزراعة من سياسة الأسعار الجبرية والتسويق

التعاون والتوريد الاجبارى للمحاصيل كما أمكن تحرير أسعار السلع الصناعية . . وتحرير وتطوير مشروعات القطاع العام وقصر هذا القطاع على الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية والبدء في تحويل مشروعات القطاع العام الأخرى الى القطاع الخاص .

وقد استتبع سياسة الاصلاح الاقتصادى سياسة نقدية ومالية جديدة ترتب عليها استقرار سعر صرف الجنيه المصرى نحو عامين واختفاء السوق السوداء للنقد الأجنبى وتحرير سعر الفائدة واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى أدى الى زيادة كبيرة في تحويلات المصريين العاملين في الخارج وزيادة المدخرات الوطنية كما أدت السياسة النقدية الجديدة الى تخفيض معدل التضخم بشكل ملحوظ .

ولعل من أهم انجازات مبارك خلال السنوات العشر الماضية إعادة بناء أو تأهيل كافة مرافق البنية الأساسية خاصة مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحى والنقل البحرى والنهرى والطرق ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية حيث كانت هذه المرافق قد وصلت الى حالة الانهيار نتيجة ما تعرضت له من إهمال في سنوات سابقة ولم يكن متصورا نجاح الدولة في جهودها المتصلة للاصلاح الاقتصادى وعملية التنمية وتشجيع جذب أموال المستثمرين دون إعادة بناء مرافق البنية الأساسية كما بذلت الدولة جهودا ضخمة لتجديد الطاقة الانتاجية في قطاع الصناعة بعد أن كانت قد استهلكت . . وقد كانت تعليقات الرئيس مبارك دائما أن تأخذ الحكومة في الحسبان مراعاة البعد الاجتماعى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى لهذا عملت على ضرورة مراعاة البعد الاجتماعى لبرنامج الاقتصاد والتخفيف من الآثار الجانبية التى يمكن أن تنجم عن هذا البرنامج بالنسبة لفئات المجتمع محدودة الدخل . ومن ثم كانت فكرة الصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف خلق فرص عمل حقيقية وسريعة للشباب ، الأمر الذى انعكس بدوره على قطاعات رجال الأعمال والاقتصاد في مصر مؤخرا لدى الكثير منهم هذا الاهتمام البالغ بقضايا المجتمع وتسابقهم المحمود للاسهام في كافة المجالات عن وعى كامل بالدور الاجتماعى لرأس المال .

الكلام عن الاصلاح الاقتصادى طويل . . وكثير . . ولكن لا أستطيع أن أغفل ان أحدا ما كان يستطيع أن يقدم على الاصلاح الاقتصادى . . الا في ظل ماتنعم به مصر اليوم من ممارسة ديمقراطية مزدهرة ترجع الى ايمان الرئيس مبارك ايمانا راسخا بان الشعب هو منبع كل السلطات . . فلا ضغط على ارادة ولا قيد على فكر ولا حجب على رأى فالتعبير متاح والحرية مكفولة . . وفي ظل هذا المناخ استطاعت كل الطاقات أن تتطلق وأضاءت ساحة العمل الوطنى بنور كشف أماننا الطريق الصحيح .

وهكذا يأتى تأييدى ومبايعتى للرئيس مبارك لفترة ولاية ثالثة عن ايمان وثقة وتجربة وأرقام .

صور  
وثائق



# قرار مجلس الشعب

بترشيح السيد الرئيس محمد حسني مبارك  
رئيساً للجمهورية  
لمدة الرئاسة التي تبدأ في ١٣ أكتوبر ١٩٨٧

إن مجلس الشعب، بجلسته العقودة مساء يوم الاثنين العاشر من ذي القعدة سنة ١٤٠٧ هجرية الموافق السادس من يولييه سنة ١٩٨٧، يقرر أعمالاً للمادتين ٧٦، ٧٧ من دستور إعادة

ترشيح:  
السيد الرئيس محمد حسني مبارك  
رئيساً للجمهورية  
لمدة رئاسة أخرى تبدأ في ١٣ أكتوبر ١٩٨٧

إن مجلس الشعب، وصوتت بهذا القرار التاريخي، قدساً لأمارة الجهاد والكرامة، ووجدت أمة من الناس تجمع على الرئيس، فاستجاب لها، واستشعر عظم المسؤولية الملقاه عليه، وقدرته على القيام بها.

الرجل الذي وجدنا أمة من الناس تجمع عليه، والذي نرشحه اليوم لمدة رئاسة أخرى. رئيس من أنفسنا، حريص علينا، مجسم صميم شعبنا وقيمه هوونا في كل شيء، هو حزين وعزيز من تاريخنا الوطني، جاز من حاضر كفاحننا، وزيد بهاذن البلد، قائداً لمستقبلنا، استنصر شعبنا فنصره، وخرج علينا من ضجيج السلاح وخضم المعارك قائداً منتصراً، وارتفع اسمه في السادس من أكتوبر مفقراً بالعبور العظيم.

ولينا الرئاسة في أكتوبر ١٩٨١، فستد علينا مطلق الفتن، وأذهب عنا الفرع، وزرع الأمن والاستقرار، والعدل والرفاه.

الرجل الذي وجدنا أمة من الناس تجمع عليه، ما وعد بغير مقدور وما نأخر عما يقدر، وأنجز ما وعد. هازم في غير قسوة، صبور في غير اعراض، عامل في غير ضجة،

## وريلكلم الناس بلقمة العصر

لدرى اجساس فطرى بالسلام الإيماني ، ولايمان باهرية والديمقراطية ، واصرار على  
التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحفاظا على الاستقرار والوحدة الوطنية ، وحرصا على  
تنقية العلاقات العربية واعلام الارادة الوطنية ، ويزن الأمور بميزان الضمير الوطني .  
ان غير من نرشح اليوم للرئاسة القوى الذين ، ووجدنا ماعمل حاضرا .  
ان مجلس الشعب ، وصوبيطه ، يا سيادة الرئيس ، الثقة العاقلة ، يوفي اليك بعض مائدة لشعبك  
ثم ان الوفاء الأكبر انك لن تكون ومدة في معركة  
انك لم تكن ومدة في معركة العبر .  
ولم تكن ومدة في معركة التقدم والرفاء .  
ولم تكن ومدة في معركة الاستقرار .  
فسوا عبد الرحمان وتلوب الملايين كانت معك .  
ولم تكون ومدة أبدا ، يا ذن الله ، سيكون الشعب معك ، ثقة منه فيك ، وبأييد منه لك .

مهمنا بله ما اردو من معركة ، وماضقت بمسئولية ، وما تخلفت عن واجب .  
ولكن ظننت لحظة ، لكثرة ما قدمت ، انك قد فرغت من واجبك نحو شعبك ، فاعلم ان  
شعبك . وهو يقرر لك ما أنجزت ، مازال في حاجة اليك .  
ناصير نفسك معهم تريدون وجه الله ووجه الوطن .  
وثقة منا في قدرك وفي تقريرك ، ولعهدنا بك فانك لن تتأخر  
عن نداء الوطن ، وانك ستستمر بلذن الله ، حيث أراد الشعب لك ،  
لكي تقول الاجيال القادمة ،  
أنجز حزمنا وعهدنا . : وأكمل قابضة مابدا .

" ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ "

" سُبْحَانَكَ هُوَ وَلِيُّنَا التَّوْفِيقُ "

رئيس مجلس الشعب  
الدكتور / رفعت المحجوب «

٦ يولية ١٩٨٧



( الاجتماع الخاص ) مضبطة الجلسة السادسة والعشرين ( ٦ يولية سنة ١٩٨٧ )

---

**رئيس المجلس :**

الموافق من حضراتكم على هذا القرار بتفضل برفع يده .

( موافقة اجنبية وتعديلي ) .

**( خامسا ) ابلاغ قرار المجلس الى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك**

**رئيس المجلس :**

والآن ، ترفع الجلسة لكي يلتقى السادة أعضاء المجلس إلى مقر وثانة الجمهورية لإبلاغ السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بقرار مجلس الشعب (١) بإعادة ترشيح سيادته لفترة رئاسة ثانية ثم نعود بعد ذلك إلى الاجتماع .

( رعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقتان العاشرة مساء ، وامدحت الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين مساء ) .

**( سادسا ) رسالة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك**

بموافقة سيادته على قرار مجلس الشعب بإعادة ترشيحه رئيسا للجمهورية

**رئيس المجلس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الأعضاء :

أنهى إلى سيادتكم موافقة السيد رئيس الجمهورية على قرار مجلس الشعب بإعادة ترشيحه رئيسا للجمهورية .

( تعنيق ) .

وفيا إلى نص الرسالة التي تلقيتها من سيادته :

---

(١) الخطابات المنظمين لإبلاغ السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بترشيح المجلس له لرئاسة الجمهورية ملحق بالمضبطة .

السيد الدكتور رمعت المحجوب

رئيس مجلس الشعب

تلقيت كتابكم الموجه في العاشر من ذى القعدة سنة ١٤٠٧ هـ الموافق السادس من يوليو سنة ١٩٨٧ ، السدي  
أخطرتوني فيه باعادة ترشيح مجلس الشعب لى لمنصب رئيس  
الجمهورية لمدة رئاسة اخرى ، تبدأ في ١٣ أكتوبر ١٩٨٧ طبقا  
للمادتين ٧٦ ، ٧٧ من الدستور

وانى اذ أخطركم بقبولى لهذا الترشيح ، اعلن اعتسازى  
بهذا الك الفالية التى أولانى اياها مثلو شعبنا العظيم  
واعاهد الله والشعب ان أكون وفيا له ، عاملا على تحقيق  
آماله ، وأن أرى مصالحه وأسى بكل ما أملك لبلوغ أهدافه  
والله الموفق والمستعان .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الجمهورية  
محمد حسنى مبارك

محمد حسنى مبارك

القاهرة في : ٩٠ من ذى القعدة سنة ١٤٠٧ هـ

الموافق ٩ من يوليو سنة ١٩٨٧ م

( تصديق حاد )

والآن ، ترفع الجلسة ، على أن تعقد الجلسة القادمة الساعة الحادية عشرة من صباح غد الثلاثاء  
١١ من ذى القعدة سنة ١٤٠٧ هـ ، الموافق ٧ من يولية سنة ١٩٨٧ م .  
( رفعت الجلسة الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ) .

ملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الشعب

رئيس المجلس

السيد الرئيس محمد حسني مبارك

كريمة طيبة

أشرف بآه أني سيادتكم أنه مجلس الشعب بجلسته المنعقدة  
ما ويوم الاثنين العاشر من ذي القعدة سنة ١٤٠٧ هـ الموافق  
السادس من يوليو ١٩٨٧ ، قد رشح سيادتكم رئيساً للجمهورية  
لمدة رئاسة أخرى تبدأ من ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ ، وذلك  
طبقاً للمادة ٧٦ ، ٧٧ من الدستور .

وإني إذ أشرف بأجلدكم سيادتكم بهذا الترشيح ، آمل  
أنه ستفضلوا بالدسجاجة للرغبة الأكيدة التي أبداهامجلس الشعب  
وإفادتي بالرأي في هذا الشأن .

حفظ الله مصر، وهدد خطاكم .

وتفضلوا بإياداة الرئيس بقبول وافرا للاحترام

المماثلة في العاشر من ذي القعدة سنة ١٤٠٧ هـ

الموافق السادس من يوليو سنة ١٩٨٧ م

رئيس مجلس الشعب  
فقه محمد



الرئيس مبارك على الحدود المصرية عند رفح



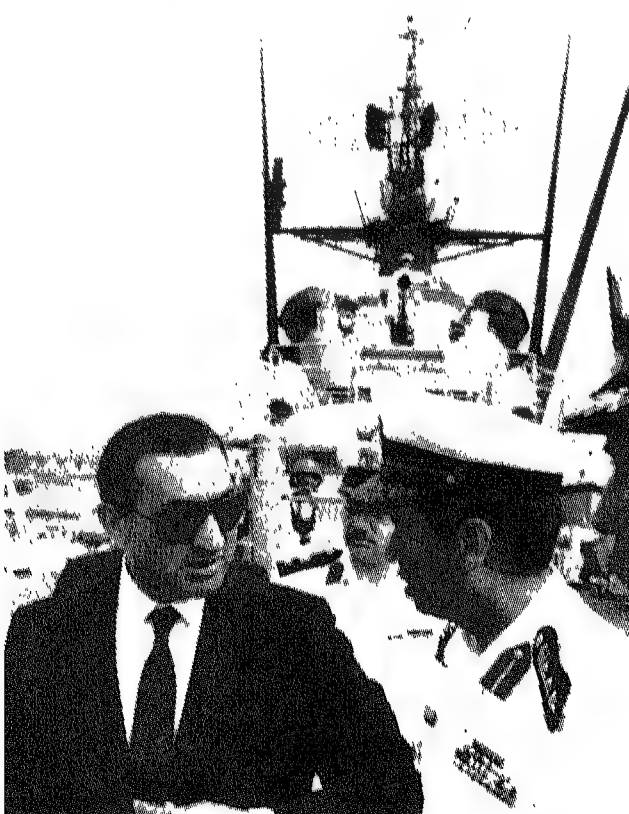
الرئيس مبارك امام الحجر الاسود



الرئيس مبارك يصلي في المسجد الحرام بمكة المكرمة



الرئيس مبارك في صورة تذكارية مع رجال القوات الجوية



الرئيس مبارك مع القوات البحرية .



الرئيس مبارك يسلم كأس افريقيا



الرئيس مبارك في زيارة للمركز الاولمبى بالمعادي .



# AFRICAN GROUP

الرئيس مبارك يمثل الفريق.



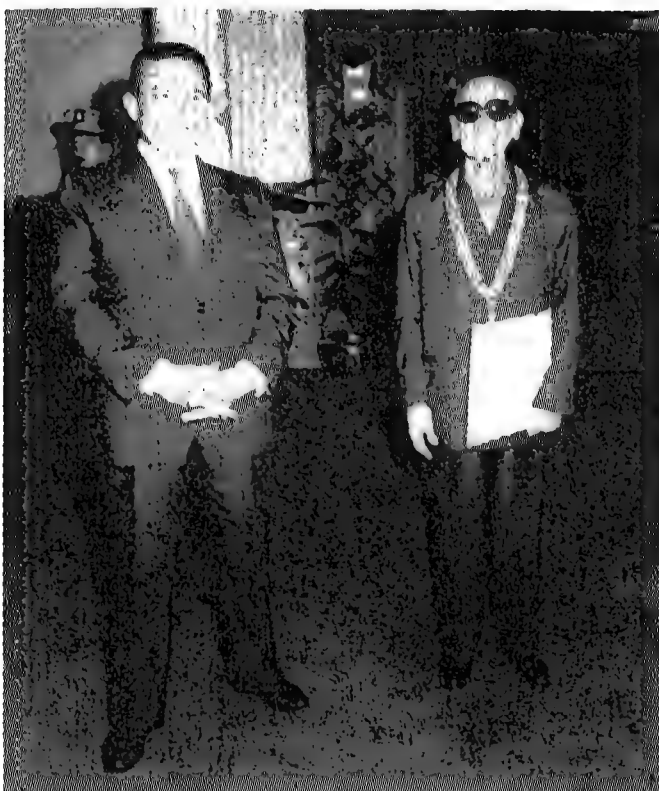
## مبارك والثقافة والاعلام



الرئيس مبارك في احتفال وزارة الاوقاف بالمولد النبوى الشريف



الرئيس مبارك مع المفكر المصرى توفيق الحكيم



الرئيس مبارك في مناسبة تقليد نجيب محفوظ قلادة أنيس .



الرئيس مبارك يستقبل موسيقار الجيلين محمد عبد الوهاب .



الرئيس مبارك في زيارة لمحطة الصرف الصحي بغمرة



الرئيس يتفقد سير العمل في مشروع مترو الانفاق

## فهرس

الموضوع	الصفحة
- تقديم . . . . .	٣
- من هو حسنى مبارك . . . . .	٥
- الديمقراطية والعمل السياسى فى فكر مبارك . . . . .	٩
- التنمية والاصلاح الاقتصادى فى فكر مبارك . . . . .	٣١
- مركات سياسة الاصلاح الاقتصادى . . . . .	٤١
- أصول السياسة الخارجية المصرية فى فكر مبارك . . . . .	٦٣
- اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية . . . . .	٧٥
- مبارك فترة رئاسة ثلاثة لماذا . . . . .	٧٧
- لماذا حسنى مبارك . . . . .	٩١
- مبارك ومصر الخضراء . . . . .	٩٧
- نعم لاستمرار مسيرة البناء والوفاء . . . . .	١٠٤
- جوهر الضمير التاريخى . . . . .	١٠٧
- لماذا نريد مبارك . . . . .	١١٠
- نعم لفترة ولاية ثلاثة . . . . .	١١٦
- نعم لمبارك من أجل هذا . . . . .	١٢٠
- عشر سنوات ذهبية . . . . .	١٢٢
- لماذا يبايع قطاع البترول مبارك . . . . .	١٢٦
- مبارك والتاريخ . . . . .	١٣١
- مبارك فترة رئاسية تالية . . . . .	١٣٣
- لماذا نختار الرئيس . . . . .	١٣٩
- لأن الوفاء صفاتك . . . . .	١٤٣
- فترة ثلاثة . . . . .	١٤٦
- من أجل أمل مشرق . . . . .	١٤٨
- تسألنى لماذا . . . . .	١٥٢
- وكأنه يقرأ الغد . . . . .	١٥٥
- لكى تصل السفينة إلى بر الامان . . . . .	١٥٩
- المباركية أصبحت أسلوبا . . . . .	١٦٦
- نتمسك بهذه الزعامة . . . . .	١٧٠

- ١٧٤ ..... - نعم تعنى الاستقرار والديمقراطية
- ١٧٦ ..... - مصر فى حاجة اليك يامبارك
- ١٧٨ ..... - مبارك الصفات والانجازات
- ١٨٥ ..... - لماذا فترة ثلاثة للرئيس مبارك
- ١٨٩ ..... - نعم نباع مبارك
- ١٩٣ ..... - ولأنه .. ولأنه
- ١٩٦ ..... - نعم لمبارك
- ١٩٨ ..... - نقاط مضيئة غيرت مجرى التاريخ
- ٢٠٢ ..... - قلبوا الأوراق ستجدوا الاجابة
- ٢٠٥ ..... - مسيرة عشر سنوات
- ٢٠٩ ..... - وتملكوا فى عهده
- ٢١٢ ..... - ولاية ثلاثة بالارقام والمنطق

رقم الايداع  
٩٣ / ٤٣٦٥

I. S. B. N. 977. 08. 0191. 7

طبعت بمطابع دار أخبار اليوم





ولينا هذا  
الرجل الرئاسة  
عام ١٩٨١  
فسد علينا  
مطلع الفتن



وزرع الأمن والاستقرار والعدل والوفاء .  
مبارك الذي أجمعت الأمة عليه .  
فما وعد بغير مقدور .  
مبارك الذي يكلم الناس بلغة العصر  
ولديه احساس فطرى بالسلام الاجتماعى  
وايمان راسخ بالحرية والديمقراطية  
واصرار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
من أجل مصر .. وشعب مصر .

جلال الب

Bibliotheca Alexandrina



0339804